جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....
رقم التسجيـــــل:DEC/09/13

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم
في: العلوم الاقتصادية
تخصص: علوم اقتصادية

العنوان

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري
–دراسة حالة بعض الولايات–

من إعداد الطالبة:
لوكريز سمية

تاريخ المناقشة:2021/ 06/24

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبـــة العلمية	المؤسسة	الصفـــة
العيد فراحتية	أستاذ محاضر –أ–	جامعة المسيلة	رئيسا
رمضان كزار	أستاذ محاضر –أ–	جامعة المسيلة	مشرفًا و مقررًا
عيسى قروش	أستاذ محاضر –أ–	جامعة المسيلة	مناقشا
فاتح دبلة	أستاذ محاضر–أ–	جامعة بسكرة	مناقشا
الطاهر بعلة	أستاذ محاضر –أ–	المركز الجامعي تيبازة	مناقشا
نور الدين كروش	أستاذ محاضر –أ–	جامعة تسمسيلت	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

ربـــي أوزعني أن أشكـــر نعمتـــك التـــي أنعمت علي وعلى مـــا منحت به علي من توفيق وسداد وما منحتني من صحة وعافية لإتمام هذا العمل المتواضع

عظيم شكري ووافر امتناني:

إلى الدكتور المشرف: رمضان كزار؛ الذي رسم الطريق لهذا البحث و قدم العون و أسدى النصيحة فكانت الرسالة و صح التفكير

إلى أعضاء اللجنة الموقرة الذين بذلوا جهدا و وفروا وقتا ونصحوا قولا

إلى كل من أحسن إلينا بعلمه فكان مناطا لآمالنا وطموحاتنا وسر بلوغ ما نحن عليه.

إلى كل من شجعنا و شد من أزرنا و لو بكلمة طيبة.

إليكم الفضل الكبير الذي يعجز الوفاء به أي شكر أو تقدير.

الطالبة

الإهداء

إلـى من صنعـتني وصنعت نجاحي، إلى سـر وجـودي

أمـــي

إلـــــى من أفتقده والتمـــس رضاه

أبي- رحمه الله-

إلى من قاسموني أفراحي وأتراحي, إلى من أرى نفسي فيهم

إخوتي

إلى من أوثرهم على نفسي

زوجي وبناتي

إلى كلّ من يشقى في نعيم العلم بعقله

طلبة العلم

إلى بدعة الفاطر وروعة الصانع القادر

الجزائر

إلى من ماتوا فباتوا أخلد الأحياء

شهداء الوطن

إلى كل من أحبني و أحببته في الله

أهـــدي حصـــاد جهـــدي و ثمـــرة عمـــلي.

سمية

الفهرس المختصر:

الشـــــــــكـــــــر **الاهـــــــــــــداء** **االفهرس المـــختصـــــر** **فهرس الأشكال والجداول** **مـــــقدمـــــــــــة**	أ - ح
الفصل الأول: ماهية التنمية المستدامة ونهجها	
تمهيد	**10**
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	**11**
المبحث الثاني: نهج التنمية المستدامة، أسس التكوين ومعيقات التمكين	**36**
خلاصة	**68**
الفصل الثاني: **إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة**	
تمهيد	**70**
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**71**
المبحث الثاني: أهمية تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة والمشكلات التي تواجهها	**97**
الخلاصة	**126**
الفصل الثالث: **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنمية المستدامة في الولايات: برج بوعريريج، وسطيف والمسيلة**	
تمهيد	**128**
المبحث الأول: الإطار الموضوعي والمنهجي للدراسة التطبيقية	**129**
المبحث الثاني: تحليل وتفسير النتائج	**145**
الخلاصة	**170**
الخاتمة	**172**
قائمة المراجع	**180**
الملاحق	**191**
فهرس المحتويات	**199**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أبعاد التنمية المستدامة	**36**
2-1	المؤشرات العالمية لأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030م	**47**
3-1	بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية العالمية حسب تقرير الأمم المتحدة عام 2019م	**59**
1-2	نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النسيج المؤسساتي ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول	**99**
1-3	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري	**129**
2-3	تطور نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الصفة القانونية خلال الفترة 2001-2019م	**131**
3-3	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الصفة المعنوية خلال الفترة 2005-2019م	**132**
4-3	التوزيع النسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الصفة المعنوية حسب النشاط في الجزائر خلال الفترة 2003-2019م	**133**
5-3	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة2002-2018م	**135**
6-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2018م	**136**
7-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2002-2019م	**137**
8-3	تصميم وتوزيع عبارات الاستمارة	**139**
9-3	مقياس ليكارت	**141**
10-3	نتائج اختبار صدق المقاييس	**142**
11-3	نتائج اختبار ثبات المقاييس	**143**
12-3	توزيع أفراد العينة حسب منطقة نشاط المؤسسة	**146**
13-3	توزيع أفراد العينة حسب موقع المستقصى في السلم الإداري	**147**
14-3	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	**147**
15-3	توزيع أفراد العينة حسب السن	**147**
16-3	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	**148**

17-3	توزيع أفراد العينة حسب مجال نشاط المؤسسة	**148**
18-3	توزيع أفراد العينة حسب عدد العمال	**149**
19-3	توزيع أفراد العينة حسب عدد العمال الذكور والإناث	**149**
20-3	اتجاهات عينة الدراسة في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة	**150**
21-3	اختبار تجانس اتجاه إجابات عينة الدراسة لمتغير منطقة نشاط المؤسسة	**153**
22-3	ملخص نتائج اختبار (Mann-Whitney) لمتغير مجال نشاط المؤسسة	**155**
23-3	اختبار تجانس اتجاه إجابات عينة الدراسة لمتغير مجال نشاط المؤسسة	**156**
24-3	ملخص نتائج اختبار (Mann-Whitney) لمتغير مجال نشاط المؤسسة	**157**
25-3	اختبار تجانس اتجاه إجابات عينة الدراسة لمتغير السن	**158**
26-3	اختبار تجانس اتجاه إجابات عينة الدراسة لمتغير المستوى التعليمي	**159**
27-3	اتجاه إجابات المؤسسات حول محددات التنمية المستدامة	**161**
28-3	اتجاه إجابات عينة الدراسة حول مجالات التنمية المستدامة	**166**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	ترابط أبعاد التنمية المستدامة	**39**
2-1	تفاعل أبعاد التنمية المستدامة	**40**
3-1	مؤشر الاستدامة العالمية عام2012	**60**
2-2	تيار تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة	**83**
2- 2	تيار تنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**83**
3-2	تقاطعات تيارات البحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**84**
4-2	تيار التوليف	**84**
5-2	تيار فقدان الطبيعة (التنوع ونسبية التميز)	**85**
6-2	عوامل إدماج التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**115**
7-2	مجالات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**115**
1-3	نموذج الدراسة	**145**

مقدمة

مقدمة:

طبقت دول العالم نماذج متعددة للتنمية باعتبارها العملية التي تهيئ المجتمع لنيل حقوقه من خلال الأهداف المسطرة؛ ولقد عرف الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات تحولا عميقا منذ اتخاذ اقتصاد السوق نموذجا للتنمية ونظاما لتسيير هذه التنمية؛ لكن نتج عن ذلك أشكال تنظيم غير تامة سواء من ناحية انتقال السلطات أو من ناحية تنسيق جهود مجمل الأجهزة المنبثقة عن هذه السلطات؛ فتَشكّل مسار اقتصادي يشوبه الكثير من الاختلالات. ويمكن إيعاز ذلك إلى الاعتماد على برامج اقتصادية تنموية دون اتخاذ إجراءات عملية في التحديث السياسي والإداري والمؤسسي، إلى جانب أن هذه البرامج لا تنطلق من مضمون ثقافة وطبيعة تكوين المجتمع الجزائري.

وانسجاما مع التطورات الحاصلة، جاءت التنمية المستدامة في القرن العشرين كاستراتيجية شاملة تحمل أهدافا إنسانية أهمها القضاء على الفقر وتحقيق العدالة وحماية كوكب الأرض. ولتحقيق التنمية المستدامة يجب تضافر الجهود وتوحدها في مسار واحد، وإقامة شراكة بين الحكومة والمجتمع بمختلف طبقاته وأفراده، كل من موقعه.

وهنا تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المحيط مشكلة قاعدة مشروع وطني يشارك فيه الجميع، أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأفكار والإبداع، في بيئة تُوفر فيها الحكومة متطلبات تحقيق التنمية المستدامة. فمن وراء مزاياها وصفاتها الخاصة، تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السياق الحالي الانتقالي كبديل لتجديد الاستثمار والنمو.

ولقد ظهرت فضائل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم، خلال الأزمات الاقتصادية؛ حيث أنه يتم إعادة تأهيلها بسهولة أكثر، ولا تلجأ لتسريح عمالها إلا نادرا، ومنه هي مصدر رئيسي للثروات، ووسيلة ناجعة للإنشاء السريع لمناصب عمل دائمة، كما أنها تقاوم بشكل أكبر الضغوطات الخارجية بفضل قدرتها على تجنيد مواردها التي تكون غالبا محلية ومتوفرة وسهلة المنال؛ كما أن تنافسية هذه المؤسسات تقوم على مزايا الإبداع والجوار، فهي أقرب إلى بيئتها المحلية.

1- **الإشكالية:** يظهر ضمن هذا الإطار الفكري والواقعي المتداخل، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نواة أساسية للنمو والتقدم، وآلية حيوية لتحقيق التنمية المستدامة. ومنه بدأت تبرز ملامح إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها في السؤال الرئيس الآتي:

- ما الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؟

وحتى يتيسر الإلمام بجزئيات هذه الإشكالية تم تقسيمها إلى عدد من الأسئلة الفرعية، طُرحت كالآتي:

- هل توجد علاقة بين أراء عينة المؤسسات حول دورها في التنمية المستدامة والبيانات العامة التي جاءت في الاستبيان؟
- هل تتمتع عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحددات التنمية المستدامة؟
- هل تُدمِج عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنمية المستدامة في مجالات نشاطها؟

2- **الفرضيات:** لمعالجة إشكالية الدراسة، تم صياغة الفرضيات الآتية:

- تؤدي عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مقبولا في إطار تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- توجد علاقة بين أراء عينة المؤسسات حول دورها في التنمية المستدامة والبيانات العامة التي جاءت في الاستبيان.
- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة للعينة ببعض محددات التنمية المستدامة.
- تُدمِج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنمية المستدامة في بعض مجالات نشاطها.

3- **أهمية الموضوع:** تنبع أهمية الدراسة من الظروف الدولية التي يمر بها العالم، والتي تعكس الانهيارات المتوالية لأسعار النفط وخروج الاقتصاد الجزائري من مرحلة سياسية تركت وراءها مشكلات متعددة وعميقة على رأسها البطالة؛ التي تنوعت أشكالها وارتفع معدلها. واستفحال ظاهرة الفقر وانهيار القدرة الشرائية للمواطن الجزائري؛ إلى جانب الشلل التام الذي تعاني منه الآلة الإنتاجية الجزائرية؛ ما أدى إلى الاعتماد على الاستيراد وفقدان منتوج محلي بديل. لذلك أصبح من الضروري البحث عن البدائل التي لا تحقق نموا فقط بل تحقق تنمية مستدامة. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم البدائل المطروحة حاليا؛ خاصة وأن العديد من الدول استطاعت الخروج من الأزمات والشروع في تطورها بطريقة صارمة بفضل هذه المؤسسات أساسا.

4- **الأهداف:** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- التعريف بالدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة وما يميز هذا الدور في الاقتصاد الجزائري.
- تحديد محددات دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة سواء على مستوى المؤسسة في حد ذاتها أو البيئة التي تنتمي إليها.
- تشخيص معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

5- **منهج الدراسة:** من أجل الاجابة على الإشكالية واختبار فرضيات الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الآتي:

- **المنهج الوصفي:** الذي يسمح بوصف خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتناسب مع متطلبات التنمية المستدامة والتي يُعول عليها في تحقيقها.
- **منهج دراسة الحالة:** وذلك من خلال اتخاذ الولايات الآتية: برج بوعريريج وسطيف والمسيلة كحالة، بهدف تجميع البيانات حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة وتحليلها بغية الوصول لتعميمات تخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ككل.

6- **مصادر البيانات:** بناء على الأهداف المسطرة والمناهج المختارة تم الاعتماد على نوعين من مصادر البيانات:

– **المصادر الأولية:** المتمثلة في الاستبيان، الذي تم توزيعه على عينة عشوائية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ثلاث ولايات وهي برج بوعريريج وسطيف والمسيلة، بهدف بناء الجزء التطبيقي من الدراسة.

– **المصادر الثانوية:** والمتمثلة في الكتب والمجلات والدراسات السابقة والتقارير والنشريات وبعض القوانين؛ التي ساهمت في بناء الجزء النظري من الدراسة.

7– **حدود الدراسة:** تمت الدراسة في إطار مجموعة من الحدود التي تعكس الإمكانات البحثية وظروف انجازها.

– **الحدود الزمانية:** تذبذبت حدود الدراسة الزمانية في استعراض تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وخصائصها، والدور الذي تؤديه في التنمية خلال الفترة 2001–2019م، بهدف عرض مقومات مجتمع الدراسة؛ لكن نقص الإحصائيات وعدم اكتمالها حال دون الخروج بنتائج واضحة حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة. وهذا من بين الأسباب التي طرحت أداة الاستبيان.

أما عن الفترة التي تم فيها توزيع وجمع الاستبيان فتراوحت بين سبتمبر 2018م إلى مارس 2019م.

– **الحدود المكانية:** تقتصر العينة الميدانية على ثلاث ولايات فقط، أين تم توزيع الاستبيان على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إليها. وتم اللجوء لأسلوب العينة نظرا لصعوبة حصر مجتمع الدراسة.

8– **الدراسات السابقة:** سيتم عرض ما جاء في الدراسات السابقة، وفق النسق الآتي:

9–1 **استعراض الدراسات:** لقد تناولت العديد من الدراسات إشكالية تحقيق التنمية المستدامة بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والتي عكست الخصوصية النسبية لطبيعة وتجليات هذا الدور. وأهم ما يعترضه من مشكلات تحول دون تحققه بالمستوى المطلوب، وفيما يأتي عرض لبعض الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة سواء في دول نامية أو دول متطورة. والتي تم تصنيفها كالآتي:

الدراسات أجنبية: وتمثل الدراسات التي تناولت إشكالية الدراسة في دول أجنبية.

-Martine SPENCE (et autres), **Développement durable et PME : Une Etude Exploratoire des Déterminants de leur Engagement**, Revue internationale PME, Economie et Gestion de la Petite et Moyenne Entreprise, vol20, N° 3-4, 2007:

هَدف البحث لتحديد العوامل التي تؤثر على تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لممارسات التنمية المستدامة؛ ومن خلال الدراسة الميدانية في ثلاث مؤسسات كندية وجدت الدراسة؛ أن قيم وسلوك صاحب المؤسسة تؤثر في رؤية المؤسسة ودورها في التنمية المستدامة إلى جانب بعض العوامل

التنظيمية مثل الحجم ومستوى الابتكار وتدريب الموظفين وشبكة العلاقات، التي تعد حاسمة في تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لممارسات التنمية المستدامة.

- Rémi BAZILLIER LEONARDO et SUAREZ H, **Les PME et le Développement durable Enquête sur l'application de la Responsabilité Sociale des Entreprises dans les PME en Région Centre**, Laboratoire d'Economie d'Orléans, Faculté de Droit, d'Economie et de Gestion, France,2011.

هَدفت الدراسة إلى تحديد مستوى ممارسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية في المنطقة الوسطى من فرنسا، ولقد كشفت أن هناك معرفة ضعيفة من طرف المؤسسات حول الأدوات الممكنة والمساعدات الممنوحة والشراكات المتوفرة في هذا المجال. كما كشفت الدراسة أن المؤسسات تكون أكثر التزاما في المجالات التي تنظمها اللوائح القانونية، وهذا يسمح بتنظيم الأعمال التطوعية في إطار قانوني. كما أن حجم المؤسسة لا يؤثر في مستوى الالتزام؛ إلا أن المؤسسات المصغرة تبقى الأضعف. وأخيرا لا تعكس المساعدات المقدمة لهذه المؤسسات مستوى التزام عال؛ رغم أن المؤسسات الحاصلة عليها تبدي معرفة كبيرة بالآليات والشراكات في هذا المجال.

-Ramawickrama J, **Role of Small and Medium Enterprises (SMEs) towards Sustainable Development in the Southern Province of Sri Lanka,** Faculty of Commerce and Management Studies, University of Ruhuna, Matara, Sri Lanka,2011.

هدفت الدراسة إلى تقييم ما إذا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في التنمية المستدامة في المقاطعة الجنوبية من سريلانكا بالاعتماد على معطيات كمية من دراسة استقصائية سابقة ومعطيات كيفية من خلال المقابلة مع أصحاب المؤسسات؛ ولقد أظهرت النتائج أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا واضحا داخل المنطقة من خلال توليد الدخل وتأمين سبل العيش لأصحابها، كما تبّين وجود نقص في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تطوير هذه المؤسسات، كما أثبتت الدراسة أن لسنوات الخبرة وعدد العمال أثر في تحقيق التنمية المستدامة، كما أن لدى أصحاب المؤسسات تصور جيد حول التنمية المستدامة ، ومنه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في تحقيق التنمية المستدامة.

- Wing S. CHOW et YANG CHEN, **Corporate Sustainable Development: Testing a New Scale Based on the Mainland Chinese Context**, Journal of Business Ethics, Springer, 2012.

هدفت الدراسة إلى تصميم نموذج للتنمية المستدامة في المؤسسات، وبعد توزيع الاستبيان على 314 صاحب مؤسسة في الصين ونمذجته بالاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة تمكن الباحثان من ذلك، وتوصي الدراسة على إمكانية الاعتماد على هذا النموذج في اكتشاف مبادرات التنمية المستدامة ومستواها في أي مؤسسة.

- Borcoşi CORINA ANA, **The Role of Small and Medium Enterprises in Sustainable Development**, Annals of the Constantin Brâncuşi, University of Târgu Jiu, Economy Series, BUCHAREST,2014

تهدف الدراسة إلى وصف دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، من أهم نتائج الدراسة أن التنمية المستدامة تهدف في المدى الطويل إلى استعادة والمحافظة على التوازن العقلاني بين التنمية الاقتصادية وسلامة البيئة الطبيعية في أشكال يفهمها ويتقبلها المجتمع بأسره، كما وجدت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون أكثر حضورا في الدول التي تلتزم بتطبيق مبادئ التنمية المستدامة أكثر؛ وذلك من خلال تطبيق نماذج جديدة للإدارة واستهداف شرائح معينة من المستهلكين.

الدراسات عربية: وتمثل الدراسات التي تناولت الإشكالية في دول عربية.

– نجاة عبد الوالي محمد صالح، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة في اليمن: دراسة اقتصادية قياسية ميدانية**، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2011.

هدفت الدراسة إلى تقييم التنمية المستدامة في اليمن وتقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها؛ ولقد توصلت الدراسة أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في التنمية المستدامة من خلال توفير فرص العمل وتحسين مستوى معيشة أصحابها ورفع دخلهم؛ لكن في المقابل يواجه أصحاب المؤسسات عراقيل تعود في الأصل إلى أسباب حكومية مثل ارتفاع الضرائب وعدم تشجيع العمل الحر وتدني مستوى الاهتمام والتدريب؛ ما ترتب عنه مشكلات أخرى أهمها صعوبة الحصول على التمويل الكافي. ولقد قامت الباحثة في هذا الإطار بتوزيع ثلاث استبيانات مختلفة استبيان موجه لأصحاب المؤسسات واستبيان موجه للهيئات الداعمة وآخر موجه لخريجي الجامعات والمعاهد.

– Fayçal MEBERBECHE, **Le Rôle des PME/PMI dans Le Développement Durable**, Mémoire de Magister, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université d'Oran 2, 2018-2019.

هدفت الدراسة لمعرفة ما إذا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في التنمية المستدامة، وبما أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي المتغير الذي يمكن أن يربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة تم توزيع استبيان على 30 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في ولاية وهران تنشط في ميادين مختلفة. ورغم التفاوت الموجود بين المؤسسات في تحمل المسؤولية الاجتماعية؛ إلا أنها في المتوسط تقدر بدرجة متوسطة تنتظر التحفيز.

9-2 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة: اتفقت الدراسات السابقة واختلفت في نقاط عدة أهمها:

– اتفقت أغلب الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة.

– اتفقت أغلب الدراسات السابقة من حيث عينة الدراسة، حيث تم التطبيق على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم اختلاف حجم العينة.

– استعانت أغلب الدراسات السابقة بالاستبيان لجمع البيانات كما وظفت الدراسات منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على مؤسسات معينة أو منطقة معينة.

– اختلفت دراسة (Wing S. Chow et Yang Chen) عن بقية الدراسات وذلك من خلال استهدافها بناء نموذج يمكن الاعتماد عليه في قياس إشكالية الدراسة، كما أن عينة الدراسة والتي تكونت من 314 مؤسسة احتوت على مؤسسات تجاوز عدد عمالها 100 دون تحديد لهذا العدد. ومنه يمكن أن تحتوي العينة على مؤسسات كبيرة يتجاوز عدد عمالها 250 عامل.

– اختلفت دراسة (Borcoşi CORINA ANA) عن بقية الدراسات، لأنها ركزت على الأثر العكسي لإشكالية الدراسة أي مدى تأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبيئة التي تطبق التنمية المستدامة.

9-3 الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية: من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة؛ تأتي الدراسة الحالية متفقة معها في موضوعها الرئيس وهدفها العام ومستفيدة من محتواها، إلا أنها تختلف عنها في بعض الجوانب:

– تضمنت الدراسة ربط الإشكالية بالاقتصاد الجزائري من خلال دراسة حالة بعض الولايات في الشرق الجزائري وهي برج بوعريريج وسطيف والمسيلة.

– لم تكتف الدراسة بولاية واحدة بل تم توزيع الاستبيان على ثلاث ولايات لضمان تشخيص دقيق للإشكالية.

– تم الاعتماد على النموذج الذي توصلت إليه دراسة(Wing S. Chow et Yang Chen)؛ لكن بعد إدخال العديد من التعديلات على هذا النموذج؛ حتى تكون عباراته مستوحاة من البيئة الجزائرية.

– تم الاعتماد على دراسة (Martine SPENCE) في تحديد العوامل التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إدماج التنمية المستدامة ؛ لكن حاولت الدراسة أن تفصل بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية وتوضيح العلاقة الموجودة بينهما كمتغيرين مختلفين؛ كما اجتهدت الدراسة في الفصل بين مفهومي المؤسسة المستدامة والمؤسسة المسؤولة اجتماعيا.

9- **هيكل الدراسة:** بهدف المحافظة على النسق المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، قُسمَت الدراسة إلى الآتي:

– **الفصل الأول:** والذي تناول مفهوم التنمية المستدامة، تعريفها وإطارها الدولي ومؤشرات القياس والأبعاد إلى جانب أهميتها وواقعها. وجاء هذا في إطار مبحثين.

– **الفصل الثاني:** تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، تعرضا للملامح العامة لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تطور البحث فيه والخصائص والأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه

المؤسسات؛ مع التركيز على ما يجب أن تتمتع به حتى تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وأهم المشكلات التي تصادف هذا الدور.

- **الفصل الثالث:** استعرض المبحث الأول من هذا الفصل واقع مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبعض ملامح دورها في تحقيق التنمية المستدامة؛ إلى جانب أدوات الدراسة ووصف العينة؛ أما المبحث الثاني فتناول تحليل وتفسير النتائج حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

10- نموذج الدراسة: من خلال الأدبيات النظرية، تم التوصل أن علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية المستدامة ليست علاقة تأثير مباشرة، بل يوجد متغير آخر ينقل أثر نشاط هذه المؤسسات إلى بيئتها سواء المحيطة بها أو البعيدة، ألا وهي المسؤولية الاجتماعية. وعلى هذا الأساس يمكن تمثيل نموذج الدراسة في الشكل أدناه.

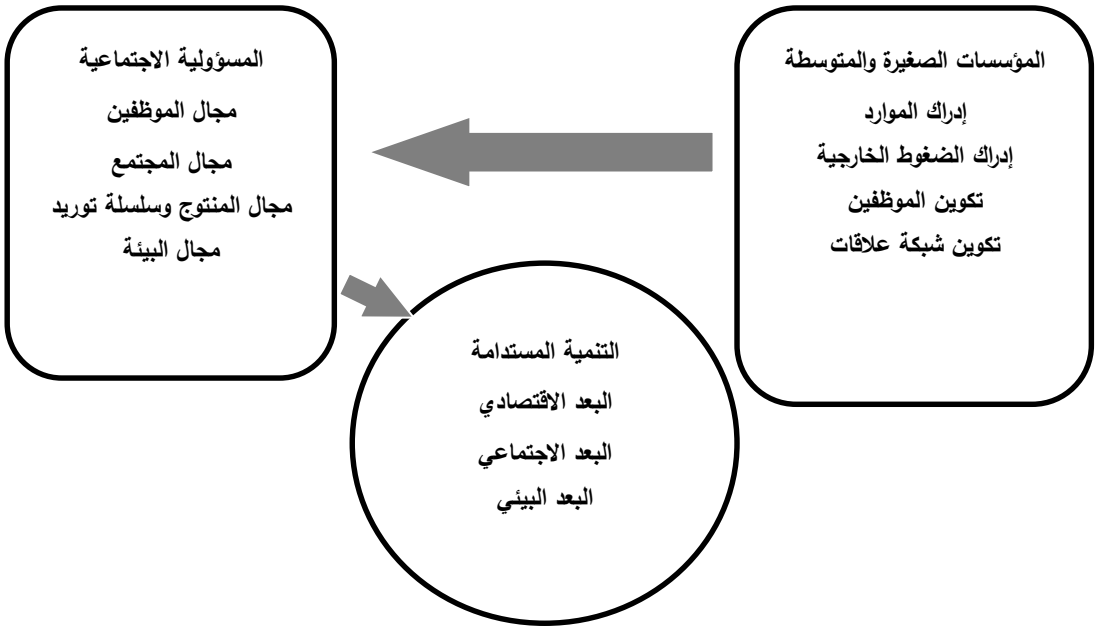

الفصل الأول:
ماهية التنمية المستدامة ونهجها

الفصل الأول: ماهية التنمية المستدامة ونهجها

تمهيد:

إن التحولات الاقتصادية الكبرى وما أفرزته من نمو اقتصادي كمي، ساعدت على اتساع فجوة الطبقية، وزيادة حدة الفقر وارتفاع معدل البطالة؛ وعلى الرغم من ذلك استمر النمو الاقتصادي في جنوحه ليتعدى تأثيره إلى الوسط الحي الذي تعيش فيه المنظومة البشرية وغير البشرية، محدثا كوارث طبيعية، أثارت الجدل حول حدود النمو والنمو الصفري؛ ما أدى إلى ظهور التنمية المستدامة كمصطلح وسطي، يفترض تحقيق نمو تُوزَّع ثماره بشكل عادل على طبقات المجتمع ويحسَّن مستوى عيشها في وسط بيئي سليم من جميع النواحي الطبيعية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية.

ومن أجل الإلمام بهذا المفهوم التنموي ومدى تطبيقه على أرض الواقع تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: نهج التنمية المستدامة: منابع التكوين ومعيقات التمكين.

الفصل الأول: ماهية التنمية المستدامة ونهجها

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

تمثل قضية التنمية المستدامة، بعدا رئيسيا من أبعاد الحوار الدولي والمحلي الدائر في الفكر الاقتصادي والتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية والمحلية، وقد اِفتتح هذا الحوار مع تشكل مخاطر بيئية في ظل تدهور طبقة الأوزون وتغير المناخ، واستمر الحوار في ظل تسارع النمو الاقتصادي الذي زاد في حدة التهميش واللاعدالة بين أبناء الجيل الواحد والأجيال المستقبلية، ليدخل العالم في حالة من الركود الاقتصادي والتشتت الاجتماعي والتدهور البيئي، ما فرض حتمية التنمية المستدامة فكرا وتطبيقا.

المطلب الأول: مفاهيم التنمية

إن المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي يجد أن مفهوم التنمية قد تطور بشكل مستمر كاستجابة لطبيعة المشكلات التي واجهتها المجتمعات، وانعكاسا حقيقيا للمنجزات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال[1]. وبشكل عام يمكن تمييز ثلاث مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم:

أولا- التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي: لقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني (آدم سميث)، في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور في المجتمع كانا التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي، وحتى عندما أثيرت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوربا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت المصطلحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع[2].

وعلى الرغم من أن الهدف العام للتنمية في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية كان ولا يزال يركز على تخفيف نسبة الفقر وتحسين ظروف المعيشة لسكان العالم الأكثر فقرا؛ إلا أن استراتيجية ومعنى التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة ساوت بينها وبين النمو الاقتصادي، وكان ذلك خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين، حيث تم ربطها بالزيادة المستمرة لحصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني، وقد كانت السياسات التي تم تبنيها خلال تلك الفترة ناجحة على أكثر من صعيد؛ حيث ازدادت معدلات النمو والمدخرات وكذا الإمكانات الصناعية في قسم كبير من دول

---

1 عثمان، محمد غنيم وماجدة، أبو زنط. (2010)، **التنمية المستديمة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء، عمان، الأردن، ص 19.

2 إدريس، محمد صالح. (2009)، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، عمان، الأردن، ص ص 12-13.

العالم الثالث؛ حيث وصل معدل النمو في حصة الفرد من الدخل المحلي الإجمالي بين عامي 1950–1975م، إلى 3.4% سنويا في جميع الدول النامية[1].

وعلى هذا الأساس تم التركيز على تكوين رأس المال، الذي يؤدي دورا كبيرا في تحقيق نمو مستقر في الناتج الإجمالي ومنه نمو مستمر في دخل الفرد. وإن النمو الاقتصادي هذا، كاف لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع، أو ما يسمى بالأثر التساقطي للنمو، وعليه تم النظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية في هذه الفترة، بهدف النهوض ببنى الاقتصاديات المشوهة التي خلفها الاستعمار؛ ما دفع بالكثير إلى التركيز على الجانب الاقتصادي للتنمية من خلال الزيادة الرقمية في النمو الاقتصادي[2].

وعليه، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يعني التغلب على ندرة رأس المال وذلك بكم ونوع مناسبين من الاستثمار على أساس أن الفقر سببه هذه الندرة. وتمخض عن ذلك تقليد الدول النامية للطريقة الغربية؛ فكانت النتيجة فشل معظم الجهود الإنمائية التي بُذلت على مدى أكثر من نصف قرن فما حدث ليس حركة تصنيع، وإنما صناعة بلا نمو، وقد نتج عن هذا الوضع العديد من المشكلات التي تهدد الإنسان وتبدد قدراته، وتهدر جهوده الإبداعية[3]، حيث أشار النقاد إلى أن مثل ذلك النمو لم يصل إلى السكان الأكثر فقرا، بل في الواقع كانت هناك دلائل على تزايد عدد السكان الذين يعيشون دون حد الفقر مع تفاقم الفوارق الداخلية بين الفقراء والأغنياء واستمرار البطالة.

وقد أدى إدراك هذا الأمر إلى تحولين في التفكير التنموي التقليدي؛ يمكن توضيحهما في الآتي:

1- **النمو مع إعادة التوزيع:** طرأ التحول الأول في أواخر الستينات وأوائل السبعينات من القرن الماضي، حيث ركّز على النمو مع إعادة التوزيع؛ لكن بقي النمو الاقتصادي يُشكل الهدف الرئيس؛ إلا أنه ركّز على إمكانية تحسين ظروف معيشة المجموعات ذات الدخل الأدنى، وأصبحت الزراعة هي القطاع الذي يحظى بالأولوية باعتباره القطاع الذي يقضي على سوء التغذية والجوع ويستوعب الفائض في اليد العاملة، كما تم تشجيع النمو الناتج عن التصدير، وبالتالي تشجيع نمو التصنيع الذي يمتص اليد العاملة ويفتح الأسواق الخارجية للزراعة التجارية[4].

---

1 دوناتو، رومانو. (2003)، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع الفاو، دمشق، سورية، ص 1.

2 رعد سامي، عبد الرزاق التميمي. (2013)، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الفرص والتحديات**، دار دجلة، الأردن، ص ص 47–48.

3 مركز الإنتاج الإعلامي. (2006)، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول**، الإصدار 11، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص ص 19–20.

4 دوناتو رومانو، **المرجع نفسه**، ص 51.

2- الحاجات الأساسية: أمام ارتفاع نسبة الفقر، وتزايد عدم المساواة، وزيادة الجريمة والحرمان وظهور مشكلات صحية جديدة، فضلا عن تلك المرتبطة بالبيئة مثل التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية؛ أمام ذلك كله أدى إلى إعادة تعريف التنمية واستراتيجياتها من خلال المحافل الدولية؛ إذ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستراتيجية الدولية للتنمية عام 1970م وجاء في ديباجتها "إن التنمية يجب أن يكون هدفها النهائي هو ضمان التحسينات الثابتة لرفاه كل إنسان وأن تمنح الجميع ثمارها وفوائدها".

كما أكد مؤتمر "ستوكهولم" المنعقد عام 1972م على التنمية البيئية، من خلال تناوله تهديد النمو الاقتصادي والتلوث الصناعي للبيئة الطبيعية، وتهديد الفقر للرفاه البشري والبيئة، وهذا ما أدى إلى ولادة منهج تنموي جديد هو منهج الحاجات الأساسية الذي طرحه مؤتمر منظمة العمل الدولية عن الاستخدام في العالم عام 1976م، والذي قسمها إلى ثلاث أجزاء رئيسة هي:

- الحاجات الأساسية المادية الفردية، مثل: الغذاء، والملبس والمأوى.
- الحاجات الأساسية المادية العمومية، وتضم الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والمرافق العامة.
- الحاجات الأساسية المعنوية كالحرية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان[1].

من خلال ما سبق يمكن القول؛ أن التحول إلى التركيز على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية كهدف للنمو الاقتصادي وليس كوسيلة، يقود التنمية أن تكون شاملة وانسانية أكثر.

ثانيا- التنمية البشرية: بين العقد الخامس والسابع من القرن العشرين عكفت معظم الدول على تحقيق هدف النمو الاقتصادي الكمي؛ وعلى الرغم من ذلك ظلت هناك فروقات كبيرة بين السكان في مستويات المعيشة، وعانت العديد من الدول خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى تدهورا في مستوى الصحة والتعليم والعمر المتوقع للأفراد؛ ما أثر سلبا في إنتاجية القوى العاملة إضافة إلى النقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضرورية. وهذا القصور لمفهوم التنمية وتطبيقاته بنتائجه السلبية دفع بالكثير من الاقتصاديين إلى إدخال العديد من الحقول المعرفية لمفهوم التنمية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى إلى رفع مستوى ثقافة المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات الاجتماعية بين الفرد والجماعة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة والمنظمات المدنية؛ وعليه استُحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه؛ حيث يقوم هذا المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر، فهي لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية من تحسين مستواها الصحي والتعليمي، بل تمتد لأبعد من ذلك من خلال

1 مركز الانتاج الاعلامي، **مرجع سابق**، ص61.

الانتفاع منها سواء في مجال العمل من خلال توفير فرص الإبداع، أو التمتع بأوقات الفراغ، أو باحترام الذات الإنسانية، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية؛ وعليه أصبح توجه التنمية توجها إنسانيا شاملا ومتكاملا وليس مجرد تنمية للموارد البشرية[1]. ولقد تطور مفهوم التنمية البشرية عبر التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بتفصيل المفهوم وإضافة بعد جديد وهو بعد الاستدامة، ومنه مصطلح التنمية البشرية المستدامة ما هو إلا مفهوم موسع للتنمية البشرية، أي إلى جانب أن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الناس يضاف بعد جديد آخر وهو الاستدامة، أي تحقيق التنمية في الوقت الراهن والمستقبل دون انقطاع[2].

إنَّ الرفاهية التي حققتها البشرية من خلال هذه التنمية كان ماديا جدًا؛ لأنه اعتُمد فيها على استنزاف الموارد الطبيعية المتاحة؛ ما ألحق ضررا كبيرا بالعناصر غير البشرية الحيوانية والنباتية وغيرهما؛ وأثر سلبا على التنمية البشرية فيما بعد من خلال التلوث والمشكلات البيئية وعودة العديد من الأمراض.

ثالثا– مراعاة التنمية للبيئة: منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي تهدد أشكال الحياة على كوكب الأرض؛ ما أوجد اقتناعا عاما بأن مشكلات البيئة والتنمية متداخلة ولا يمكن فصلهما، كون التنمية تحدث في إطار ما يطلق عليه بالنظام البيئي الذي يمثل ما يحتويه أي مجمع من موارد وكائنات حية وغير حية؛ ولذلك فإن اختلال التوازن بين هذه العناصر يؤدي إلى اختلال النظام البيئي ما يؤدي إلى مشكلات مجتمعية وطبيعية مثل تلوث الأنهار والبحار والمحيطات وتلوث الهواء وإصابة سكان الأرض بالعديد من الأمراض، وغرق العديد من المناطق، واختلال طبقة الأوزون.

إن عدم الوعي بالبعد البيئي في عملية التنمية أدى إلى تطورات بيئية خطيرة كانت نتاج التقدم العلمي والصناعي والتوسع السكاني؛ ما جعل الأمر يتفاقم إلى درجة حصول كوارث طبيعية[3]، كما أن طبيعة العلاقة بين الاستهلاك والإنتاج أثرت في العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية؛ إذ ظلت هذه الأخيرة متوازنة عندما كان الإنتاج يفي بحاجات السكان ومتطلباتهم، ولكن عندما تجاوزت هذه العلاقة التوازن وصلت البيئة إلى الخط الحرج الذي يمثل الخط الفاصل بين الاستخدام الرشيد للموارد والاستغلال الجائر لها. وأصبحت التصرفات المخالفة للبيئة في دولة ما تنتقل إلى دول أخرى من خلال الهواء، أو المياه أو المنتجات التي تصدِّرها، ومن هنا كان لابد من تحرك العالم على المستوى الإقليمي والدولي

---

1 مركز الإنتاج الإعلامي، **مرجع سابق**، ص 61.

2 بورديمة، سعيدة. (2009)، **التنمية البشرية ومؤشرات قياسها–دراسة حالة الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ع3، ص ص166–167.

3 خالد مصطفى، قاسم. (2010)، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، ط2، الدار الجامعية، مصر، ص ص 20–21.

لضبط استخدام البشرية للموارد الاقتصادية بهدف استمرارية التنمية، لهذا جرت اجتماعات دورية لوزراء البيئة في العالم[1]، ويمثل مؤتمر ستوكهولم البدايات الأولى للاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة بوصفه أول مناقشة حقيقية تطرقت إلى قضايا البيئة على المستوى العالمي[2].

لكن هذا لا ينفي أن العالم قد حقق عددا من النجاحات في مجال التنمية، خاصة خلال تلك الفترة المتقدمة، وتتمثل هذه النجاحات في الأمور الآتية:[3]

- زيادة معدلات الإنتاج الزراعي والصناعي وزيادة الاستهلاك؛ ما أدى إلى ارتفاع في مستوى دخل الفرد ومنه تحسن مستوى المعيشة في العالم بشكل عام.
- زيادة معدلات العمر المتوقع ونقص في معدلات وفيات الأطفال.
- تخلص العالم أو كاد أن يتخلص من الأوبئة الأساسية.
- زيادة نسبة السكان الذين يتمتعون بمياه الشرب النقية ووسائل الصرف الصحي.
- زيادة نسبة المتعلمين في مراحل التعليم المختلفة.

إذن أصبح هناك تفرقة بين التنمية التي تراعي الجوانب البيئية والتي تعرف بالتنمية الخضراء أو المتواصلة أو المستدامة، وبين التنمية الاقتصادية البحتة التي أصبحت محل انتقاد كافة الأوساط لدرجة أن البعض أطلق عليها "التنمية السوداء". وأصبحت المؤسسات الاقتصادية العالمية تهتم بإعداد حسابات وطنية تراعي البعد البيئي، وتعرف باسم الحسابات الوطنية الخضراء، كما تم إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر؛ فأصبحت المعايير البيئية شرطا ضروريا في السلعة المُنتجَة حتى تدخل الأسواق العالمية، أو منعها إذا كانت سلعا تؤثر في التوازن البيئي مثل تجارة العاج، أو سلعا مضرة بالصحة الإنسانية مثل الفواكه التي ترش بمواد كيميائية وغيرها من الأمثلة[4].

ومنه الاستدامة المقصودة في التنمية تدعو إلى عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو الجنوب واستبدالها بأنماط انتاجية واستهلاكية مستدامة؛ ودون تحقيق هذه التطورات لا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة الشاملة، كما أنها تؤكد على الارتباط المتبادل والوثيق

1 مركز الإنتاج الإعلامي، **مرجع سابق**، ص 25.

2 رعد سامي عبد الرزاق تميمي، **مرجع سابق**، ص 4.

3 لميس، محمد ممدوح عبد الرؤوف عفانة. (2010)، **استراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية**، أطروحة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص25.

4 مركز الإنتاج الاعلامي، **المرجع نفسه**، ص ص 22-23.

بين التنمية البيئية والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وأنه لا يمكن اعداد أو تطبيق أي سياسة أو استراتيجية دون دمج هذه المكونات معا.[1]

من خلال ما سبق، يُلاحظ أن العامل المتحكم في تطور مفهوم التنمية ووصولها إلى مفهوم التنمية المستدامة؛ هو التطور الجامح للاحتياجات الإنسانية التي كانت في البداية تنحصر في الحاجات الأساسية دون البحث عن الرفاه، لتتطور هذه الاحتياجات باحثة عن الرفاهية في جميع النواحي اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا وأمنيا محدثة بذلك العديد من المشكلات المختلفة، لتنتهي عند العودة إلى الطبيعة والبحث عن حياة أكثر هدوءً وبساطةً في بيئة انسانية سليمة يتمتع فيها الجميع بحياة طويلة صحية ومبدعة.

المطلب الثاني : طبيعة التنمية المستدامة

ارتبط التطور الحضاري للإنسان بمستوى تطور استغلاله لمختلف الموارد والثروات؛ لكن كان تأثيره لا يكاد يظهر في العصور الأولى، لأن البيئة بمختلف جوانبها كانت قادرة على الاستيعاب؛ لكن فيما بعد عجزت عن ذلك منذرة بحدوث كارثة طبيعية واجتماعية واقتصادية، وحتى سياسية.

أولا – تواريخ مفتاحية في مسيرة التنمية المستدامة: بحلول سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، كان العالم قد بدأ يدرك خطر التدهور الكبير الذي حل بالبيئة، ويرى أثر الاستنزاف الهائل للموارد اللذين أحدثهما البشر على الأرض، وذلك بسبب هيمنة نمط النمو الاقتصادي المعتمد بشدة على هذا الاستنزاف غير العقلاني الذي خلف تدميرا للبيئة واختلالا كبيرا أصاب التنوع والتوازن البيولوجي[2]. لكن بالعودة إلى الماضي نكتشف أن جذور المجتمع غير المستدام قديمة قدم الإنسانية، فالإنسان سخر الأرض وثرواتها لتلبية احتياجاته التي كانت تتزايد بشكل مطرد، دون أن يلقي بالا على تراجع الموارد وتدهورها.

فمنذ أن عرف الإنسان الاستقرار والتوطن عبر العصور، انطلق يكتشف ما حوله من موارد وبدأ في استعمالها وإدارتها، والبحث الدائم في تحقيق التوازن بين المتاح المباح، والطلب الذي لا ينفك في ازدياد، وكما صادفت هذه الإدارة البدائية للموارد فترات ازدهار في مناطق شتى من العالم، عانت في أحقاب أخرى من شُحِها وتدهورها وانحسارها في أقاليم معينة، كما تمخض عن كسر الاتزان الطبيعي لتجدد هذه الموارد العديد من النزاعات والحروب والهجرات التي لم يسلم منها شعوب المعمورة في

1عامر، عبد اللطيف. (2017). **أثار تحرير تجارة المنتجات الزراعية على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة: الجزائر. تونس. المغرب** ، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص6.

2 راجية، الجزراوي. (مارس 2014)، **استثمار بلا تنمية مستدامة ربح متوهم وخسائر محققة**، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مصر ، ص 5.

القارات الثلاثة القديمة (آسيا، وأوروبا وإفريقيا)، ونشأ عن ذلك تعاقبٌ للحضارات بدأ منذ الألف الخامسة قبل الميلاد إلى يومنا هذا، وإذا كانت لا تخلو أسس نشوء الحضارات وازدهارها ومن ثم اندثارها، من قيم حضارية وروحية وفلسفية تتأرجح بين الإنساني الكوني وبين البدائية المادية، فإنها كانت في الوقت نفسه تنطوي على نزعة الهيمنة وبسط النفوذ على المزيد من أسباب القوى المادية مثل السيطرة على الموارد الطبيعية المتمثلة أساسا في الأرض والمياه. ولقد كان لمحدودية الأرض الصالحة للزراعة وما هو متاح من موارد مائية أكبر الأثر في نشوء مفاهيم سياسية واقتصادية واجتماعية وروحية جديدة، انعكست في أساليب فطرية وخبرات مكتسبة في استعمال هذه الموارد وصيانتها، وتنميتها عبر الأجيال، تلبية للاحتياجات المضطردة للبشر، وهذا يعني أن العامل الجغرافي أو البيئي* كان حاسما في صنع الأحداث التاريخية، ذلك أن أقدم الحضارات قامت في بلاد ما بين النهرين وفي بلاد وادي النيل منذ أكثر من خمسة آلاف عام[1].

1- الظروف والأسباب الممهدة لظهور التنمية المستدامة: ومنه فإن إشكالية التنمية المستدامة ذات جذور قديمة تعود للتقدم المذهل للإنسانية وللاستنزاف التدريجي للموارد انطلاقا من أوربا، ويمكن حصر جذور المجتمع غير المستدام في النقاط الآتية[2]:

- **الضغط السكاني:** رغم أن بعض الحضارات انهارت بسبب الاستعمال المفرط للمياه وزيادة الاحتياجات الغذائية للسكان المتزايدين مثل حضارة بلاد الرافدين؛ لكن استمر النمو السكاني بنفس الوتيرة في العصور الوسطى، ما زاد من جفاف البحيرات، وتراجع الثروة الغابية في أوربا.

- **إدماج تقنيات ومواد غير مستدامة:** إن إدماج النحاس والحديد في الحياة اليومية أعلن ميلاد المجتمع غير المستدام، لأنها موارد ناضبة، واستطاعت الأرض آنذاك استيعاب الطلب والنفايات الناتجة، لكن بزيادة التبادل التجاري الخارجي وزيادة بناء السفن، لوحظ أن الغابات التي كانت تحمي القرى من الانهيارات قد دُمرت، لذلك قام فيليب دي فالوا السادس (Philippe de Valois VI) بإصدار أمرية لحماية الغابات في 1346م.

- **غزو أوربا للعالم:** من أجل الوصول لطرق تجارية جديدة غزت أوربا العالم، وفي الوقت الذي بدأت تتصاعد الأصوات لحماية البيئة في أوربا كانت الخرائط ترسم وفق المصالح الاقتصادية الأوربية فمثلا سميت كوديفوار، لأن الأوربيين أقاموا محطة تجارية لصيد الفيلة ووحيد القرن لنقل العاج. لقد سخرت

---

* يقصد به البيئي، من باب أن البيئة تحتوي على العناصر الجغرافية بما فيها الأرض والماء.

1 فارس، فاروق. (1999)، **التنمية المستدامة بين التنظير والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية**، مج15، دمشق، سورية، ص 13.

2 Farid, BADDACHE. (2008) , **Le Développement Durable Tout Simplement**, Paris, pp19-20.

أوربا السكان الأصليين لخدمة مصالحها وتجاهلت ثقافتهم المحلية، مُحدِثَة بذلك نظاما اقتصاديا عالميا لم يخرج عن مصالح الاقتصاد الأوربي.

– **مبدأ ازدواجية المعايير**: في نهاية القرون الوسطى بدأ الحديث عن حماية البيئة في أوربا. وفي الوقت الذي يعملون على تحسين شروط عمالهم، كانوا ينقلون الأفارقة السود للمزارع الأمريكية في إطار تجارة الرقيق.

–**أداتية البيئة**: في نهاية القرون الوسطى بدأ التعميم للمفهوم الاقتصادي الأوربي للعالم كافة من خلال تحويل البيئة لأداة تخدم الاقتصاد، كنموذج تنموي للبشرية.

– **منعطف الثورة الصناعية**: إن الثروات التي قدمها الأمريكان غذّت الرأسمالية الأوربية وطورت مجتمعها بسرعة فائقة؛ حيث سمحت الآلة بتراجع الجهد العضلي للإنسان؛ لكن في المقابل استعمل طاقاته الذهنية في تطوير الآلة أحسن لتنتج أكثر وأسرع وبتكلفة أقل بالاعتماد على الطاقة الأحفورية، والتقدم التكنولوجي الرهيب، والتوسع العمراني المذهل.

حتى نهاية الخمسينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي بدأت الإنذارات الأولى حول التلوث، والوعي بعدم القدرة على الاستمرار في النمو الاقتصادي بمعدلات عالية، ولقد أسهمت في ذلك بشكل حازم أزمتي البترول 1973 و1980م، فبعد اندلاع حرب أكتوبر 1973م ارتفع سعر برميل البترول من4 دولار أمريكي إلى 36 دولار أمريكي في عام1980م، ورغم أن الأسعار تراجعت في قيمتها الحقيقية لمستوياتها السابقة إلا أنها نبهت لأهمية مصادر الطاقة الجديدة[1].

2– أهم التواريخ في مسيرة التنمية المستدامة:

لقد ميّز مسيرة التنمية المستدامة الكثير من التواريخ أهمها قمم الأرض التي تمثل لقاءات مسؤولين دوليين كل عشر سنوات لعرض وضعية البيئة والأرض، وتحديد أدوات قياس التنمية المستدامة على المستوى العالمي. كانت أول قمة عام 1972م حول الإنسان والبيئة في السويد (ستوكهولم)، وكان أغلبية الحاضرين وزراء للبيئة، طُرح فيها لأول مرة انشغالات بيئية تثير القلق العالمي، وتم وضع إعلان يحتوي على 26 مبدأ أو مخطط لمحاربة التلوث. لقد تمخض عن هذه القمة برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUE)، ولقد قرر الحاضرون أن يتجدد لقاؤهم كل عشر سنوات لمعرفة وضعية الأرض. في عام 1982م تم عقد القمة الثانية في "نيروبي" (كينيا)، وأهم ما ميز تلك الفترة الحرب الباردة التي أدت برئيس الولايات المتحدة الأمريكية رونالد ريغن للغياب وحضور ابنته بالنيابة عنه؛ ما أدى إلى فشل القمة بسبب لامبالاته برسمية القمة الدولية، وبذلك شهدت نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي تجاهلا واضحا لقضية البيئة في الدول الأكثر تقدما

1 Beat, BÜRGENMEIER. (2005)**, L'économie du Développement Durable**, Bœck, Bruxelles, p41.

مع تأكيد حكوماتها على "حلول" السوق الحرة، وتخليها عن مسؤولياتها عن النتائج البيئية السلبية للعمليات الاقتصادية؛ لذا فقد كان الاتجاه السائد آنذاك بعيدا عن أي إجماع دولي تجاه البيئة وقضاياها[1].

لتأتي فيما بعد عشرية الثمانينيات الحافلة بالكثير من الأحداث؛ أهمها سقوط حائط برلين وتغير الموازين الجيوسياسية. وإن كان هناك جانب من الهدوء النووي العسكري، فإن ما ميّز الجانب المدني منه، حادثة المركز النووي تشرنوبيل في أفريل من عام 1986م، وإمضاء بروتوكول مونتريال في عام 1987م بعد عشرية من المفاوضات، الذي يحتوي على المواد المتسببة في تراجع طبقة الأوزون، والذي اعتبر أول خطوة في المفاوضات حول التغيرات المناخية. ومثلما تميزت عشرية السبعينيات بمخاوف نفاذ الموارد الطبيعية، فإن الشكوك تزايدت منذ منتصف الثمانينيات فيما يتعلق بحدود القدرة على تنقية المحيط الحيوي، وفي ظل عدم المساواة في توزيع الثروة وتزايد اتساع الفجوة، ودخول الدول النامية في أزمة تراجع أسعار المواد الأولية وخاصة البترول، وتزايد المديونية تجاه الدول الغنية التي غيرت سياساتها المالية والنقدية. في ظل هذه الظروف ظهر مصطلح التنمية المستدامة في تقرير للأمم المتحدة من أجل حماية الطبيعة، ليتم تقديمه فيما بعد من قِبل هيئات دولية أخرى، ساهمت في توسيع النقاش حوله أكثر فأكثر[2].

وفي عام 1987م نشرت لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية تقرير "بورنتلاند" المعروف باسم "مستقبلنا المشترك"؛ حيث تم تكوين لجنة عالية المستوى برئاسة السيدة "غرو هارلم برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج بتكليف من الأمم المتحدة في ديسمبر 1983م لدراسة تأثير السياسة التصنيعية والاقتصادية لدول العالم في الموارد الطبيعية، التقت اللجنة أول مرة في أكتوبر 1984م، ونشرت تقريرها بعد 900 يوم في أفريل 1987م، وخلال هذه الأيام حدث ما يأتي : بلغت أزمة البيئة– التنمية التي أثارها الجفاف في أفريقيا الذروة وهددت بالخطر حياة 35 مليون إنسان، وأهلكت مليون إنسان آخر، تسرب الغاز من مصنع المبيدات الزراعي في بوبال في الهند، ما أدى إلى مقتل 2000 شخص، وإصابة أكثر من 200000شخص بالجروح والعمى، انفجار براميل الغاز في مكسيكو؛ ما أدى لمقتل 1000شخص وحرمان ألوف من مساكنهم، انفجار المفاعل النووي في "تشرنوبيل"، ما سبب زيادة مخاطر الإصابة بالسرطان في أوربا، تدفق مواد كيميائية زراعية ومذيبات وزئبق في نهر الراين إثر نشوب حريق في مستودع في سويسرا ما أدى إلى هلاك ملايين الأسماك مهددا بخطر مياه

---

1 عبد الله، جمعان الغامدي. (10 أوت2007)، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص ص 25–26.

2 Catherine, AUBERTIN et Franck-Dominique, VIVIEN.(2006), **Le Développement Durable Enjeux Politiques Economiques et Sociaux**, la documentation Française, Paris, p 29.

الشرب في ألمانيا وهولندا، وفاة نحو 60 مليون إنسان بسبب أمراض الإسهال بسبب مياه الشرب غير الصالحة وسوء التغذية، وكان معظمهم أطفال[1].

هذا التقرير الذي أجاب على التساؤل الآتي: كيف يمكن الجمع بين النمو والحد من اللامساواة والفقر دون تدمير البيئة التي يرثها الأجيال اللاحقة؟ والذي يعد المرجعية الأولى للتنمية المستدامة، لقد أكد تقرير "بورنتلاند" أن أهم المشاكل التي تؤثر سلبا في البيئة تعود لحالة الفقر المدقع في دول الجنوب وللأساليب الاستهلاكية والإنتاجية غير المستدامة المطبقة في دول الشمال، لذلك طالب التقرير باستراتيجية توحد التنمية والبيئة، وهذا ما أطلق عليه بالتنمية المستدامة. هذا المطلب لقي تقبلا شعبيا كبيرا ولقد لاحظت الجمعية العامة للأمم المتحدة المساهمة الكبيرة التي قدمتها اللجنة للفت انتباه متخذي القرار في الحكومات والمنظمات شبه الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية في الصناعة وفي الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل القطاع العام، وإلى ضرورة التحول إلى التنمية المستدامة، ودعوة كل المهتمين لاعتماد المفهوم الذي جاء به التقرير، كما أعربت عن اتفاقها مع اللجنة في جانب معالجة المشكلات البيئية، إذ "من الضروري العمل على مصادر المشكلات في الأنشطة الإنسانية، والاقتصادية خاصة، ثم العمل من أجل التنمية المستدامة".[2]

في عام 1992م، عُقدت قمة الأرض في "ريو دي جانيرو" (البرازيل)، تحت رعاية الأمم المتحدة، حضرت أكثر من 1500 منظمة غير حكومية، و182 دولة التقت لمناقشة مستقبل الأرض. لقد أسهمت القمة في إعطاء معنى لمصطلح التنمية المستدامة وميلاد اتفاقيات جديدة متعددة الأطراف حول البيئة، وعرض إعلان ريو الخطوط العريضة لعملية التسيير الجيدة لكوكبنا كما وسع مفهوم حقوق ومسؤوليات الدول في الجانب البيئي[3]، وذلك من خلال الوثائق الآتية:

- **إعلان ريو** : تضمن الإعلان 28 مبدأ أكد العديد منها بشكل صريح على التنمية المستدامة؛ حيث أشار المبدأ الأول إلى أن البشر هم في صميم اهتمامات التنمية المستدامة في إطار العدالة بين الأجيال الحالية واللاحقة (المبدأ 3)، وأن حماية البيئة هو جزء من التنمية (المبدأ 4)، كما يجب القضاء على الفقر وأولوية الدول النامية في ذلك من خلال روح مشاركة الدول المتقدمة (المبادئ 5،

1 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. (1989)، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة: محمد كامل عارف، عالم المعرفة، الكويت، ص 24.

2 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك، مرجع سابق**، ص24.

3 Bruno, COHEN-BACRIE. (2006), **Communiquer Efficacement Sur Le Développement Durable**, démos, France, pp 16-18.

6، 7)، مع إعادة تفعيل دور المرأة والشباب (المبادئ20، 21). وهذا لا يتأتى إلا بحسن النية وروح المشاركة في تحقيق هذه المبادئ وغيرها (المبدأ 27)[1].

– **جدول أعمال القرن الحادي والعشرين (أجندة القرن 21):** يعتبر هذا الجدول برنامج عمل شامل تبنته 182 دولة، وخطة تفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض خلال القرن 21م. تتكون الأجندة من أربعين فصلا، ومائة وخمسة عشرة مجالا من مجالات العمل، وما يلزم القيام به في كل مجال لحماية البيئة وتحقيق التنمية البشرية بشكل متكامل؛ كما تم المصادقة على العديد من الاتفاقيات مثل اتفاقية تغير المناخ التي تنص على تركز الغازات الدفيئة (GHC_5) في الغلاف الجوي، واتفاقية التنوع البيولوجي، ووضَع البروتوكول مبادئ حماية الغابات إلى جانب إمضاء بروتوكول "كيوتو" 1997م[2]، الذي تضمن آليات قضائية واقتصادية لمواجهة حجم انبعاث الغازات. ولقد قامت الدول باستغلال مرونة نصوص البروتوكول في تحقيق مصالحها، فأسلوب تبادل الانبعاثات تسبب في ظهور مقايضات عالمية من أجل الحصص التبادلية وحقوق الانبعاث، ونشوء سوق جديدة للتلوث[3]. وما زاد من فشل البروتوكول انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية، ما جعل الاتحاد الأوربي واليابان يبديان الكثير من القلق من هذا الموقف السلبي، حول الهدف المتوخى من البروتوكول في تخفيض الغازات المنبعثة من الصناعة في الدول المتقدمة بين سنتي2008 و2012م، وفق النسب الآتية: اليابان6%، والاتحاد الأوربي8% والولايات المتحدة 7%.[4]

وبعد مرور عشر سنوات عُقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في "جوهانسبورغ" بجنوب إفريقيا خلال الفترة 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002م، ولقد تميزت القمة بلقاء مجموعة شديدة التنوع من الدول والشخصيات والهيئات، ووجهات النظر من أجل البحث البنَّاء عن سبيل مشترك يؤدي إلى عالم يحترم التنمية المستدامة ويُنفذها. ولقد استعرض المؤتمر فرص وتحديات ذلك، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وصدر عن القمة خطة عمل سميت "خطة جوهانسبورغ"، التي تهدف للإسراع في تنفيذ ما تقرر من مبادئ في تلك الأجندة، في إطار تعاون دولي وإقليمي. ولقد أكدت القمة على استكمال وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة قبل حلول

---

1 لجنة التنمية المستدامة. (7–25 أفريل 1997)، **إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: التطبيق والتنفيذ**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، د ص.

2 عبد الغني، حسونة. (2013/2012)، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 32–33.

3 عبد الله جمعان الغامدي، **مرجع سابق**، ص 27.

4 مليكة، بوضياف. (2006)، **إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص36.

عام 2005م، وركزت خطة العمل على تعزيز تكامل عناصر التنمية المستدامة: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، والقضاء على الفقر وتغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وحماية الموارد الطبيعية، وإدارتها؛ تلك هي الأهداف العامة والمطالب الأساسية للتنمية المستدامة[1].

لكن جاءت النتائج مخيبة للآمال؛ فالفشل لم يقتصر على التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، بل تجاوزه إلى تأكيد عدد كبير من الدول المشاركة، صراحة أو ضمنا باستحالة تجنب حدوث المزيد من التدهور في الأنساق البيئية للأرض، والماء وارتفاع انبعاث الغازات الدفيئة والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، ويمكن إرجاع ذلك لأسباب تحتويها بالدرجة الأولى نصوص الاتفاقيات والبروتوكولات في حد ذاتها[2]:

– هيمنة مبدأ سيادة الدولة؛ حيث لم تتمكن المفاوضات من تغيير المفهوم التقليدي لهذا المبدأ، وهذا يعني أنه لا تعلن أية دولة صراحة بالتزامات محددة، بل إن الدول حرة في رفض أو قبول التزامات المعاهدات.

– هيمنة الاعتبارات الاقتصادية على أجندة الاستدامة الدولية والوطنية على السواء؛ ما جعل مسألة حماية البيئة هامشية؛ حيث هيمنة المصالح الاقتصادية والنمو من أجل النمو فقط قد تغلغل في كل أنحاء الكرة الأرضية.

وخير دليل على ذلك، منذ قمة الأرض ريو 1992م، فقد تغير العالم بطريقة لا يمكن تخيلها؛ فالإنترنت والهاتف الخلوي إلى جانب تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حوَّلت العالم إلى أصغر من قرية عالمية؛ حيث يقدر عدد مستخدمي خدمات الهاتف 5 مليار مستخدما؛ منها 2 مليار شخص يستخدم الإنترنت، فمثلا الفيس بوك (FACEBOOK) لديه أكثر من 800 مليون مستخدم منذ إطلاقه عام 2004م، في الوقت نفسه نَجد الأقمار الصناعية اليوم يمكنها توفير صورا مفصلة على الهواتف الذكية، كما تغيرت أنماط القوة الاقتصادية والإنتاج وأصبحت تَفِد من الشرق والجنوب؛ ما أدى بشكل عام لزيادة حجم التجارة بشكل حاد. قد لا تظهر التغيرات البيئية بشكل واضح على المستوى الفردي؛ لكنها في الأخير كبيرة؛ فالموارد الطبيعية تتراجع حيث بعض المعادن أصبحت نادرة بشكل مفاجئ، والطلب متزايد على الطاقة والمياه والغذاء بسبب زيادة السكان وزيادة الدخل، في حين هذه الموارد أصبحت محدودة بسبب تغيرات النظام الإيكولوجي والمناخي وإنتاجية الموارد المتقهقرة[3].

---

1 الأمم المتحدة. (26 أوت– 4 سبتمبر2002)، **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا، ص ص 3–9.

2 عبد الله جمعان الغامدي، **مرجع سابق**، ص ص 28–29.

3 United Nations Environment Programme. (Octobre2011), **Keeping Track Of Out Changing Environment, From Rio to Riot+20**, Nairobi, Kenya, pIV.

في ظل هذه الظروف عقد في ريودي جانيرو مرة أخرى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة "ريو+20"، تحت شعار "المستقبل الذي نصبو إليه"، في الفترة الممتدة من 20-22جوان 2012م، وكان الهدف منه تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة وتقييم التقدم المحرز فيها بما في ذلك العقبات التي تعترض تنفيذ نتائج القمم السابقة، ومناقشة السبل الكفيلة بمواجهتها. ولقد ركّز المؤتمر على الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة[1]، اتفقت الدول الأعضاء على إنشاء فريق عامل مفتوح لوضع مقترح مجموعة أهداف التنمية المستدامة، والتي تم صياغتها في جويلية 2014 كجوهر خطة التنمية المستدامة إلى غاية 2030م.

يُبادِر للذهن أن اسم ريو+20 يهدف إلى تقييم 20 سنة من العمل البيئي؛ لكن الواقع هو تقييم فترة 40 سنة انطلاقا من مؤتمر ستوكهولم 1972م ،إلاّ أن من أهم تحديات ريو+20 هو كيفية تحديد أجندة عمل لعشرين سنة مقبلة علما أن العشرين سنة الماضية لم تكن ناجحة[2].

في سبتمبر 2015 م حضر أكثر من 450 من قادة العالم في مؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لاعتماد خطة جديدة طموحة للتنمية المستدامة رسميا، وتتألف خطة "تحويل عالمنا"، خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، من إعلان واحد و17هدفا، وفرع عن وسائل التنفيذ والشراكة العالمية المتجددة، وإطار الاستعراض، والمتابعة، وبدأ تنفيذها رسميا في جانفي 2016م. وعلى الرغم أن هذه الأهداف ليست ملزمة قانونا؛ فمن المتوقع أن تضع الحكومات أطر وطنية لتحقيق الأهداف الـ 17. وعلى الصعيد العالمي يتم رصد الأهداف والغايات باستخدام مجموعة من المؤشرات التي وضعتها اللجنة الإحصائية في مارس 2016م، كما قام المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة في جويلية 2016م، باستعراض طوعي منتظم للتقدم الذي أحرزته الدول، وفق تقارير مقدمة، وتشمل الاستعراضات الدول المتقدمة والنامية فضلا عن هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين[3].

---

1 رلى، مجدلاني. (8-9 ماي 2013)، **متابعة مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) والدول العربية**، الإسكوا، الأمم المتحدة، البحرين، ص 5.

2 الحسين، شكراني. (2013)، **من مؤتمر إستكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية**،ع63-64، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص160-161.

3 الأمم المتحدة، **أهداف التنمية المستدامة: 17 هدفا لتحول عالمنا**، على الموقع:

http://www.un.org/sastainabledevelopment/ar/sastainable-development-goals/ تاريخ الزيارة 2016/7/28

يمكن القول أن العالم قد شقَّ وبصعوبة طريقه تجاه التنمية المستدامة خلال العقد الأول بعد قمة ريو 1992م، كما باشرت عدد من الحكومات بحماس التزاماتها تجاه توصيات القمة وتنفيذ ما ورد في إعلان وأجندة 21؛ إلًا أن ما تحقق بشكل عام غير كاف ولا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به لمواجهة التحديات المختلفة والمتعددة التي تعرقل الحياة المستدامة على كوكب الأرض.

ثانيا- تعريف التنمية المستدامة: إن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة اهتمام جديدة؛ حيث إن الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها وتنميتها من الأهداف التي سعت لها الحضارات القديمة، وخير شاهد على ذلك أنماط الزراعة والري التي كانت سائدة في حضارتي بلاد الرافدين ووادي النيل، كما كانت بارزة في كتابات الفلاسفة الإغريق، من أمثال "أرسطو"، و"أفلاطون"، فضلا عن الإشارات في الكتب السماوية التي تحث على العلاقة السوية بين النشاط الإنساني والمحيط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان، غير أن هذا الاهتمام لم يكن يأخذ أطرا منهجية إلا في النصف الثاني من القرن الماضي؛ حيث اهتمت جماعات البحث بالتوازي مع انبثاق الطلب الاجتماعي لصالح المحافظة على البيئة في العلاقة القائمة بين الأنشطة الإنسانية والمحيط الطبيعي. إن مسألة نقل رأس المال للأجيال القادمة ظهرت بقوة في البداية عند البيئيين؛ حيث أن اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة أشارت إلى هذه المسألة في 1915م، وأصدر الاتحاد الدولي للمحافظة على الموارد الطبيعية تقريرا حول "بيان عن المحافظة على الطبيعة عبر العالم" في عام 1950م، ليأتي فيما بعد تقرير "حدود النمو" لنادي روما مثيرا جدلا واسعا بين المناضلين البيئيين دعاة النمو الصفري، والاقتصاديين دعاة النمو مهما كان الثمن؛ ليكون مفهوم التنمية الملائمة للبيئة المنبثق عن قمة ستوكهلم عام 1972م والمصاغ من قبل العالِم موريس سترونغ (Maurice Strong) وآخرين، الحل الوسط للتوفيق بين النزعتين، ليأتي في سنة 1981م، تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية والمعنون بـ"الاستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة"، ويضع لأول مرة تعريفا محددا للتنمية المستدامة، وهو "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته"[1].

كما يعتبر كل من الباحث الباكستاني "محبوب الحق" والهندي "آمرتاياس" أول من صمما المفهوم خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة؛ فالتنمية المستدامة هي تنمية اقتصادية اجتماعية وليست تنمية اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان مُنطلَقَها وغايتها وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن وتنظر للطاقات المادية كشرط من

1 نور زاد، عبد الرحمان الهيتي وحسن، إبراهيم المهندي. (ديسمبر 2008)، **التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات**، اللجنة الدائمة للسكان، قطر، ص ص 11-12.

شروط تحقيق التنمية المستدامة؛ إلا أن الفضل الأول يعود إلى تقرير "مصيرنا المشترك " لصاحبته بورنتلاند سنة 1987م في إخراج هذا المصطلح للنقاش والجدال العلمي والعملي.[1]

ويعود أصل مصطلح الاستدامة إلى العلم الإيكولوجي ويستعمل للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها، إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر فيما بينها، وفي المفهوم التنموي استخدم المصطلح للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد ويعني إدارة مكونات البيت، وعلم الايكولوجيا ويعني دراسة مكونات البيت، وعلى اعتبار أن العِلْمَين من نفس الأصل الإغريقي (Eco) أي المنزل؛ فإن البيت هو الكرة الأرضية، والاستدامة هي المفهوم الذي يعنى بدراسة وتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات الكرة الأرضية، وإدارة هذه المكونات[2].

1- المعنى اللغوي والاصطلاحي للتنمية المستدامة: بالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي يمثل المدخل الرئيسي لتحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، نجد أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم الناس أو عوامل خارجية استمراريتها، أما المستديمة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف؛ لكن في العديد من الدراسات العربية المتخصصة يتم استخدام المصطلحين لمترادفين، وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح التنمية المستديمة أكثر دقة، وذلك من منظور ما يعكسه هذا المعنى، فحين توصف التنمية بالمستديمة، أي أن ديمومتها راجعة إلى قوى دفع ذاتي نابعة من التنمية ذاتها، فهي محدثة الاستدامة؛ بينما مصطلح المستدامة، فيعني أن التنمية راجعة إلى قوى خارجية، ومنه استخدام هذا المصطلح لا يقدم شيئا جديدا في هذا المجال، على اعتبار أن عملية التنمية التي تعكس البحث عن الأفضل هي عملية مستمرة بطبيعتها لأن البحث عن الأفضل هو جزء من التكوين التنظيمي للفرد والمجتمع، كما أن وجود الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يحول دون استمرارية عملية التنمية، ومن ثَّم لا بد من وجود قوة دفع داخلية تديم هذه العملية وفق آلية معينة، وبذلك التنمية المستديمة ستُحقق بجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى[3].

أما في الإنجليزية فمصطلح (Sustainable Development) لم يكن موضع نقاش على الرغم من عدم دقته، في إطار عملية ترجمة تقرير برونتلاند (Our commun future) للفرنسية؛ فقد تم اقتراح

---

1 إيمان، بوشنقير والطيب، داودي. (ماي 2013)، **التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي في القطاع الصناعي، مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع31/30، ص 369.

2 عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **مرجع سابق**، ص 23.

3 **المرجع نفسه**، ص ص 23-25.

الصفة (Soutenable) كاختيار أول في التقرير(Notre avenir)، لكن تم استبداله بسرعة بصفة (Durable) التي يبدو أنها فُرضت من قِبل معظم الكُتاب والأعضاء، على الرغم من أن الكثير اقترح صفة (Viable). ولقد وجد البعض أن اختلاف المصطلحات لا يغير المحتوى؛ لكن بالنسبة إلى آخرين فإن التمييز في ذلك يأخذ إلى بعيد في التفسيرات، واعتبروا مصطلح (Viabilité) لا يسلط البحث على فكرة التوازن، فبعضهم شاطروا ذلك المعنى وفضلوا صفة (Viable)؛ لكن الأغلبية اقترحت (Durable) لإنهاء هذا النص[1].

وبذلك فإن الانتقال من اللغة الأصلية للتقرير-الإنجليزية- إلى اللغة الفرنسية ترك صعوبة وغموضا،لأن الفعل (To Sustain) قد يأخذ معنيين في الفرنسية سواء (Soutenir) بمعنى (Supporter Un Effort) أو (Un Prélèvement Ecologique)، يتحمل مجهودا أو يتحمل ضريبة بيئية، وهنا الحديث حول (Carrying Capacity) أو القدرة الاستيعابية، أو (Soutenir) بمعنى (Refuser l'insuportable) أي رفض ما لا يحتمل أو المكروه. إن مترجمي التقرير تمكنوا من اللعب على الغموض حيث كان بإمكانهم استعمال المصطلح (Soutenir) إذا تم الأخذ بالحسبان أكثر البيئة والمستقبل. إن الترجمة الفرنسية (Durable) تم التخلي من خلالها على التعقيد البيئي والاجتماعي لمصطلح (Sustainable)[2].

2- المفهوم العلمي التنمية المستدامة: استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والباحثين، غير أن نشر تقرير برونتلاند في عام 1987م، من قِبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، يعد خطوة مهمة لتكوين هذا المصطلح. يعرّف هذا التقرير التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"[3]، إن هذا التعريف يحتوي على معنيين مختلفين:

- كون مخزون رأس المال الطبيعي يمكن أن يبقى سليما للأجيال القادمة، وبمعنى آخر فإن استنزاف الموارد غير المتجددة يجب أن يتوقف من أجل الحفاظ على رأس المال الطبيعي؛ الأمر الذي يتطلب إيقاف جميع الأنشطة التي تستنزف الموارد غير المتجددة مثل التعدين والأنشطة التي تهدد طبقة الأوزون.

- المحافظة على إجمالي رأس المال المصنع والطبيعي؛ إذ يجب أن لا ينخفض بين جيل وآخر، فيمكن أن يكون هناك معادلة بين رأس المال الصناعي والطبيعي، وأن يكون استغلال رأس المال

1 Corinne, GENDRON et Jean-Pierre, REVERET. (9/2000), **Le Développement Durable, In Economies et Société**, série F, N^{0}37, développement, GREGIM, Montréal, p 112.

2 Jean, Paul MARECHAL et Béatrice, QUENANLT. (2005), **le Développement Durable : Une Perspective Pour XXI Siècle,** collection Des sociétés Pur, Rennes, France , p83.

3 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك، مرجع سابق،** ص 69.

الطبيعي مبررا طالما أن هناك استثمارا في البدائل الطبيعية أو الاصطناعية بشكل يحافظ على المخزون[1].

من خلال هذا التعريف يُلاحظ ظهور إشكالية إحلال بعض الموارد غير المتجددة مثل طبقة الأوزون وعدم إدراك مستوى حاجيات الأجيال القادمة في حد ذاتها كما وكيفا؛ التي قد تكون أكثر عقلانية من حاجيات الجيل الحالي بحكم أن الأجيال القادمة قد تكون أكثر وعيا في أنماطها الاستهلاكية وحتى الإنتاجية، وقد يكون العكس. إن تعريف برونتلاند سَبَّقَ هدف المحافظة على مستوى الحاجيات عن هدف عقلنة استغلال البيئة ومواردها، ويمكن اعتبار ذلك نقطة سلبية في التعريف.

لقد أُعتمد هذا التعريف في الكثير من النقاشات والمؤلفات المتنوعة لحل هذا الموضوع؛ لكن في المقابل يثير هذا التعريف العديد من الأسئلة حتى يتكون الوعي الكافي حول الجوانب التي يغطيها[2]؛ هذه الجوانب التي يمكن تقديمها في مفهومين أساسيين[3]:

– مفهوم الحاجات وخاصة الأساسية منها لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة.

– فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

ويضيف التقرير "التنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام وتناغم وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الإنسانية"[4].

ومنه يمكن القول أن تعريف ومنهجية برونتلاند تدعو إلى الاستغناء عن الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية الحالية في الشمال والجنوب، وتعويضها بأنماط مستدامة، ودون ذلك لا مجال لتطبيق التنمية المستدامة، كما يؤكد برونتلاند على الارتباط الوثيق بين التنمية والبيئة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد فتح هذا التعريف المجال لتفسيرات وتعريفات، وصلت إلى عشرين تعريفا حسب دراسة لأحد الباحثين في البنك الدولي للإنشاء والتعمير (Pezzy) سنة 1989م، وهذا ما جعل التعريف يشوبه

---

1 بغداد، كريالي ومحمد، حمداني. (2010)، **استراتيجيات والسياسات التنموية المستدامة، في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية**، س4، ع45، على الموقع:

http://www.ULUM.NL تاريخ الزيارة:2020 /03/24

2 Alain, JOUNOT. (2004), **100 Questions Pour Comprendre et Agir le Développement Durable**, Afnor, Saint-Denis, France, 2004, p3.

3 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك، مرجع سابق**، ص 69.

4 **المرجع نفسه**، ص 73.

الكثير من الغموض ولن يتضح إلا عن طريق العمل السياسي الذي يبحث في تحويلها لعملية إجرائية[1]. واستمر ذلك ليصل عددها إلى ستين تعريفا في عشرية التسعينات من القرن الماضي غلب عليها الطابع الإنساني، وأغلبها أطول من تعريف تقرير برونتلاند وهي تشكل نموذجا مزدوجا. فمن وجهة، التعريف الدقيق ضرورة لإعطاء شكل لهذا المفهوم، مع محاولة تحديد ملامحه؛ لكن بالمقابل الفائدة من عدم الوصول لتعريف رسمي، هو إعادة صياغته بطريقة أكثر رسوخا[2]، وعلى الرغم من الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ ظهوره، إلا أنه ما زال غامضا بوصفه مفهوما وفلسفة وعملية، وما زال يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين[3]، والتي يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

2-1- حسب العمق: وتصنف التعريفات أحادية وعميقة، أما الأحادية فهي تعريفات مختصرة، وهي أقرب للشعارات وتفتقد العمق العلمي والتحليل، ومنها: "هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار، أما العميقة فهي أكثر شمولا ودقة ومن أهمها ما ورد في تعريف التنمية المستدامة في تقرير برونتلاند[4].

2-2- حسب الأولوية: ويمكن تصنيفها كما يأتي[5]:

أ- **التعريفات ذات الأولوية الاقتصادية:** والتي وضعها علماء الاقتصاد البيئي، مشيرين أنه يمكن تعريف النمو بطرق تتضمن تنمية الأصول البيئية، وأهمية المحافظة على خدماتها ورأس المال الطبيعي.

- هي التنمية التي تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية مع مرور الوقت.

- هي الحد الأمثل من التداخل بين النظم الثلاث: البيئي والاقتصادي والاجتماعي؛ من خلال عملية تكيف ديناميكية للبدائل، ويقصد بها استبدال رأس المال الطبيعي بالاصطناعي إلى حد أن الأجيال المستقبلية لا تزال تتوارث نفس القدر من رأس المال.

ب- التعريفات ذات الأولوية البيئية: ومنها:

- هي القدرة على المحافظة على الإنتاجية سواء أكانت كحقل أم مزرعة أم أمة في وجه الأزمات أو الصدمات.

- هي التنمية التي تعتمد على الأنماط السائدة من استخدام الموارد غير القابلة للفهم حتى من الناحية النظرية، فهي التنمية التي تقلص الموارد إلى الحد الأدنى وتزيد الأنتروبيا*العالمية.

---

1 Beat BÜRGENMEIER, **Op.Cit**, p38.
2 Bruno COHEN-BACRIE**, Op.Cit**, p12.
3 لميس عبد الرؤوف عفانة، **مرجع سابق**، ص 21.
4 الجهاز المركزي للإحصاء. (ماي2013)، **البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين**، وزارة شؤون البيئة، رام الله، فلسطين، ص 11.
5 دوناتو رومانو، **مرجع سابق**، ص ص 53-55.

– إن دروس البيئة يمكن أن تطبق على العمليات الاقتصادية، وهي تشمل أفكارا استراتيجية لحماية العالمية التي توفر مبررا بيئيا يمكن من خلاله تحدي واختبار دعوات التنمية لتطوير نوعية الحياة.

ج– تعريفات ذات الأولوية الاجتماعية: يؤكد علماء الاجتماع وعلوم الإنسان على طلبات البيئة التي تؤطرها الثقافة؛ لذلك يقترحون استدامة التقسيم الدولي للثروة والقوة، ما يفرض طلبات بيئية مختلفة وغير متساوية على الدول الغنية والفقيرة. وإذا فرض المستقبل المزيد من الطلبات من خلال التوزيع العالمي الحالي للموارد وأنماط الاستهلاك السائدة من غير المحتمل أن تكون تلك الموارد مستدامة. إن العوامل الاقتصادية والسياسية السائدة التي تشجع على التدهور البيئي بحاجة للمعالجة، كما يجب إعادة توزيع الثروة في العالم، وعندئذ تصبح التنمية المستدامة إمكانية واقعية على المستوى العالمي.

2–3– حسب جهة التعريف: لقد تعددت الهيئات والمنظمات والتقارير التي ورد فيها تعريف التنمية المستدامة إلى جانب اجتهادات الباحثين يُذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

– هي إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغيير البيولوجي والمؤسسي على نحو سيضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول؛ **منظمة الزراعة والأغذية العالمية** (FAO)[1].

– هي تحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة؛ **الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة** (IUCM) 1980[2].

– التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن؛ **البنك الدولي للإنشاء والتعمير**.

– ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة؛ فهي أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو طبيعي واجتماعي في التنمية؛ **Edward Barbier**[1].

---

* أصل الكلمة يوناني ومعناها التحول: أو التغير إلى حالة أكثر تعقيدا (مثل انتشار نقطة الحبر في الماء)، فعملية خلطهما مسألة غير مكلفة، لكن إذا حاولنا أن نفصل الحبر عن الماء تطلب بذل طاقة، إن المخلوط له انتروبيا عالية، أما الحبر النقي أو الماء النقي يكون أنتروبيته منخفضة، وعليه المقصود هنا كلما تداخلت الأنظمة كانت النتائج أفضل وبأقل التكاليف، **أنظر:** 02/08/2016 **انتروبيا** http//www.wikipedia.org/wiki/

1 محمد، عبد الله يوسف. (سبتمبر2013)، **التوظيف الأمثل للأراضي والتنمية المستدامة، الندوة العلمية الدولية المنظمة العواصم والمدن الإسلامية حول تشريعات حماية البيئة من أجل تنمية مستدامة**، مكة المكرمة، دص.

2 Odeh Rashed, ALJAYOUSY. (2012), **Islam And Sustainable Development**, England, p22 .

– تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية؛ فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة تكون فعالة من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية. إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية، وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي والذي يتجلى بمكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة؛**Sart Cogiterra** 2006.

– عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي؛ **Robert Solow** 1989.

– العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين؛ **W.Ruchelshus**.

– العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية في الفترة الطويلة والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيدا بدرجة متزايدة بطاقة النظافة البيئية، والاقتصادية والاجتماعية لأداء وظيفتين رئيسيتين في الأجل الطويل وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري؛**Daly Herman**[2].

– تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس بمصالح الأجيال القادمة، بمعنى ترك المصادر المتوافرة الآن للأجيال القادمة بالوضع نفسه الذي هي عليه أو أفضل؛ **محمد غنايم** 2001[3].

بناء على التعريفات السابقة يمكن استنتاج تعريفا للتنمية المستدامة على أنها: تنمية توفر الاحتياجات المادية والمعنوية وتحقق تكافؤ الفرص بين كل الأجيال الحالية والمستقبلية، وتحافظ على البيئة، بل وتضمن للأجيال القادمة أن تكون بشكل أفضل.

تظهر التنمية المستدامة ذات طابع عملي تطبيقي؛ وبذلك فهي تتميز بخصائص وأهداف وأسس معينة، تجعل منها مستدامة.

---

1 الطاهر، خامرة. (2007/2006)، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 29.

2 بوزيد، سائح. (2013/2012)، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 80/78.

3 ريدة، ديب. (2009)، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية**، مج25، ع1، دمشق، ص 489.

ثالثا– سمات التنمية المستدامة

سيتم تناول ما يميز التنمية المستدامة عن غيرها من مصطلحات تنموية سابقة، وما تتسم به من خصائص وعناصر وأهداف وشروط للتحقق.

1–المبادئ: وضع إعلان ريو في عام 1992م، 27 مبدأ يقود نشاط الفاعلين في التنمية المستدامة؛ لكن مؤخرا حظيت بعضها بالعديد من النقاشات والتعريفات، ومن بين هذه المبادئ[1]:

– **مبدأ الاحتياط؛** إذ بموجبه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها، فهذا المبدأ يسعى إلى منع وقوع ضرر يستعصي على المعرفة العلمية المتاحة أن تؤكد وقوعه أو تحدد آثاره؛ لذلك فهو يتميز بالتوقع، أي أنه مرتبط بالمستقبل كليا أو جزئيا، واستنادا إلى المعطيات العلمية الحالية يجب العمل قبل الحصول على أي دليل لاحتمال تحقق الضرر.

– **مبدأ المشاركة؛** التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقرر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها؛ فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي، ومنه فهي تتطلب توافر اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية بوجه عام المشاركة في خطوات وإعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية.

– **مبدأ الإدماج؛** لقد أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الإنمائية، بما في ذلك تقييم الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع قبل البدء في تنفيذه يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس التكلفة والعائد، وكيف يمكن المحافظة عليها، فضلا عن النتائج الاقتصادية؛ فالأمر إذا تعلق بحماية البيئة، فإن الوقاية أرخص وأكثر فعالية من العلاج.

– **مبدأ الملوث يدفع؛** يهدف هذا المبدأ إلى تحميل التكاليف الاجتماعية والبيئية للتلوث الذي تُحدِثُه المؤسسات المتسببة فيه؛ حتى تنسجم نشاطاتها مع التنمية المستدامة، وهو مبدأ مرن يمكن تنفيذه تشريعيا بوسائل جزائية أو مدنية أو إدارية أو حتى مالية.

وفي إطار تبني البنك الدولي للإنشاء والتعمير التنمية المستدامة قام بتصنيف مبادئها على النحو الآتي[2]:

– تحديد الأولويات بعناية؛ من خلال وضع خطة قائمة على التحليل للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية والبيئية وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.

---

1 عبد الغني حسونة، **مرجع سابق**، ص ص24–27.

2 عبد الله، خبابة. (7–8 أفريل2008)، **التنمية الشاملة المستدامة، المبادئ والتنفيذ، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات والصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو–مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص 72–73.

– الاستفادة من كل دولار؛ أي تحقيق أكبر إنجازات بموارد محدودة وهو ما يتطلب تعاون الاقتصاديين والمختصين البيئيين لتحديد سبل ذلك.

– اغتنام الفرص لتحقيق الربح لكل الأطراف.

– استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا مثل فرض الضرائب والرسوم على انبعاثات الغاز وتدفق النفايات.

– العمل مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية من خلال تشجيع التحسينات البيئية مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

– الاشتراك الكامل للمواطنين؛ وذلك من خلال زيادة وعيهم، فهُم الأقرب لمراقبة المشاريع وتقديم حلول ممكنة على المستوى المحلي.

– الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية من خلال تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل إدخال نظام الحوافز للمؤسسات التي تقلل من الأخطار البيئية.

– توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا من خلال الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتنفيذ تدابير مشتركة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة.

– تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية.

– إدماج البيئة من البداية، وهذا يخفض التكاليف وفق مبدأ الوقاية.

من خلال المبادئ السابقة؛ فإن التنمية المستدامة تقوم على أسس ومقومات معينة.

2–الأسس والمقومات: تتمثل أسس التنمية المستدامة في الآتي:

– **الإنسان؛** يعتبر الإنسان هو محور التنمية المستدامة؛ ولهذا ينبغي على استراتيجية التنمية المستدامة التعامل مع الزيادة السكانية التي يتوقع وصولها إلى 8 مليار سنة 2025م، كما يجب محاربة الفقر وتأمين نوعية حياة جيدة تتضمن الحاجات الأساسية كالغذاء والمأوى والمرافق الصحية والتعليم وفرص العمل وغيرها[1]؛ فالتنمية ليست هدفا في حد ذاتها، بل هي وسيلة لبقاء الإنسان ونمائه من جميع النواحي المادية والمعنوية.

– **الطبيعة؛** هي مخزن الموارد المتجددة وغير المتجددة، وهي محيط الإنسان الحيوي؛ لذلك يجب المحافظة على نظامها الطبيعي وترشيد استخدامها في إطار عدم استنزافها وتجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء؛ فاستدامة التنمية تتوقف على المحافظة على الموارد الطبيعية، حتى وإن تم إدخال

1 حسين، فريجة. (10–11 نوفمبر 2009)، **التنمية المستدامة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة،** مخبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 121.

المعرفة العلمية المتطورة، خاصة وأن العالم يتجه لزراعة بلا مَزارع ولا زارع، وصناعة تدخل فيها العلوم والمعرفة بدل النفط واليد العاملة والأرض.

– **التكنولوجيا**؛ أصبحت التطورات التكنولوجية لصيقة بحياة الإنسان؛ فهي في كثير من الأحيان تقدم الحلول للمشاكل وتحقق سعادته؛ لذلك يجب الاعتماد على الطرق التي تتصل بعناصر الإنسان والبيئة والتكنولوجيا لتحقيق التوازن في تفاعلاتها، وهذا التوازن يتحقق عن طريق إيجاد منظومة قانونية يجب السهر على تطبيقها عن طريق إجراءات صارمة[1].

– **الحكم الرشيد**؛ وذلك من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، والمشاركة الشعبية الواسعة بين كافة فئات المجتمع، وبلوغ طموحات التنمية في ظل سلام واستقرار وتوزيع عادل للثروة ومكافحة الفساد، وضمان المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وتوافق السياسات المطبقة مع ثقافة المجتمع وقيّمه[2].

3–الخصائص: إن مبادئ التنمية المستدامة وأسسها التي تركز على البعد البيئي والاجتماعي، يجعل منها تنمية ذات طابع خاص، تتميز بالآتي[3]:

– **بوصفها مقاربة عالمية**؛ تسعى إلى التغلب على الفجوة بين الشمال والجنوب؛ من خلال التأكيد على حقيقة أن التدهور البيئي له بعد عالمي؛ ومع ذلك فهي تنطوي على تفسيرات مختلفة، فالأولوية في الشمال هي الحد من النفايات ومن العناصر الملوثة مثل ثاني أكسيد الكربون؛ أما في الجنوب فإعادة النظر في الزيادة السكانية. إنه بالإشارة للتجربة الغربية، التي تؤكد على وجود علاقة عكسية تناسبية بين النمو الاقتصادي والنمو الديموغرافي، تصطدم اليوم بأن حجم النفايات والعناصر الملوثة يرتفع بارتفاع معدل النمو الاقتصادي. إن التغير النوعي في مسار النمو الاقتصادي يقتضي تغيرا في هيكل الإنتاج والاستهلاك، فمن وجهة نظر اقتصادية، يتحقق هذا التغيير من خلال إدراج كل التكاليف الناتجة عن التقدم التكنولوجي وتفضيلات المستهلكين المتجددة.

– **بوصفها تسيير إيكولوجي**؛ من خلال سعيها إلى نقل رأس المال الطبيعي وتعزيز الصورة الجديدة عن الطبيعة التي ترى في الموارد الطبيعية مصدر للرفاهية مثل جمال منطقة ما، للصحة والترفيه من جيل لآخر. هذا النوع من التسيير يبحث في البداية في كيفية التخفيف من الاعتماد على بعض الأنشطة الملوِثة، مع الأخذ بالحسبان أن ليس لديها بدائل تتوافق مع النسق البيئي حاليا.

– **بوصفها وعيا بالتفاوت الاجتماعي وأخلاقيات جديدة**؛ تبحث في معالجة الظروف غير المتكافئة والتي بموجبها تحدد الفرص الاقتصادية الفردية. إن الاختيار الحر وغير المُقيَد بسبب التلوث والجوع

---

1 حسين فريجة، **مرجع سابق**، ص121.

2 عوف، محمود الكفراوي. (2000)، **التنمية المستديمة من منظور إسلامي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص ص 185–186.

3 Beat BÜRGENMEIER**, Op.Cit**, p p 43-44.

والجهل، هو الوحيد المتحكم في نشاط الأسواق، والعدالة في توزيع الدخل والثروة هي الوحيدة التي تسمح بإضفاء الشرعية على التنمية المستدامة على نطاق واسع. إن أهم متطلبات هذه الأخلاقيات الجديدة هي التحلي بالمسؤولية أكثر بين الأجيال.

إن هذه الخصائص المميزة هي التي تجعل من التنمية المستدامة ذات رسالة تنموية أوسع من المفاهيم التي سبقتها من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

4- الأهداف : ويمكن تصنيفها في الآتي[1]:

- **في المحيط الحيوي :** تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق:

- المحافظة على سلامة العمليات البيئية الأساسية في النظم البيئية التي يعتمد عليها الإنسان في تنمية الموارد مثل قدرة التربة على إعادة خصوبتها.

- صيانة الموارد الموروثة الموجودة في الكائنات الحيوانية والنباتية.

- تأمين استمرارية الكائنات الحية وعدم تعريضها للانقراض نتيجة الاستغلال الجائر، مثل الأسماك والطيور.

- **في المحيط المُصنَع:** تهدف إلى:

- اختيار وسائل تقنية تتميز بالاقتصاد في استهلاك الطاقة ذات مخلفات محدودة.

- الاعتماد على إعادة تدوير المواد.

- ترشيد وحسن توزيع أنشطة استعمالات الأراضي.

- **في المحيط الاجتماعي :**

- المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر في المدى البعيد.

- وضع خطط تنمية للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق العدالة بين الأجيال.

- تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة.

- ترشيد استغلال كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة.

- التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة متطلبات البيئة، ومشكلاتها.

لكن تبقى هذه الأهداف مجرد تنظير فلسفي ما لم تتوفر بعض الشروط.

5- الشروط : يجب توافر مجموعة من الشروط الممهدة لمفهوم التنمية المستدامة، والتي يمكن ترتيبها حسب الأولوية كالآتي[2]:

---

1 أحمد، فريد مصطفى. (2005)، **دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط**، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ص 4.

2 فاروق فارس، **مرجع سابق**، ص 15.

– التنمية البشرية المترادفة بالسيطرة التامة على معدل نمو السكان؛ فلم يعد الكم الرديء يجدي في عالم اليوم وهو أقل جدوى من عالم الغد؛ فالسكان والتنمية هما الجناحان اللذان تحلق بهما الدول التي ترنو لمستقبل أفضل.

– استعمال الموارد الطبيعية المتجددة على أسس إنتاجية مستدامة؛ ما يؤدي إلى إعادة صيغ الأسس الإنتاجية المعتمدة ضمن أطر اقتصادية واجتماعية وتقنية تواكب العصر.

– استهلاك الموارد غير المتجددة بمعدل لا يتجاوز أو يوازي معدل استثمار مصادر طبيعية أو اصطناعية متجددة أو ناضبة بديلة.

– ضرورة تجاوز كفاءة التطور التقني وفاعليته بدل زيادة المدخلات (الإنفاق) شريطة القبول الاجتماعي والسعي لذلك التطوير، وبما لا يتعارض مع الجانب البيئي.

– ضرورة إدخال مفهوم امتلاك رصيد الأصول الثابتة للموارد الطبيعية المتجددة في حسابات الناتج القومي، والذي يقابل معدل تآكل الجانبين الكمي والكيفي لهذه الموارد.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الاعتراف بمفهوم التنمية المستدامة والعمل من أجلها لم يكن سهلا؛ لأن تطبيقها يتعارض ولا زال مع مصالح مادية لبعض الدول إلى جانب غموضها من الناحية العملية ؛ ومنه يعتبر تقرير مستقبلنا المشترك هو الخطوة الرسمية الأولى التي طرحت هذا المصطلح وأخرجته من التنظير الفلسفي إلى النسق العملي، لتتحدد فيما بعد خصائصها وشروطها؛ حتى يتسنى تقييم مسارها.

المبحث الثاني: نهج التنمية المستدامة، أسس التكوين ومعيقات التمكين.

إن تحويل التنمية المستدامة إلى برامج وسياسات عملية يعد مهمة صعبة؛ فهي تتطلب التوفيق بين السياسات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ حتى يكون هناك توازن؛ إلا أن الربط بين التنمية والبيئة وتحسين نوعية الحياة لم يرق بعد للمستوى المطلوب خاصة في ظل الوقائع البيئية والاجتماعية المعاشة؛ ما يتطلب تكثيف الجهود أكثر لتحقيق نمط حياة مستدام يتكامل فيها النمو الاقتصادي مع التنمية الاجتماعية وحماية وحفظ الطبيعة والبيئة.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة وطبيعة العلاقة فيما بينها

ينظر للتنمية المستدامة على أنها تنمية لا تولد نموا اقتصاديا فحسب، بل توزع أيضا فوائده توزيعا منصفا. تنمية تعيد توليد البيئة بدلا من أن تدمرها؛ تنمية تمكن الإنسان بدل من أن تهمشه. إنها تنمية تعطي الأولوية للفقراء وتوسع نطاق اختياراتهم، وفرصهم وتتيح الفرصة لمشاركتهم في القرارات التي تؤثر في حياتهم. إنها تنمية موالية للإنسان، وموالية للطبيعة، وموالية لفرص العمل، وموالية للمرأة؛ إذن هي تنمية من خلال الإنسان ولأجله، تفتح الفرص للجيل الحاضر ومستقبل أجياله، وترعى نظم الطبيعة[1].

أولا–أبعاد التنمية المستدامة: تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة أبعاد يتم التعامل معها على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة؛ حيث تكون كل منظومة فرعية تتكون من عدد من المنظومات الفرعية الأخرى أو العناصر التي يمكن تبويبها وفق الجدول رقم (1–1).

الجدول رقم(1–1)

أبعاد التنمية المستدامة

المنظومة الاقتصادية	المنظومة الاجتماعية	المنظومة البيئية
– النمو الاقتصادي المستدام – كفاءة رأس المال – إشباع الحاجات الأساسية – العدالة الاقتصادية	– المساواة في التوزيع – الحراك الاجتماعي – المشاركة الشعبية – التنوع الثقافي – استدامة المؤسسات	– النظم الإيكولوجية – الطاقة – التنوع البيولوجي – الإنتاجية البيولوجية – القدرة على التكيف

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: عثمان، غنيم وماجدة، أبو زنط. (2010)، **التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء، الأردن، ص439.

1 باسل، البستاني. (2009)، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 58.

لذلك فإن الجهود الهادفة إلى بناء نمط حياة مستدام يستدعي إحداث تكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاث مجالات رئيسة هي:

– **النمو الاقتصادي والعدالة؛** تتطلب النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليا فيما بينها ترابطا يشكل نهجا متكاملا لتهيئة نمو مسؤول طويل الأجل، مع ضمان عدم تخلف أية دولة أو مجتمع عن الركب.

– **حفظ الموارد الطبيعية والبيئية؛** للحفاظ على التراث البيئي العالمي والموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، يجب إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث وحفظ الموارد الطبيعية.

– **التنمية الاجتماعية؛** يحتاج الإنسان إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء وخدمات الصرف الصحي، كما يجب أن يكفل المجتمع الدولي احترام النسيج البشري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم[1].

إن البعد الاجتماعي ينظر للإنسان على أنه العامل الأساسي والفعال في التنمية المستدامة؛ لذلك ذهب التحليل بهذا البعد إلى أبعد من العدالة والحراك الاجتماعي، وتعزيز المشاركة الشعبية، ليشمل الأخلاق والقيم وحتى المعتقد، وعليه يمكن الاصطلاح عليه بالبعد الإنساني، الذي يمكن إعادة تحليله وفق العناصر الآتية:

– **البعد السياسي؛** والذي يؤدي إلى تحقيق تنمية سياسية مستدامة تجسد مبادئ الحكم الراشد، وإدارة الحياة السياسية، بما يضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي المصداقية والثقة وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة[2].

– **البعد الثقافي؛** تتطلب التنمية البشرية أمورا أكثر من الصحة والتعليم، ومستوى المعيشة اللائق والحرية السياسية، إذ ينبغي للدول أن تعترف بالهويات الثقافية للناس وتتسع لها، كما يجب أن يكون الناس أحرارا في التعبير عن هوياتهم دون التعرض للتمييز ضدهم في مناحي أخرى من الحياة. باختصار: إن الحرية الثقافية حق من حقوق الإنسان وعنصر مهم في التنمية البشرية ومن ثَم هي جديرة برعاية الدولة واهتمامها[3].

– **البعد الأخلاقي؛** ويمثل تلك الجوانب التي تتصل بالشخصية القومية وما تتصف به من قيم وأنماط سلوكية وفكرية وثقافية وحضارية، وهي صفات ذات أثر كبير في معدل التنمية الاقتصادية في الكثير

---

1 نوزاد عبد الرحمان الهيتي وحسن إبراهيم المهندي، **مرجع سابق**، ص 14.

2 عبد الله، خبابة. (2014)، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 133.

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2004)، **الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع**، تقرير التنمية البشرية، ص 6.

من الدول التي جعلتها تحقق معجزات اقتصادية وأوصلتها إلى المراكز المهمة بين الدول المتقدمة في مجالات عدة؛ فالتنمية الاقتصادية الأخلاقية تتضمن تنشيط الرغبة الكامنة في كل فرد ليعيش حياة إيجابية لا سلبية مليئة بالحركة والعمل بقلب مفتوح وبغير عقد نفسية، بهدف تحسين مستوى معيشته والوصول به إلى أقصى ما تتيح له إمكاناته، وأن يصل ويحقق آماله وطموحه في هذه الحياة. وما لم تتوافر هذه الصفات في الفرد المادي سيظل كما هو ينعم بحياته الراكدة السلبية دون تقدم يذكر أو تراجع للأسوأ، لذلك يشترط توافر إطار معنوي من الأخلاقيات لتأييد الجوانب الاقتصادية المادية، فتجعل من الاستحواذ على الثروة على المستوى الفردي والقومي والتقدم المطرد في الحياة، مسائل مرتبطة بالفضيلة كما تمس الفرع، وتعطي لكل من الربح المشروع والتقدم العلمي والمادي أوضاعا أخلاقية معترف بها ومرموقة في المجتمع. وعلى الرغم من أن المبادئ الأساسية تقر بأن علم الاقتصاد علم اجتماعي يؤثر ويتأثر بالكثير من العلوم، ومن بينها علم الأخلاق؛ إلا أن منظري التنمية لم يهتموا بالجانب الأخلاقي[1]، باعتباره البعد الغائب في التنمية المستدامة الذي يمكن اختصاره في البعد الديني والروحي، وهو البعد المهيمن على كافة الأبعاد لأنه باعث حركة الإنسان في الحياة، وأي تنمية تتجاوز أو تتصادم مع القيم الدينية للمجتمع مآلها الفشل[2]. وإن الدول النامية خير دليل ومنها الدول الإسلامية المنتمية كلها للعالم النامي، أخذت من الحضارة الغربية في برامجها التنموية الكثير في اعتبار المادة، والمعطيات الكمية هي كل شيء؛ فلجأت لاستيراد المصانع والمعامل الجاهزة؛ حيث جاءت عملية النقل من الدول المُصَنِعة خاطئة بسبب أنها نماذج تنموية وضعها مفكرون غربيون ليس لهم أي رصيد أخلاقي مشترك مع شعوب العالم الثالث؛ إن إهمال هذه المعطيات في وضع استراتيجيات التنمية المستدامة قد أوجد أضرارا بالغة، ووضع التنمية الاقتصادية في مآزق جعل الدول النامية تتراوح مكانها بين نماذج مستوحاة من النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي[3].

من خلال تناول أبعاد التنمية المستدامة؛ يمكن القول بأهمية منظومة البعد الأخلاقي التي تضفي الصبغة الإنسانية على التنمية؛ إن تحقيق تنمية دون الاعتماد على هذه المنظومة الفرعية المهمة يؤدي إلى تحقيق تنمية مجردة من حقيقتها؛ أي تنمية مزيفة أو مشوهة، وهذا ما يعيشه العالم قاطبة؛ لذلك لابد من التركيز أكثر على البعد الأخلاقي من أجل تحقيق تنمية إنسانية مستدامة.

---

1 عبد الله، بن منصور. (10-11 نوفمبر 2009)، **المضمون الأخلاقي كأداة لتفعيل التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة**، مخبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص ص 38-39.

2 عوف محمود الكفراوي، **مرجع سابق**، ص 174.

3 عبد الله بن منصور، **المرجع نفسه**، ص 39.

ثانيا- علاقة أبعاد التنمية المستدامة فيما بينها: في تحليل طبيعة العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة فلا يكفي وصفها بأنها مترابطة، كما يظهر مثلث التنمية المستدامة بناء "على نموذج للتنمية يحترم البيئة"، الذي قدمه كل من "إينياسي صاش"، و"موريس سترونغ"، في إطار جهود البنك العالمي لتدعيم التنمية المستدامة، ومحاولة الوصول إلى أسلوب منظم للحكم على الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية[1]، وفقا للشكل رقم(1-1).

الشكل رقم (1-1)

ترابط أبعاد التنمية المستدامة

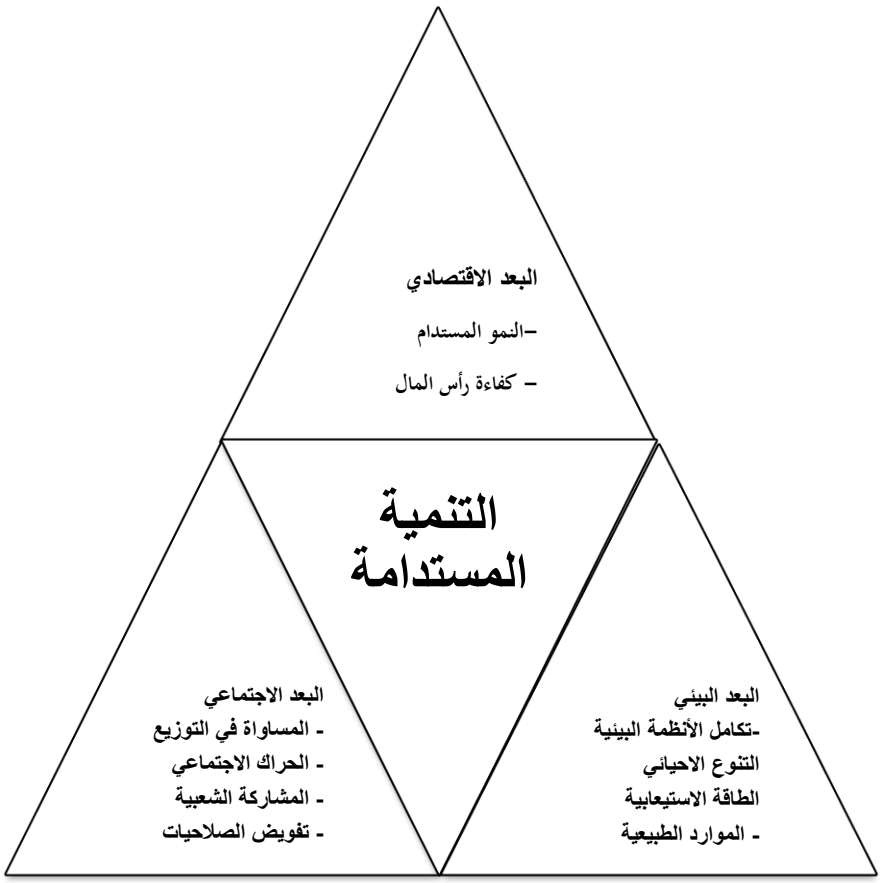

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **مرجع سابق**، ص 41.

إن أبعاد التنمية المستدامة ليست مترابطة فقط؛ بل هي متداخلة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد، والذي كان يمثل هدف العديد من التمثيلات البيانية لتوضيح نوع هذه العلاقات. وسيتم عرض أهم الرسوم البيانية التي تعكس ذلك كما في الشكل رقم(1-2).

1 ذهبية، لطرش. (7-8 أفريل2008)، **متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات والصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 242.

الشكل رقم (1-2)

تفاعل أبعاد التنمية المستدامة

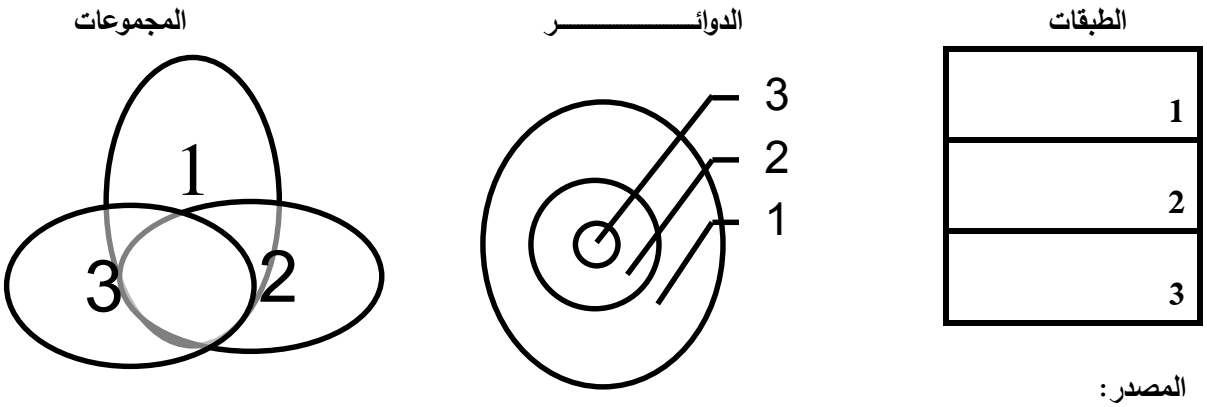

المصدر:

Beat, BÜRGENMEIER. (2005)**, Economie du développement durable,** Boeck, 2ème éd, Bruxelles, p47.

من خلال الشكل رقم (1-2) أعلاه يمكن استخراج أنوع التفاعلات بين أبعاد التنمية المستدامة:

- **علاقة ترابط (الطبقات)**؛ يظهر البعد الاقتصادي على أنه البيئة الفوقية، الذي يرتبط بوجود البعد الاجتماعي ثم البيئي ممثلين البنية التحتية له؛ إلا أن البعد البيئي يمثل القاعدة الأساسية لباقي الأبعاد، ويدعم التفاعل فيما بينها، وهذا ما يؤكد وجهة نظر الإيكولوجيين الذين يؤكدون على الدور الأساسي للطبيعة باعتبارها تدعم جميع مناحي الحياة.

- **علاقة تكامل (الدوائر ذات المركز المشترك)**؛ يؤكد هذا التمثيل على هيمنة التحليل الاجتماعي، بوضع البعد الاجتماعي في الوسط؛ حيث أن البعد البيئي هو نواة النظام ككل بوجوده في قلب التمثيل البياني[1]. وهذا يدل دائما على أن ديمومة البعد البيئي، تعني استمرار المجتمع في ممارسة حياته اليومية والاقتصادية؛ ما يوسع من الإمكانات الاجتماعية والمادية. في المقابل ممارسة الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية سيعود على المركز بالتراجع والانكماش ومنه تراجع الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لذلك وصفت العلاقة بالتكامل.

-**علاقة تداخل (المجموعات)**؛ توضح هذه العلاقة وجود علاقة بين كل بعدين على حده؛ فعلاقة البعد الاقتصادي بالبعد الاجتماعي يعطي صفة الإنصاف؛ أما الاقتصاد بالبيئة، فيعطي صفة البقاء؛ أما علاقة البيئة بالبعد الاجتماعي فتعكس صفة التعايش؛ أما العلاقة التي تجمع الأبعاد الثلاثة في المنطقة المشتركة فهي تعطي صفة الاستدامة بمعنى آخر التنمية المستدامة[2].

---

1 Bruno BÜRGENMEIER**, Op.Cit**, p47.

2 عبد الله بن منصور، **مرجع سابق**، ص 32.

يُلاحظ في التمثيل البياني للمجموعات؛ كلما اقتربت الدوائر من بعضها البعض ازداد حيز التداخل ومنه الاستدامة، أما في الحالة العكسية فلن يتفاعل أي بعد أو يحتك ببعد آخر، وهذا يحول دون تحقق التنمية المستدامة المنشودة.

إن التنمية المستدامة بمفهوم التداخل لأبعادها الثلاث، يفرض ضرورة إجراء تغيرات رئيسة وضرورية في المجتمع، لأن هذه العلاقة تتضمن مفهوما جديدا لرأسمال المال يختلف عن المفهوم التقليدي الذي يوصف بأحد عناصر الإنتاج ومكوناته؛ فالمقصود هنا رأس المال الذي يشمل كل المعطيات وقدرات المجتمع، ويعكس محتويات ومكونات أبعاد هذه التنمية؛ وبذلك فهو يقسم إلى خمسة أنواع، وهي:

- رأس المال النقدي.
- رأس المال الإنتاجي؛ ويشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.
- رأس المال الطبيعي؛ ويعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية.
- رأس المال البشري؛ ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أم المكتسبة.
- رأس المال الاجتماعي؛ ويشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها.

ولتحقيق التنمية المستدامة؛ فإنه لا بد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكنولوجيا المعلومات، وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي. فإذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة تم تحقيق التنمية المستدامة؛ وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث ممثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لا بد أن يضاف إليها عملية رابعة هي صيانة الموارد[1].

لذلك يضاف بعدا ثانويا يطلق عليه البعد التكنولوجي أو البعد الإداري والتقني*، الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن ينتج عن هذه النظم التكنولوجية الحد الأدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات أو إعادة تدويرها، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.

إن تداخل أبعاد التنمية المستدامة وتفاعل العلاقات بين أنواع رأس المال المختلفة، فرض ضرورة الاهتمام بوضع استراتيجيات وخطط تنموية هادفة تحقق التكامل بين التنمية الاجتماعية والنمو

---

1 عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **مرجع سابق**، ص ص 40-48.

* بما أن مخرجات البعد التكنولوجي يمكن إدراجها ضمن رأس المال البشري أو البعد الاجتماعي، أو رأس المال الإنتاجي، أي البعد الاقتصادي، فلم يتم اعتماده كبعد أساسي في التنمية المستدامة، لوجوده الضمني في باقي الأبعاد الرئيسية.

الاقتصادي وحماية البيئة، وبات من الضروري إعداد تقارير وطنية لمؤشرات التنمية المستدامة لدراسة وتقييم وتقديم هذه الخطط والتشريعات بشكل قابل للتطبيق أكثر.

المطلب الثاني: آليات التنمية المستدامة ومؤشراتها

يُعْتَمد في تعزيز أهداف التنمية المستدامة على مجموعتين أساسيتين من الوسائل والتي يمكن تصنيفها إلى آليات ومؤشرات قياس تم ابتداعها بالتتابع في تقارير التنمية البشرية.

أولا- الآليات: وتشتمل أهم الآليات المعتمدة على الآتي:

1- **مبادرة 20/20** : أي تخصيص نسبة 20% من الإنفاق في الميزانية العامة، ومثلها (20%) من مساعدات التنمية الرسمية لتمويل الخدمات الاجتماعية الأولوية؛ حيث يقع ثلاث أرباع المخصصات على الدول النامية والربع الباقي على المانحين على أساس تقاسم المسؤولية، وتتضمن الخدمات التعليم الأساسي، والرعاية الصحية، والتغذية، وتنظيم الأسرة والسكان، والمياه الصالحة للشرب، ثم الصرف الصحي. وتستند هذه المبادرة إلى أن تقديم الخدمات الاجتماعية يُعدّ أكثر الطرق كفاءة لمكافحة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على رأسها الفقر، كما أن رأس المال البشري يمكن أن يعوِّض أشكال رأس المال الطبيعي، فنماذج التنمية البشرية هي أكثر نماذج التنمية حفاظا على البيئة[1].

2- نسب إعادة هيكلة الإنفاق العام: من أجل خلق قواعد رصينة لتحليل الإنفاق العام على التنمية البشرية تم وضع أربع نسب لهذا الإنفاق، تجدر متابعتها ومراجعتها لتحقيق فعالية أكبر للإنفاق الاجتماعي، وتتضمن هذه النسب الأربع الآتية:

- **نسبة الإنفاق العام؛** وهي نسبة الدخل القومي المخصصة للإنفاق العام.
- **نسبة المخصصات الاجتماعية؛** وهي نسبة الإنفاق العام الموجهة للإنفاق الاجتماعي.
- **نسبة الأولويات الاجتماعية؛** وهي نسبة النفقات الاجتماعية الموجهة للأولويات منها.
- **نسبة الإنفاق البشري؛** وتمثل نسبة الدخل القومي الموجهة إلى قضايا الأولويات الاجتماعية

ولقد حددت النسب المرغوب فيها كما يأتي: النسبة الأولى في حدود 25%؛ أما الثانية فتكون أكثر من 40% لتتجاوز النسبة الثالثة 50%؛ أما النسبة الرابعة فتكون في حدود 50% كحد أدنى.

3- نسب إعادة هيكلة مساعدات التنمية الرسمية: على غرار نسب الإنفاق العام تتحدد هذه النسب في أربع أشكال، وهي:

- **نسبة المساعدة/الإنفاق:** وتمثل نسبة المعونة التي يقدمها المانح من ناتجه القومي الإجمالي.

---

1 باسل البستاني، **مرجع سابق**، ص 70.

– **نسبة المساعدة /المخصصات الاجتماعية:** أي نسبة ما يقدمه كل مانح من مساعدات مخصصة للقطاعات الاجتماعية.

– **نسبة المساعدة/الأولويات الاجتماعية:** أي نسبة المساعدة المقدمة إلى أولويات الإنفاق البشري.

– **نسبة المساعدة/ الإنفاق البشري:** وتمثل نسبة المساعدات المقدمة إلى أولويات الإنفاق البشري[1].

ونظرا إلى تنوع مصادر المساعدات وتباين رغبات المانحين ودوافعهم، يصبح من الصعب وضع نسب دقيقة؛ لذلك يرد التأكيد حول كفاءة وفعالية المساعدات المقدمة إلى القطاعات الاجتماعية المتعددة، وخاصة الأولويات منها.

4– شبكات الأمن الاجتماعي: تهدف هذه الشبكة إلى محاولة حماية ضحايا التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في البيئة المتنوعة والدافعة إلى تهميش شرائح متعددة من المجتمع أهمها العاطلين عن العمل مؤقتا، والفئات الأقل دخلا، كالصغار، والمسنين والمعوقين، والفقراء عموما. وتأخذ هذه الشبكة أشكالا واسعة وأبعادا يصعب تحديدها؛ لكن تستجيب في معظمها لظروف الحاجة، ومن أهم حقول فعاليتها تأتي قضايا الرعاية الصحية، واستحقاقات البطالة والضمان الاجتماعي.[2]

من ناحية أخرى تأتي قضية اختيار أفضل تركيبة بوصفها إحدى المسائل التي تؤرق مسارها؛ فإذا كانت متينة وشديدة ومركزية في التوجه، أدى ذلك لتثبيط همة الناس عن العمل ودفعهم للاعتماد عليها. في المقابل إذا كانت ضعيفة واهية البناء والإمكانات؛ فإن المحتاجين سيكونون أولى ضحاياها.

5– **صناديق المعونة الاجتماعية:** وتأتي في مسميات مختلفة صناديق الطوارئ الاجتماعية، أو صناديق الجوانب الاجتماعية لبرامج التكييف، أو صناديق الاستثمار الاجتماعية؛ أما أهم وظائفها فأساسها تمويلي، تتضمن عادة خلق فرص عمل، وتوليد الدخل، ثم توفير الخدمات الاجتماعية. ولقد ارتبطت هذه الصناديق في بدايتها بتوفير مساعدة مؤقتة للذين تضرروا من تطبيق برامج التصحيح الهيكلي، وهي تتمتع بموقع مركزي في استراتيجية البنك الدولي؛ أما بالنسبة إلى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فيأتي من خلال القناعة بأن الفقر يشكل أحد أخطر العوامل التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة المنشودة. ويمكن اختصار ملامح هذه الصناديق في الآتي:

– إن المبادرة في عملياتها تَحْصُل استجابةً لطلب المجتمع، وهي ليست مفروضة من سلطة خارجة عن إطار هذا المجتمع ، وتَرِد هذه البرامج في نوعين: محددة الأهداف، والتي تشمل فعالية واضحة، أو الشمولية والتي تغطي مشاريع قطاعية متعددة في وقت واحد.

---

1 باسل البستاني، **مرجع سابق**، ص 71.

2 **المرجع نفسه**، ص 72.

– هي برامج تعويضية تسعى إلى دعم المحتاجين كونهم منتفعين أكثر منهم مساهمين.

– كانت تغطي هذه الصناديق البعد الزمني قصير المدى، انطلاقا من أن برامج التكييف ذات مدى قصير، غير أن الممارسة الفعلية قد دفعت تحت ضغط الحاجة إلى توسيع حدود فعاليتها الزمنية باتجاه المديين المتوسط والطويل.

وتُحَقِق تجربة هذه الآليات نجاحا لأنها تجمع أطرافا فاعلة؛ أهمها الحكومات والمانحين والمنظمات غير الحكومية، وقد ساعد ذلك على توسيع مواردها المالية؛ لكن ما زال نشاطها يواجه محددات تؤدي عمليا إلى إضعاف فاعليتها كأداة لمحاربة الفقر.

6– تمويل المشاريع الصغيرة: غالبية الفقراء في الدول النامية يعتمدون في دخولهم على القطاع غير النظامي، من خلال المشاريع الصغيرة في قطاعات الخدمات والصناعات التمويلية والتجارة في المناطق الحضرية والريفية، ومن هنا ينبثق هدف تمويل هذه المشروعات سعيا إلى تمكين الناس من توسيع فرص معيشتهم، كما أصبحت هذه الآلية إحدى أكثر الوسائل شعبية في برامج تخفيض الفقر، وكذلك أداة حيوية في التمكين الاقتصادي وخاصة للنساء.

وتتضمن فعاليات مؤسسات التمويل تقديم الخدمات الإنمائية إلى جانب عرض برامج ادخارية لمقترضيها، وقد تكون أكثر أهمية للفقراء من الائتمان، بحكم أنهم لا يستطيعون تحمل أعباء المديونية، كما أن المدخرات تشكِّل مصدرا لتوليد رأس المال لهذه المؤسسات، والتي تتمكن من إقراضها، الأمر الذي يجعلها أكثر استقلالية[1].

إن تجارب الدول المختلفة، على صعيد مؤسسات التمويل هذه، لا تشكل عصا سحرية قادرة على معالجة قضية الفقر بالشمولية المنشودة، رغم إنجازاتها؛ فهي تحتاج دائما بالإضافة إلى الجانب المالي دعما فنيا ومؤسساتيا يعزز قدرتها الذاتية.

إذ يمكن تعزيز إنشاء المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بوسائل من ضمنها تكريس التدريب والتعليم والمهارات، مع التركيز بوجه خاص على القطاع الزراعي والصناعي بوصفها مصدر معيشة المجتمعات الريفية، مع إنشاء ودعم برامج ومراكز الإنتاج الأنظف وطرائق للإنتاج الأكثر كفاءة، من خلال جملة من الأمور؛ منها توفير الحوافز، وبناء القدرات لهذه المشاريع، وخاصة في البلدان النامية، بهدف تحسين الإنتاجية والتوجه نحو التنمية المستدامة. ومن بين هذه البرامج؛ برامج تقديم القروض الممولة من الدولة، ورأسمال المخاطر وبرامج المساعدة والتدريب، وتعزيز تبادل أفضل للممارسات والخبرات فيما يتعلق بالتكنولوجيات السليمة بيئيا بين مؤسسات القطاعين العام

1 باسل البستاني، **مرجع سابق**، ص ص 70–75.

والخاص، من خلال توفير برامج تكوينية بشأن استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تكون موجهة لهذا النوع من المشروعات[1].

وبذلك تستطيع مؤسسات التمويل تلك أن تعظم دورها في ترسيخ فاعلية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنه تخفيض حدة الفقر والمضي نحو التنمية المستدامة.

7- التقرير الوطني للتنمية المستدامة: وذلك لبلورة أهداف وتكوين مواقف، ما يجعل هذا التقرير أداة استراتيجية للتوجيه والقرار، ويتأتى هذا من الظروف والإمكانات التي يخلفها والوظائف التي يؤديها، كما أن جوهر دوره يتمثل في أنه "جسر للحوار"، في اتجاهين، من الدولي إلى الوطني، ثم من الوطني إلى الدولي.

وعلى الرغم من أن المبادرة تاريخيا لإعداد تقارير التنمية المستدامة الوطنية جاءت من خلال التقرير الدولي؛ إلا أن التقارير الوطنية تؤكد الأهمية الحيوية لها في مجال التنمية المستدامة من خلال الآتي:

- هي أداة لدفع مفهوم التنمية المستدامة للتقدم إلى مقدمة القضايا التي تحظى باهتمام السياسات الوطنية العامة.

- العمل على تعزيز الحوار بين المعنيين بشؤون التنمية، من مسؤولين رسميين، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى أطراف خارجية مهتمة بالموضوع.

- دورية التقارير في إصداراتها المتتابعة، تُحدد الأولويات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومنه تعظيم إدراك القضايا الحيوية التي تهم المجتمع.

- مؤشرات ومقاييس التقارير تهيئ البيئة لتقييم الأداء من وجهة، وتضع قاعدة رصينة للمقارنة مع تجارب دول أخرى من وجهة أخرى.

- إعداد التقارير باختلاف مواضيعها يفرض بناء قاعدة إحصائية متينة مع استمرار الدفع إلى دوام تحسينها وتطويرها.[2]

وعلى أساس هذه التقارير وغيرها يمكن قياس التنمية المستدامة، باعتبار أنها توفر قاعدة إحصائية كافية لذلك.

ثانيا- قياس التنمية المستدامة: أقرت قمة الأرض التي انعقدت في البرازيل عام 1992م، بأهمية مؤشرات التنمية المستدامة، وتَضمَن جدول أعمال القرن الحادي والعشرين نهجا عمليا لقياس التقدم المحرز في سبيل التنمية المستدامة في عام 1996م، وخصص فصلا في القسم الخاص بوسائل التنفيذ في الفصل 40 المعنون بـــ "المعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات"؛ حيث دعا الدول لوضع مؤشرات للتنمية المستدامة لتوفير أسس ثابتة لصنع القرار على كافة المستويات، والمساهمة في

1 الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، مرجع سابق**، ص ص17/15.

2 باسل البستاني، **مرجع سابق**، ص ص 76-77.

استدامةٍ ذاتيةِ التنظيم للنظم البيئية والإنمائية. ولقد انبثق عن قمة الأرض لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي أصدرت عام 1996م، كتابا بعنوان "مؤشرات التنمية المستدامة: الإطار العام والمنهجيات"، وتضمن قائمة بحوالي 130 مؤشر مصنفة لأربع فئات رئيسية، اقتصادية واجتماعية، وبيئية ومؤسسية ، ثم خفض عددها إلى 58 مؤشر فقط، بحيث يمكن للدولة أن تختار منها مجموعة مناسبة من المؤشرات الأساسية التي بموجبها تعد تقريرها الوطني، كما قامت ذات اللجنة بالعديد من الورشات حول كيفية حساب تلك المؤشرات، والتأكيد على الدول تكييفها وفق نظمها الخاصة، لتصل إلى وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة وفق مقررات قمة التنمية المستدامة في 2002م في جوهانسبورغ[1].

لقد كانت المؤشرات الاقتصادية تستخدم في مألوف العادة لتحديد الأهداف التنموية وتقييم مدى التقدم المحرز، وكانت زيادة الدخل الفردي، على وجه التخصيص تعتبر الهدف الرئيس للتنمية، غير أن ذلك تغير لأن بيانات المجاميع الاقتصادية الكلية تخفي فروقا بين المجموعات ولا تلقي أي ضوء على مجال الاستدامة. وقد اعتمد لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة عام 1995م إطارا تحليليا يصنف المؤشرات إلى ثلاث فئات رئيسة، وهي:

- **مؤشرات القوة الدافعة (مؤشرات الضغط)**؛ والتي تصف الأنشطة والعمليات والأنماط.
- **مؤشرات الحالة**؛ والتي توفر صورة موجزة للحالة الراهنة للأمور.
- **مؤشرات الاستجابة**؛ والتي توجز التدابير المتخذة بصدد التنمية الاقتصادية.[2]

إن محاولة تعزيز التنمية المستدامة والتقليل من الفقر يجب أن يراعى فيها توفير البيئة الملائمة، وليس الاهتمام بالنمو الاقتصادي فحسب؛ فالفقراء هم الأكثر اعتمادا على الطبيعة من أجل تلبية احتياجاتهم اليومية، من الغذاء والصحة والمأوى[3]؛ ولقد أوضحت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين انعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي، فالذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يلجئون إلى أنشطة غير صديقة للبيئة تؤدي إلى تدهور البيئة والموارد الزراعية الطبيعية[4].

---

1 بوزيد سائح، **مرجع سابق**، ص 100.

2 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2001)، **تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 1.

3 هدى، هداوي محمد الهداوي ولهيب، جليل عبود. (تشرين الثاني2011)، **مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة**، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق ، ص ص 4/1.

4 غراب، رزيقة. (2015). **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ع13، ص57.

وعليه فإن التنمية المستدامة مرفق عام عالمي مهم، وحلقة وصل بين البيئة من وجهة ومقوِّم مركزي من مقومات عملية العولمة من وجهة أخرى.

يُستنتج من خلال ما تم عرضه حول المؤشرات أنها تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنالمية المستدامة، وهي تقيِّم حالتها من خلال معايير رقمية يمكن حسابها، ومقارنتها مع دول أخرى كما يمكن متابعة تغيراتها وتوجهاتها ؛ ما يدل على سياسات الدول في مجال التنمية المستدامة فيما إذا كانت تسير في الطريق الصحيح أم أنها لا زالت متباطئة ومترددة أو فاشلة، كما أن وجود هذه المؤشرات بشكل دائم ومتجدد يساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة، ومن ثم تُوفر المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرارات في الوصول إلى القرار الأكثر صوابا، لما فيه المصلحة العامة والابتعاد عن القرارات العشوائية التي تكون غالبا مبنية على معلومات خاطئة أو ميالة للمجاملة والانتقائية.

ولقد جرت العديد من التعديلات على مؤشرات قياس التنمية المستدامة؛ حتى تكون متناسبة مع الأهداف المسطرة، والتي تم حصرها مؤخرا في سبعة عشرة هدفا؛ لكل هدف مجموعة من المؤشرات تقيسه وتعكس مدى التغير الذي طرأ عليه؛ ولقد تم تبويب هذه الأهداف والمؤشرات في الجدول رقم (1-2).

الجدول رقم (1-2)

المؤشرات العالمية لأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030م

التعريف	بعض مؤشرات القياس
القضاء على الفقر	
يتمثل جوهر التنمية المستدامة في تزويد الناس في جميع أنحاء العالم بالدعم الذي يحتاجونه لتحرير أنفسهم من الفقر بجميع مظاهره. ويركز الهدف 1 على القضاء على الفقر من خلال استراتيجيات مترابطة، تشمل فيما تشمله نظم الحماية الاجتماعية وتوفير العمالة اللائقة وبناء قدرة الفقراء على الصمود.	*نسبة السكان الذي يعيشون دون خط الفقر الدولي (1.25 دولار أمريكي/ اليوم) بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي(حضري/ ريفي). *نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني بحسب الجنس والعمر. *نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول عل الخدمات الأساسية. *نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/ من الحماية الاجتماعية، حسب الجنس، و بحسب الفئات السكانية *نسبة الموارد المولدة محليا التي تخصصها الحكومة مباشرة إلى لبرامج مكافحة الفقر. *نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية).

	*نسبة الإنفاق الحكومي الرأسمالي المخصص للقطاعات التي تفيد المرأة والفقراء والفئات الضعيفة.
القضاء التام على الجوع	
يتناول الهدف2 حاجة الإنسان الأساسية إلى الحصول على غذاء صحي، والوسائل التي يمكن من خلالها تأمين هذه الحاجة على نحو مستدام للجميع. إن معالجة الجوع لا يمكن أن تتحقق من خلال زيادة الإنتاج الغذائي وحده. فالعوامل المتمثلة في الأسواق التي تعمل بشكل جيد، وزيادة دخل المزارعين وأصحاب الأراضي الصغيرة، والوصول المتساوي إلى التكنولوجيا والأراضي، والاستثمارات الإضافية، لها دورها في خلق قطاع زراعي نشط ومنتج يبني الأمن الغذائي.	*معدل انتشار سوء التغذية. *نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة. *نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر، أو أنها غير معرضة للخطر. *مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية. *مجموع التدفقات الرسمية (المساعدات الإنمائية الرسمية مضافا إليها تدفقات أخرى) إلى القطاع الزراعي. *مؤشر مفارقات أسعار الأغذية.
الصحة الجيدة والرفاه	
يتناول الهدف3 جميع الأولويات الرئيسية في مجال الصحة ويدعو إلى تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل وإنهاء الأمراض المعدية وغيرها من المخاطر الصحية؛ وضمان حصول الجميع على أدوية ولقاحات آمنة وفعالة وجيدة وبأسعار معقولة.	*نسبة الوفيات النفاسية. *معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. *معدل وفيات المواليد. *عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1 000 شخص غير مصاب من السكان بحسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية من السكان. *معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة. *معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث المرور على الطرق. *تغطية الخدمات الصحية الأساسية (المعرَّفة بمتوسط التغطية من الخدمات الأساسية المستندة إلى الإجراءات الكاشفة التي تشمل الصحة الإنجابية، وصحة الأمهات، والمواليد الجدد، والأطفال، والأمراض المعدية، و الأمراض غير المعدية، والقدرة على توفير الخدمات، وإمكانية الوصول إليها لدى السكان عموما والأشد حرمانا). *معدل كثافة الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم.

	*القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية، والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية.
التعليم الجيد	
يرمي الهدف 4 إلى ضمان حصول جميع الناس على التعليم الجيد وإتاحة الفرص للتعلم مدى الحياة. ويتجاوز هذا الهدف مجرد الالتحاق بالمدارس، فينظر إلى مستويات الكفاءة، وتوافر المدرسين المدربين والمرافق المدرسية الكافية، والتفاوت في نتائج التعليم.	*نسبة الأطفال والشباب في الصف الثاني/الثالث؛ و في نهاية المرحلة الابتدائية؛ و في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في القراءة، والرياضيات، بحسب الجنس. *نسبة السكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتا من الكفاءة في المهارات الوظيفية المتصلة بالأمية والحساب، بحسب الجنس. *نسبة المدارس التي تحصل على الطاقة الكهربائية؛ و(شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية؛ وأجهزة حاسوبية لأغراض التعليم؛ وبنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة؛ ومياه الشرب الأساسية؛ ومرافق صحية أساسية غير مختلطة؛ ومرافق أساسية لغسل الأيدي وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع.
المساواة بين الجنسين	
لا يزال عدم المساواة بين الجنسين قائما في أنحاء العالم، مما يحرم النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية ومن فرصهن. وسيتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات جهودا، بما في ذلك توفير الأطر القانونية اللازمة للتصدي للتمييز القائم على نوع الجنس والمتأصل عن المواقف الذكورية التسلطية والمعايير الاجتماعية المرتبطة بها.	*نسبة النساء المتزوجات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق، اللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من خلال الإثني عشر شهرا مصنفة بحسب شكل العنف والعمر. *نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، بحسب الجنس والعمر والمكان. *نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، والسلطات المحلية. *نسبة النساء في المناصب الإدارية. *نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها. *نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، حسب نوع الجنس. *نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

المياه النظيفة والنظافة الصحية	
يرمي الهدف 6 إلى التصدي للتحديات المتعلقة بتوفر مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية والنظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه. وإذا لم تحقق الجودة والاستدامة في الموارد المائية؛ فإن إحراز التقدم سيتعطل في العديد من المجالات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الصحة والتعليم والحد من الفقر.	*نسبة السكان المستفيدين من خدمات مياه الشرب المسيرة بطريقة آمنة. *نسبة السكان المستفيدين من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه. *نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة. *نسبة التغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن. *نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي.
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	
يتطلب حصول الجميع على خدمات الطاقة بأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة توسيع فرص الحصول على الكهرباء والوقود والتكنولوجيات النظيفة للطهي، فضلا عن كفاءة استخدام الطاقة المتجددة. ولتحقيق هذا الهدف، هناك حاجة إلى تمويل وسياسات أكثر جرأة، إلى جانب استعداد البلدان لتبني تكنولوجيات جديدة على نطاق أكثر طموحا.	*نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء. *نسبة السكان الذين يعتمدون على الوقود والتكنولوجيا النظيفين. *حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة. *الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومبلغ الاستثمار المباشر الأجنبي، في شكل تحويلات مالية، من أجل توفير الهياكل الأساسية والتكنولوجيا اللازمة لأغراض التنمية المستدامة.
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	
النمو الاقتصادي هو المحرك الرئيس للتنمية المستدامة. وعندما يكون هذا النمو مستداما يمكن لعدد أكبر من الناس أن يفلتوا من دائرة الفقر مع زيادة فرص العمالة الكاملة والمُنتجَة. ومن أجل تمكين الأجيال المقبلة من الاستفادة من النمو الاقتصادي الحالي، ينبغي أن يكون هذا النمو سليما بيئيا وليس نتيجة الاستغلال غير المستدام للموارد.	*معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد. *معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل. *معدل البطالة، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة. *نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و24 سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب. *نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم، بحسب الجنس والعمر. *عدد فروع المصارف التجارية لكل (100000) شخص بالغ، وعدد أجهزة الصرف الآلي لكل (100000) شخص بالغ. *وجود استراتيجية وطنية مكتملة وموضوعة قيد التنفيذ تتعلق

	بتشغيل الشباب، سواء بوصفها استراتيجية قائمة بذاتها أو عنصرا من استراتيجية وطنية للتشغيل.
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	
تشكل البنية التحتية والتصنيع والابتكار ثلاثة محركات للنمو الاقتصادي. وعندما يتم إدراج شمول الجميع والقدرة على الصمود والاستدامة في تنفيذ تلك القوى الدافعة الثلاث، فإن النمو الاقتصادي يدعم التنمية المستدامة.	*نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول *القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي *نسبة الصناعات الصغيرة الحجم من مجموع القيمة المضافة من الصناعات *نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان *انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة *الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي *نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا
الحد من أوجه عدم المساواة	
يدعو الهدف 10 إلى الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، وتعزيز أصوات البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الدولية.	*نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من متوسط الدخل، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة. *نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصيا لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهرا السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها. *حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية. *نسبة عضوية البلدان النامية وحقوقها في التصويت في المنظمات الدولية. *عدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة متسمة بحسن الإدارة. *مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (على سبيل المثال المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الأخرى).
مدن ومجتمعات محلية مستدامة	
إن المدن هي حاضنة الابتكار ومركز تعزيز العمالة والنمو الاقتصادي؛ إن التوسع الحضري السريع جلب معه تحديات هائلة، بما في ذلك	*نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة. *نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني.

السكن غير الملائم، وزيادة تلوث الهواء، وعدم التمكن من الحصول على الخدمات الأساسية والوصول إلى الهياكل الأساسية.	*نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويدار بطريقة ديمقراطية. *نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجياتً مع الاستراتيجيات الوطنية المحلية للحد من مخاطر الكوارث تماشيا مع الحد من مخاطر الكوارث.
الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	
تتيح أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة إمكانية استخدام الموارد بكفاءة ويمكن أن تقلل من أثر الأنشطة الاقتصادية على البيئة؛ لهذه الغاية يركز هذا الهدف على فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد. وضمان إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة بطريقة تقلل من أثرها على حياة البشر والبيئة.	*عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو التي أدمجت تلك الخطط في السياسات الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية. *نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ونسبة النفايات الخطرة المُعالجَة، بحسب نوع المُعالجَة. *معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها. *كمية الدعم المقدم إلى البلدان النامية في مجالي البحث والتطوير من أجل إرساء أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامةً والتكنولوجيا السليمة بيئيا. *مقدار إعانات الوقود الأحفوري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج والاستهلاك) وكنسبة من مجموع النفقات الوطنية على الوقود الأحفوري.
العمل المناخي	
يتطلب التخفيف من تغير المناخ ومن آثاره بذل جهود أقوى لبناء القدرة على الصمود والحد أيضا من الأخطار المتصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية.	*نسبة الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 000 100 شخص. *نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات مع الاستراتيجيات الوطنية محلياً للحد من مخاطر الكوارث تماشيا مع الحد من مخاطر الكوارث. *عدد البلدان التي أبلغت عن تعزيز قدراتها المؤسسية والهيكلية والفردية على تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتدابير الإنمائية.
الحياة تحت الماء	
تغطي المحيطات ما يقارب ثلاثة أرباع الكوكب، وهي تضم أكبر نظام بيئي على الأرض. إن الآثار السلبية المتزايدة المترتبة عن تغير المناخ	*نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية. *التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تنفيذ الاتفاقيات الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المُبلَغ عنه وغير

وعن الصيد المفرط والتلوث البحري تُعرِض المكاسب التي تحققت في الآونة الأخيرة في حماية أجزاء من محيطات العالم للخطر.	المنظم. *مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نموا وجميع البلدان.
الحياة في البر	
يمكن أن تساعد النظم الايكولوجية المحمية والمرممة والتنوع البيولوجي الذي تدعمه في التخفيف من آثار تغير المناخ وتوفير قدرة أكبر على الصمود في مواجهة الضغوط البشرية والكوارث الطبيعية المتزايدة؛ كما أن للنظم الإيكولوجية الصحية فوائد متعددة للمجتمعات التي تعتمد عليها. ويركز الهدف 15 على الحفاظ على النظم الإيكولوجية وعلى اليابسة واستخدامها على نحو مستدام.	*مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة. *نسبة المواقع الهامة التي تُجسِد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي. *نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة. *التقدم المحرز في إرساء الإدارة المستدامة للغابات.
السلام والعدل والمؤسسات القوية	
تعتبر قضايا السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع مهمة بالنسبة للتنمية المستدامة. ولا يزال التقدم المحرز في تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع متفاوتا بالنسبة للبلدان وداخلها. وقد ازدادت الصراعات العنيفة في السنوات الأخيرة، وتسبب عدد من الصراعات المسلحة شديدة الحدة في وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وإلى إخراج الملايين من الناس من ديارهم.	*عدد ضحايا القتل العمد لكل 000 100 نسمة، بحسب العمر ونوع الجنس. *الوفيات المتصلة بالنزاعات لكل 000 100 نسمة، بحسب العمر والجنس والسبب. *نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و17 سنة والذين تعرضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي من جانب مقدمي الرعاية في الشهر السابق. *نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها. *عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل 000 100 نسمة، بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال. *القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي). *نسبة الأسلحة المضبوطة أو التي تم العثور عليها أو المسلّمة التي تحرت سلطة مختصة عن مصدرها غير المشروع/ظروفها. *نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهرا السابقة. *نسبة عضوية البلدان النامية في المنظمات الدولية وحقوقها في

	التصويت في تلك المنظمات.
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	
هناك حاجة إلى التزام أقوى بالشراكة والتعاون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيتطلب تحقيق الأهداف وضع سياسات متماسكة، وإقامة بيئة مواتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ولدى جميع الأطراف الفاعلة، وإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.	*مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر *نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية *تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات *عدد اتفاقات التعاون في مجالي العلو م و/أو التكنولوجيا المبرمة بين البلدان، بحسب نوع التعاون *الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان، بحسب السرعة *عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة *نسبة مؤشرات التنمية المستدامة الموضوعة على الصعيد الوطني، مع التصنيف الكامل لها عندما تكون ذات صلةً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية بالغاية المستهدفة، وفقا *عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1- الأمم المتحدة. (10 جويلية 2017)، **إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030**، الجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، نيويورك، ص ص5-32.

2- الأمم المتحدة. (2017)، **تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017**، نيويورك، ص ص 3-11.

يمكن القول بأن محاولات تطوير مؤشرات التنمية المستدامة يهدف إلى تمثيلها تمثيلا واقعيا؛ لتكون وسيلة للتحليل وزيادة كفاءة المقارنات من أجل بذل المزيد من الجهود لتحسينها؛ لكن لا بد من الانتباه إلى أن مفهوم التنمية المستدامة يتضمن أبعادا معنوية، قد لا نتمكن من قياسها؛ وهي ذات أثرٍ كبيرٍ في القيمة الحقيقية لتلك المؤشرات. إن كثرة البيانات وتعدد المؤشرات، لا يعبر عن محتوى نموذج التنمية المستدامة، إذا لم يعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المحلي والدولي المعاش. غير ذلك فإن مؤشرات التنمية المستدامة تبقى أرقاما مجردة تملأ التقارير.

المطلب الثالث: واقع التنمية المستدامة

إن ترجمة التنمية المستدامة إلى أهداف وبرامج يعتبر مهمة صعبة نظرا إلى أن صاحبة الفكرة الأمم المتحدة تخضع لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمِر للبيئة متجاهلة أن العالم تتقاسمه دول أخرى معها. وإذا حاولت المؤتمرات المنعقدة إيجاد أرضية مشتركة بين المصالح المتعارضة للدول الكبرى والشروع في الترويج لعملية التغيير التي تحتاج لها التنمية المستدامة؛ فهي دائما تنتهي بالفشل في دفع الدول لتنفيذ الوعود المتفق عليها[1]؛ لكن العالم يشهد اليوم دخول بلدان عديدة من الجنوب إلى الساحة العالمية تطالب بأطر للحكم الدولي المُؤسَس على مبادئ الديمقراطية والمساواة والتمثيل الشامل، فالعالم بات بعيدا عن الواقع الجديد كون المؤسسات القائمة لا تمثل الجنوب بالمستوى المطلوب، وأن تحقق مزيدا من الشفافية وتكون مستعدة للمساءلة، خاصة وأن العالم حاليا يبدو من الخارج مقسما لعالمين جنوب يعيش زمن نهضة، تتجلى مظاهرها في الصين والهند حيث النمو القوي، وشمال يعيش أزمة حيث اللجوء لسياسات التقشف، لذلك فمشاركة الجنوب ستكون مصدر قوة للمداولات الحكومية الدولية ومصدر للمزيد من الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية[2].

إن المؤسسات الدولية تعترف اليوم بتهميش الجنوب عندما كان الشمال قويا، وتحاول استدراجه اليوم واستغلال المزيد من موارده لصالح الشمال الراكد مدعية الاعتراف بنهضته. إن العالم يواجه أزمة متعددة الأبعاد؛ لم تتوقف عند تراجع الأوضاع الاقتصادية وسوء الظروف الاجتماعية فقط؛ إن العالم اليوم مهدد حتى في ظروف حياته الطبيعية من ماء وهواء بسبب تدهور البيئة وتراجع مواردها؛ ما أثّر سلبا على صحة البشر وإمكاناتهم وإنتاجيتهم بشكل كبير.

أولا–المشهد الاقتصادي والاجتماعي الراهن: عندما توقف النمو في البلدان المتقدمة إثر الأزمة المالية العالمية 2008م، استمر النمو في الدول النامية بوتيرة لا سابق لها من حيث السرعة والنطاق؛ فقد سجلت تقدما في الظروف المعيشية والتطلعات المستقبلية لأعداد كبيرة من السكان؛ ففي بريطانيا استغرقت مضاعفة نصيب الفرد من الإنتاج 150عاما في عصر الثورة الصناعية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية التي لحقت بالركب الصناعي استغرقت 50عاما، وكان عدد السكان في البلدين عند بدء الثورة الصناعية أقل من 10ملايين نسمة، غير أن الوثبة الاقتصادية في الصين والهند، حيث

---

1 عبد الرزاق فوزي وكاتية بوروبة، **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبيرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات والصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو–مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف ص94.

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2013)، **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع**، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، ص1.

يناهز عدد السكان مليار نسمة في كلا البلدين، تمكنت من مضاعفة نصيب الفرد في أقل من 20عاما، وهذا التغير عاد بالفائدة على أعداد من السكان تفوق بمئة مرة عدد الذين استفادوا من الثورة الصناعية[1].

ويمكن رصد العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها دول الجنوب من خلال الآتي[2]:

- ترافق التحول الذي شهدته بلدان الجنوب في القرن الحادي والعشرين، مع تقدم في الصحة العامة والتعليم والنقل والاتصالات ومشاركة المجتمع المدني في الحكم، وكان لهذا آثارا بالغة على التنمية البشرية، إذ انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من43.1% عام 1990م إلى22.4% في عام 2008م، ففي الصين فقط اِنتُشِل 500 مليون شخص من الفقر.
- انخفاض عدد البلدان التي تتجاوز فيها قيمة دليل التنمية البشرية الشريحة المئوية* الأقل من25% عام1990م من 35 بلد إلى 15 بلد عام 2012م، في المقابل ارتفاع عدد البلدان التي تتجاوز فيها قيمة المؤشر 75% من 33 بلد إلى 59 بلد بين سنتي 1990م و2012م، وتبدو الصورة أقل وضوحا في الفئة المتوسطة. والبلدان التي شهدت تقدما سريعا هي من مناطق مختلفة منها أوغندا ورواندا وغانا من جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، وبنغلاديش والهند من جنوب آسيا، وتونس من الدول العربية، وجمهورية لاو الديموقراطية الشعبية، والصين وفيتنام من شرق آسيا والمحيط الهادي، البرازيل والشيلي والمكسيك من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
- ينتج الجنوب اليوم قرابة نصف الإنتاج العالمي، بعد أن كان ينتج الثلث فقط في عام1990م، ويعادل مجموع الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات النامية الثمانية الرئيسية، أي الأرجنتين وإندونيسيا والبرازيل وتركيا وجنوب إفريقيا والصين والمكسيك والهند، الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، الذي لا يزال دون منازع أكبر اقتصاديات العالم؛ مع العلم أن هذا المؤشر كان لا يتجاوز نصف الوزن الاقتصادي للولايات المتحدة عام2005م، كما يُتوَقع أن تصل مساهمة البرازيل والصين والهند مجتمعة 40% من الإنتاج العالمي في2050م.
- تَمكّن العالم من تخفيض عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم إلى النصف، نتيجة نجاح البلدان ذات الكثافة السكانية في ذلك؛ إذ انخفضت نسبة فقراء الدخل في الصين من 60.2% في عام 1990م إلى 13.1% عام 2008م، ومن 49.4% في عام 1990م إلى 32.7% في عام 2010م في الهند.

---

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الحرية الثقافية....، مرجع سابق**، ص13.

2 البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **نهضة الجنوب....، مرجع سابق**، ص ص14-19.

* توجد في دليل التنمية البشرية لعام1990أربع شرائح: الشريحة الأولى من0 إلى25% الشريحة المنخفضة، من 25 إلى50% المتوسطة، من50 إلى75% المرتفعة ثم المرتفعة جدا من75 إلى 100%.

– تنمو الطبقة الوسطى* في الجنوب بسرعة؛ حيث ازداد حجمها من 26% إلى 58% من مجموع سكان الطبقة الوسطى في العالم بين عامي 1990م و2010م، ويُتَوقع بحلول عام 2030م أن يبلغ مجموع هذه الطبقة 80% من الطبقة الوسطى العالمية، وتبلغ حصة إنفاقها على الاستهلاك 70%، وسيكون ثلثي أفراد الطبقة الوسطى مقيمين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، 98% منهم في أمريكا الوسطى والجنوبية و2% في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى.

– سيرتفع الاستهلاك السنوي لاقتصاديات السوق الناشئة إلى 30 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025م، بعد أن كان 12 تريليون دولار أمريكي في 2010م، ومن المؤكد أنَّ نمو الطبقة الوسطى سيكون له أثرا كبيرا على الاقتصاد العالمي.

– يرتقي العالم بمستوى التحصيل العلمي؛ حيث يُتوَقع انخفاض نسبة الذين هم فوق سن 15 سنة ولم يحصلوا على تعليم نظامي من 12% عام 2010م إلى 3% في عام 2050م من مجموع سكان العالم، وأن ترتفع نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي والتعليم العالي إلى 64% عام2050م بعد أن كانت 44% في عام2010م. هذه الزيادة السريعة التي سيكون للجنوب نصيبا كبيرا فيها، تزيد من ضرورة خلق فرص العمل بأعداد كبيرة حتى تستطيع الاستفادة مما يعرف بالعائد الديموغرافي.

– ازدادت حصة التجارة بين بلدان الجنوب بمعدل ثلاث مرات خلال العقود الثلاثة الماضية من القرن الماضي، وتتراوح نسبة الجنوب من الاستثمار الأجنبي المباشر بين 30 و60% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا.

– تبلغ حصة الجنوب حاليا حوالي نصف المبادلات التجارية العالمية، بعد أن كانت حصته الربع فقط منذ 30سنة، وتزداد العلاقات التجارية قوة بين بلدان الجنوب بسرعة أكبر من تطور العلاقات بين الشمال والجنوب، في المقابل ارتفعت وارداته من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 50% مقابل 20% إلى الشركاء التقليديين في أوربا، والنتيجة أن الجنوب بحاجة إلى الشمال؛ لكن الشمال يحتاج للجنوب أكثر فأكثر.

– يرتفع عدد المشتركين في الإنترنت من الجنوب بسرعة كبيرة، حيث قارب متوسط الزيادة السنوية في استخدامها 30% في 60 بلدا ناميا تضم تقريبا مليار نسمة أو أكثر، وتحل كلٌّ من إندونيسيا والبرازيل والمكسيك والهند ضمن البلدان الخمسة الأولى التي تسجل أكبر عدد من المشتركين في فيسبوك في العالم.

– بلدان الجنوب محور طبيعي لاستيعاب التكنولوجيا وتطوير منتجات جديدة منخفضة التكلفة، فالمواطنون الأفارقة يستخدمون الهواتف النقالة الرخيصة المُصنَعة في آسيا لإجراء عمليات مصرفية أو

* تضم الطبقة الوسطى الأشخاص الذين يتقاضون أو ينفقون مبلغا يتراوح بين 10 و100دولار للشخص في اليوم (بمعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي في عام 2005م).

للاطلاع على أخبار الطقس وأسعار البذور وغيرها؛ فهذه التكنولوجيات بَنَت روابط بين أفرادٍ كانوا معزولين في مجتمعات مُهمَشَة، وأحياء فقيرة في المدن، وتتيح لهم معلومات قَيِّمة تمكنهم من المشاركة الفعّالة في المجتمع المحلي وحتى العالمي.

لكن لا زالت القدرات البحثية والابتكارية تتركز في أمريكا الشمالية وأوربا واليابان؛ وحتى داخل دول الجنوب فهي تتركز لدى حفنة من دول شرق آسيا وهي: الصين وكوريا وتايوان والهند؛ بينما تُستبعَد على الهامش الدول العربية والإفريقية بشكل عام، كما أن فكرة ترابط الأسواق التي لم يسبق لها مثيلا تطرح إمكانية زيادة توترها، نتيجة أن السلع ذات المنشأ الصيني والهندي هي الأكثر انتشارا، ومن ثَمَّ هي الأكثر استفادة من ظاهرة الاندماج والترابط، غير أن ذلك يتبعه توتر شديد؛ فالسلع الصينية رخيصة ونظرا إلى انخفاض تكلفة العمل المُتضمَن فيها، يضع الفئات العاملة في الدول النامية الأخرى تحت ضغط شديد ومنافسة قوية. لقد تحولت الصين إلى ورشة العالم الجديدة، لاسيما ورشة الفقراء الذين لا يبالون بانخفاض مستوى الجودة لقاء انخفاض الأسعار. هذه أسواق أسعار وليست أسواق للجودة، ولقد انتقلت عدوى التوتر للدول المتقدمة نفسها كأثر للاحتكاك التصادمي مع المنتوج الصيني والعمالة الصينية[1].

من وجهة أخرى ومقابل هذه الصفحة المضيئة الخاصة بالدور الريادي للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي، توجد نقاط قليلة مُعتمَة ترتبط باللامساواة والتهميش وعدم تحقق الاستدامة على مستوى العالم ككلّ، وعلى الرغم من قلتها عددا إلا أنها ذات شأن في تقييم مسيرة التنمية المستدامة التي لا تظهر مُحققَة بمختلف أبعادها رغم مرور أكثر من ربع قرن عن تقرير بورنتلاند؛ فالتقدم يبقى متفاوتا والحرمان منتشرا والكثير من الطاقات البشرية إما تهدر أو لا زالت دفينة في الفقر المدقع، ويمكن إعطاء لمحة عن هذا الوضع من خلال مؤشرات التنمية البشرية في تقرير الأمم المتحدة لعام 2019م.

الجدول رقم (1-3)

بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية العالمية حسب تقرير الأمم المتحدة عام 2019م

نوع الأثر	الأثر
اقتصادي/ اجتماعي	خلال عام 2018م كان 8% من عمال العالم ما زالوا يعيشــون في فقر مدقع هم وأسـرهم على الرغم من حصولهم على فرص عمل. وما زالت الحالة تبعث على الانزعاج بشكل خاص في إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، حيث تصل نسـبة العمال الفقراء 38% في عام 2018م.
	نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع 6.8% عـام 2018 م، تشير التوقعات أن 6%

1 محمد، عبد الشفيع عيسى. (7-8 أفريل 2008)، **السياق الدولي لإشكالية الاستدامة والشروط الأساسية للتنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات والصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص 9-11.

	من سكان العالم يظلون يعيشون في فقر مدقع عام 2030م، مما يعني العجز عن بلوغ غاية القضاء على الفقر.
	في عام 2017م، بلغ عدد من يعانون من سوء التغذية ما قدر بنحو 821 مليون شخص؛ أي ما يقارب شخص واحد من كل 9 أشخاص على مستوى العالم.
اجتماعي /صحي	يعاني أكثر من طفل واحد من كل 5 أطفال تقل أعمارهم عن 5 سنوات من التقزم في عام 2018م (149 مليون). وعلى الصعيد العالمي، أصيب 49 مليون طفل دون الخامسة بالهُزال ويعاني 40 مليون آخرون من زيادة الوزن في عام 2018م.
	لم تتجاوز نسبة التغطية بالقابلات الماهرات عام 2018م ما نسبته 59 % في إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى.
	ما زال السُّل أحد الأسباب الرئيسية للمرض والوفاة عام 2017م، أصيب ما يقدر بنحو عشرة ملايين شخص بهذا المرض.
اجتماعي /تعليمي	لا يُنفِق ما يتراوح ما بين 15 %و 20 % من مجموع الإنفاق الحكومي على التعليم سوى ثلث البلدان مجتمعة على النحو الموصى به في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030م.
اجتماعي/ أمني	لا يزال الانتحار ثاني الأسباب الرئيسية لوفاة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاما على الصعيد العالمي، إذ وقعت 79 % من حالات الانتحار في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل في عام 2016م.
اجتماعي/تقني	أكثر من 80 % من السكان في البلدان المتقدمة متصلين بالإنترنت في عام 2018م، مقارنة بنسبة45 %. في البلدان النامية و20% في البلدان أقل نموا.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

الأمم المتحدة. (دورة 2019)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة**، المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ص ص4-7.

من خلال ما سبق تم التوصل إلى أن التنمية المستدامة تطرح فكرة توسيع الخيارات وتحقيق المساواة بين أبناء الجيل الواحد وبين الأجيال الحالية والمستقبلية، إلاّ أنّ ما تم عرضه من انعكاسات للعملية التنموية العالمية الايجابية منها والسلبية، يؤكد أن التنمية المستدامة لا زالت ذات طابع مادي اقتصادي، ولا زال النظام الرأسمالي ماضيا في تحقيق أكبر قدر من المنافع والمكاسب المادية على حساب حياة الإنسان والتضييق أكثر فأكثر على خياراته، فلم يُنتِج إلاّ عملية نمو مشوهة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، على الرغم من أن التنمية المستدامة كمعنى ترى أن الإنسان هو الثروة الحقيقية للأمم؛ إلا أن الواقع يؤكد عدم تحقيق ذلك؛ لأنه لا زال منشغلا بالثراء والتراكم المادي.

وهذا ما يؤكده مؤشر الاستدامة العالمية لعام 2012م؛ الذي يوضح أن عددا قليلا من الدول التي تتبع مسارا مستداما، وفي الحقيقة لا توجد أي دولة نجحت في التوفيق بين مؤشر تنمية بشرية مرتفع

دون أن تمارس ضغطا على البيئة، والعكس وعلى هذا الأساس فإن كل العالم يعد خاسرا. كما يوضحه الشكل رقم (1-3).

الشكل رقم (1-3)

مؤشر الاستدامة العالمية عام2012

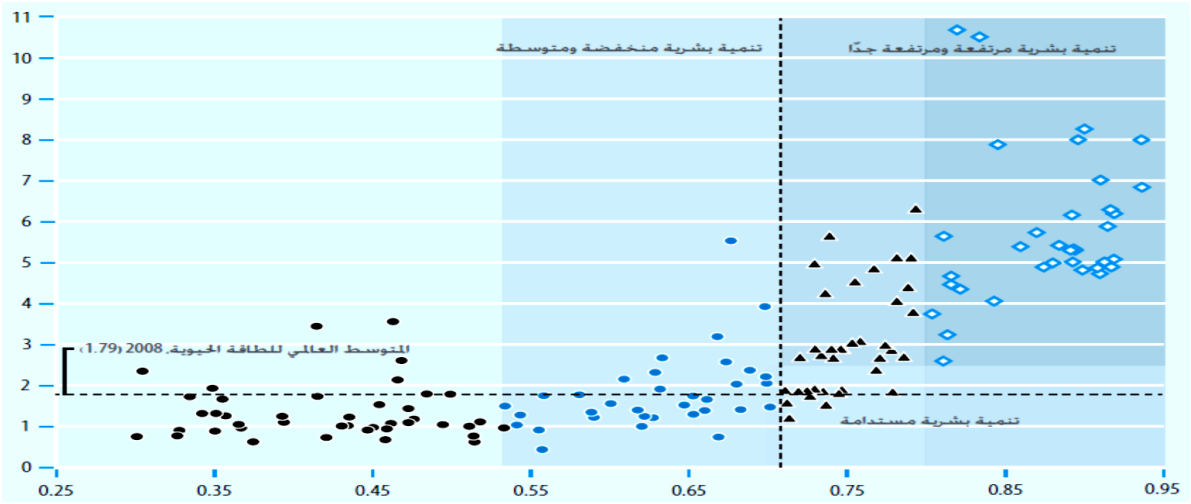

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **نهوض الجنوب**.....، **مرجع سابق**، ص37.

إن من ضمن (151) دولة، قليلة هي الدول التي تسجل في الوقت نفسه مستوى مرتفع في دليل التنمية البشرية ومستوى دون المتوسط العالمي للبصمة الايكولوجية، وهذا لا يبشر بخير؛ ففي ظل الأزمة الاقتصادية الأخيرة وإلمام حالة الركود، تَحَوَّل الاهتمام من المسائل الحسّاسة المرتبطة بالديون الاجتماعية والبيئية، إلى التركيز على القدرة على تحمل الدين الاقتصادي، العام والخاص، وهذا يدل على مدى سهولة سقوط الاهتمام بالنتائج التي يمكن أن تخلفها الإجراءات المتخذة حاليا على المدى الطويل؛ فخيارات اليوم سيكون لها أثر حاسم على خيارات المستقبل، لذلك لابد من توسيع إمكانات الفقراء والمحرومين، لأن ذلك ضمن حقوقهم الأساسية وجزء من حياتهم الفطرية، كما أن للفقر والبؤس نتائج وخيمة على أبناء جيله، بل والأجيال اللاحقة، وهذا ما يفرض تحقيق توازن بين الديون المتراكمة جراء الأزمة وبين الالتزامات التي تفرضها أجيال المستقبل. إن الديون المؤجلة ترهن الاستدامة؛ أما على الصعيد البيئي فقد أثبتت البصمة الايكولوجية أن البشرية تجاوزت إمكانات الأرض بثلاث مرات على الأقل، لذلك يجب الاعتراف أن على الدول المتقدمة أن تخفف من بصمتها وعلى الدول الفقيرة أن تكف عن محاكاة أنماط الإنتاج والاستهلاك المتبعة في الدول المتقدمة؛ إن تغير المناخ وهشاشة النظم الإيكولوجية تفرض تكاليف باهظة تقع معظم أعبائها على المجتمعات الفقيرة[1]. فلو تحافظ البشرية على الأنماط الاستهلاكية الأمريكية؛ فلا بد لها من وجود كواكب أخرى شبيهة بالأرض حتى

1 البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **نهوض الجنوب**.....، **مرجع سابق**، ص ص 36-39.

تحافظ على هذه الأنماط؛ لذلك فإن عند تلبية الحاجات الأساسية فقط، فإن النمو الاقتصادي يعكس بشكل طبيعي نموا حذرا متأنيا، من خلال التركيز أكثر على القمح والحبوب والخبز، بدل العربات الكهربائية وملاعب الغولف وفرشاة الأسنان الكهربائية؛ لكن إذا اتجه النمو الاقتصادي على نحو متزايد لإنتاج السلع الكمالية والفاخرة، فإننا سننجح في تمويل الاعتماد على الكماليات كمؤشر لقياس الفعالية الوطنية بغض النظر أن هذه المتعة ستُحقق على حساب التضحية بالموارد الطبيعية والأجيال القادمة[1].

ثانيا-المشهد البيئي الراهن: إن التغيرات التي تُلاحظ في النظام الأرضي حاليا غير مسبوقة في تاريخ البشرية، كما أن الجهود المبذولة لإبطاء معدل التغيير ونطاقه تبدو متواضعة، ومن أمثلة التغييرات السريعة انهيار النظم الايكولوجية لبحيرات المياه العذبة ومصبات الأنهار؛ أما من أمثلة التغيرات التي لا رجعة فيها سرعة ذوبان طبقات الجليد في المنطقة القطبية الشمالية، وكذلك ذوبان جبال الجليد بسبب تزايد الإحترار العالمي[2]. ويمكن إعطاء لمحة عن المشهد البيئي الراهن من خلال عرض وضعية مكونات المجال البيئي في العناصر الآتية:

1-الغلاف الجوي: يواجه العالم مسائل هامة ببنية الغلاف الجوي، أهمها تغير المناخ الذي يمثل تحدٍ عالمي خطير، بسبب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وعلى رأسها غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) وغاز الميثان (CH_4)، فلا يزال العالم المتقدم هو المستخدم الرئيس للوقود الأحفوري، وغالبا ما يصدِّر التكنولوجيا البالية والمُلوثَة إلى البلدان النامية، كما تنقل الأمم الأغنى التلوث ببيع السلع المنتجة بطريقة أقل صداقة للبيئة إلى البلدان منخفضة الدخل، كما أن نشاط الإنسان المتزايد يطيح ببعض المكاسب؛ والذي يمكن حصره في الأوجه الآتية:

- يتزايد الطلب على النقل كل عام بمختلف أنواعه، وهو مسؤول عن جزء ضخم من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، خاصة في آسيا حيث توجد أكثر المدن تلوثا.
- التوسع الصناعي الهائل في مدن آسيوية عديدة والتي تنتج سلعا للاقتصاد العالمي.
- الاعتماد على الحطب التقليدي أو الكتل الإحيائية أو الفحم للطهي[3]، ولقد ظهرت أهمية الفحم كمصدر للوقود في عصر الثورة الصناعية في أوروبا الغربية ومنها انتشر استعماله في أماكن أخرى،

---

1 Aurélien, BOUTAUD.(2002), **Développement Durable Quelques Vérités Embarrassantes, Economie et Humanisme**, N^0 363, France, Décembre, p 6.

2 برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2012)، **ملخص لواضعي السياسات: تقرير توقعات البيئة العالمية**، نيروبي، كينيا، ص6.

3 برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2007)، **البيئة من أجل التنمية، تقرير توقعات البيئة العالمية**، نيروبي، كينيا، ص ص41-44.

ولقد كان الفحم يمثل ثلثي استهلاك العالمي للطاقة عام 1950م، لينخفض إلى ربع إمدادات الطاقة عالميا خلال التسعينات من القرن الماضي، ولقد قدر الاحتياطي العالمي من مخزون الفحم أواخر 2010 بما يقارب 860938 مليون طن[1].

– ارتباط استخدام الوقود الأحفوري بنوعين من المشاكل، تتمثل الأولى في محدودية هذا النوع من الوقود(50عام للنفط؛ 65 عام للغاز؛ 200عام للفحم)؛ والثانية مرتبطة بتغير المناخ بسبب التسرب النفطي مثلا(التسرب النفطي في خليج المكسيك عام 2010 بمتوسط 60/30 ألف برميل يوميا)، إلى جانب مخاوف السلامة المرتبطة باستخدام الطاقة النووية والاشعاع.[2]

وعلى الرغم من وجود اتفاق سارٍ وهو بروتوكول كيوتو؛ إلا أن الاستجابة العالمية غير كافية على الإطلاق، فلقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد مُصَدِر لانبعاث الكربون المشاركة في العمل الدولي ودفْع التكلفة اللازمة للتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون بهدف حماية قطاع الأعمال ومصالحه[3].

ومن أهم آثار الاحترار التي يشهدها العالم وتوقعاتها مستقبلا، ما يأتي[4]:

– موجة الحر الاستثنائية التي شهدتها معظم أوربا عام 2003م، مع تسجيل أكثر من 300000 حالة وفاة قبل العمر المتوقع بسبب الإجهاد الحراري وتلوث الهواء.

– ترتفع درجات الحرارة في القطب الشمالي إلى الضِعف؛ ما يؤدي إلى ذوبان الأنهار الجليدية والجليد البحري، وقد يرفع مستوى البحر بمقدار7م، وهذا يهدد وجود الدول الجزرية الصغيرة فعليا مثل جزيرة توفالو*[5]، فعلى الرغم من ارتباط ثقافتها بالبيئة المحلية إلا أنه ينبغي أن يرحل سكانها للفرار من مستوى سطح البحر الصاعد.

– تفاوت متزايد في الهطول في كل مكان، فالمناطق الرطبة تصبح أكثر رطوبة والمناطق الجافة أكثر جفافا.

---

1 كسيرة، سمير. (2015)، **الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر–رؤية تحليلية آنية ومستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ع14، ص149.

2 بن عبو، سنوسي. (2018)، **مدى مساهمة الطاقة الشمسية كمورد اقتصادي مستدام في تحقيق التنمية بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مج 11،ع2، ص203.

3 محمد عبد الشفيع عيسى، **مرجع سابق**، ص 15.

4 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **البيئة من أجل التنمية، مرجع سابق**، ص ص62–66.

* **توفالو** والمعروفة سابقًا باسم جزر إليس تقع في المحيط الهادئ بين استراليا وهواي .

– الأقاليم الأقل إسهاما في انبعاثات غازات الاحتباس مثل إفريقيا، هي التي يتوقع أن تكون أكثر عرضة إلى عواقبها السلبية بسبب المياه؛ حيث يتوقع أن أضخم زيادة متوقعة في المخاطر بحلول عام 2025 م من الفيضانات، وزيادة الأمراض المرتبطة بها مثل الإسهال والملاريا، والأقاليم التي ستواجه هذا العبء خاصة الأمراض الحساسة للمناخ هي الأقاليم الأقل قدرة على التكيف مع مثل هذه المخاطر الجديدة.

سيتكرر بشكل متزايد في المستقبل الأعاصير القوية المدمرة مثل إعصار كاترينا عام 2005م مثلا. كما أن الغلاف الجوي يعاني من مشكلة الثقب الموجود فوق القطب الجنوبي في طبقة الأوزون التي توفر الحماية من الأشعة فوق البنفسجية؛ وقد تم حل القضية بصورة فعالة نتيجة استخدام مختلف الآليات، فقد تحقق تقدم كبير في بلوغ الهدف المتفق عليه دوليا لبروتوكول مونتريال، ما أدى إلى تفادي أكثر من 22 مليون حالة إصابة بالكتاراكت في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها[1]. إلا أن التقديرات تشير إلى أن طبقة الأوزون لن تعود إلى حالتها الطبيعية قبل الفترة الممتدة بين 2060 و2075م، مع افتراض الالتزام الكامل ببروتوكول مونتريال[2].

2–**الأرض:** زاد الضغط على موارد الأرض في السنوات الأخيرة؛ فعلى سبيل المثال أكدت الدراسات على أن إزالة الغابات قد ارتفعت إلى ما يقدر بـ17–20 مليون هكتار سنويا مقارنة بحوالي 11.4مليون هكتار عام 1980م، لذلك فمن المقدر أنه لو استمرت المعدلات الحالية لقطع أشجار الغابات فإنّ 10و 15%من الغابات الاستوائية ستكون قد اختفت بحلول عام 2000م[3]. ولقد خسر العالم 2.3 مليون كم^2 من الغطاء الشجري بين سنتي 2000 و2012م[4]؛ ما يُفقِد الأرض خصائصها ويقلل من إنتاجيتها مؤدية بذلك إلى التصحر، حيث وصلت مساحته 6 مليون كم^2 إثر تدهور الأرض، ويعتمد 2 مليار شخص على الأراضي القاحلة، يوجد منها 90% في البلدان النامية، وعلى الرغم من كل هذه الضغوطات فمن المرجح أن تزداد حدة الطلب على موارد الأرض بدل أن تتراجع.

3–المياه العذبة: تتأثر رفاهية الفرد وصحة النظام الايكولوجي على نحو خطير نتيجة التغيرات في دورة المياه العالمية بسبب ضغوط الإنسان بالدرجة الأولى. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية لنمو السكان، والهجرة من الريف، والثراء الصاعد إلى جانب تغير المناخ؛ فإن 1.8 مليار شخص سيعيشون

---

1 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **ملخص لواضعي السياسات، مرجع سابق**، ص7.

2 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **البيئة من أجل التنمية، مرجع سابق**، ص 41.

3 عامر، حبيبة. (2017). **دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص52.

4 برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2015)، **التقرير السنوي لعام 2014**، نيروبي، كينيا، ص22.

في أقاليم تندر بها المياه بحلول عام 2025م، وقد يخضع ثلثا سكان العالم لنقص المياه[1]، خاصة وأن 92% من إجمالي البصمة المائية العالمية له علاقة بالزراعة[2].

4-التنوع البيولوجي: إن العالم على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف اتفاقية (آيشي) للتنوع البيولوجي من خلال تخصيص 7.6 مليون كم^2 من المناطق المحمية الجديدة منذ 2012م، إلى جانب 15.4% من مناطق المياه الأرضية والداخلية و3.4% من المحيط العالمي أصبح محميا؛ إلا أنه لا يزال التطبيق الكامل غير مجسد. إن الخسائر الكبيرة مستمرة، لأن ثلث الأنواع الموجودة في بعض التجمعات مهددة بالانقراض وتتناقص جميع الأنواع منذ 1970م، نتيجة الزراعة غير المستدامة، وتطوير البنية الأساسية، والاستغلال غير المستدام والتلوث، وهذا يزيد في انعدام الأمن الغذائي، وتهديد جهود تخفيض الفقر، وتعرض صحة ورفاه الإنسان للخطر[3].

5- المواد الكيماوية والنفايات: يتاح الآن نحو 248000 مادة كيميائية على المستوى التجاري، كما أن نطاق استخدامها وإنتاجها في تزايد، ويتم التصدي حاليا لإدارة هذه المواد والنفايات عن طريق اتفاقيات بيئية وعالمية متعددة الأطراف. كما أسهم التوسع العمراني في توليد المزيد من النفايات خاصة الالكترونية؛ فبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تولد نحو 650 مليون طن من النفايات عام 2007م، وتزداد سنويا بمعدل 0.5 إلى 0.7%، منها نفايات إلكترونية بنسبة تتراوح بين 5 و15%، وتعد البلدان النامية المقصد النهائي لمعظم هذه النفايات، التي قُدرت نفاياتها الإلكترونية ضعف ما تولده الدول المتقدمة عام 2016م حسب المقياس العالمي، إن الفهم الدقيق للمواد الكيماوية الموجودة بالمنتجات التي نستخدمها يوميا والمخاطر التي تجلبها لنا هو الخطوة الأولى الحاسمة والمهمة لتقليل المخاطر، فمثلا: تم سحب 9 مليون لعبة من شركة (Mattel) بقيمة 110 مليون دولار أمريكي بسبب مادة الرصاص في الطلاء، ما أثّر على سعر السهم ب18% [4].

يمكن تفسير ما يشهده العالم اليوم بسبب الدائرة المفرغة للنظام الرأسمالي، على الرغم من إشادته بالتنمية المستدامة وعقد المؤتمرات ونص التشريعات، إلا أنه يعود لآليته التقليدية وهي تحكيم قوى السوق بهدف تحقيق أعلى ربح وبأقل التكاليف، ولا يجني من ذلك سوى أزمات اقتصادية تنعكس سلبا على الظروف الاجتماعية فتزيد من البطالة والفقر، وتُدمِر البيئة ونظمها الكونية منبِّئة باستحالة الحياة على كوكب الأرض مستقبلا.

---

1 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **البيئة من أجل التنمية، مرجع سابق**، ص 83.

2 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **ملخص لواضعي السياسات، مرجع سابق**، ص10.

3 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **التقرير السنوي لعام 2014، مرجع سابق**، ص 21.

4 **المرجع نفسه**، ص33.

ثالثا- أسباب فشل تحقيق التنمية المستدامة: لذلك ففشل التنمية المستدامة في تحقيق نتائج تتوافق مع طموح المصطلح ليس وليد التطبيق الخاطئ فقط، بل بمكن إرجاعه لأسباب موضوعية قديمة قدم الفكر الذي نشأت فيه وتتربع وسطه ليومنا هذا، وأخرى ذاتية لصيقة بالمفهوم في حد ذاته. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الآتي:

1-الأسباب الموضوعية: وهي أسباب ترتبط بالنظام الرأسمالي:

- التنمية المستدامة تسعى إلى توسيع الخيارات الإنسانية المتاحة أمام البشر، متجاهلة تاريخ الغرب المتقدم الذي كان يمنع الرجال غير المالكين، أو يفرض الضريبة عليهم عند رغبتهم بالاقتراع؛ أما المرأة فظلت محرومة من حق التصويت حتى منتصف القرن العشرين كما كان الحال في فرنسا؛ لذلك فالتنمية المستدامة التي تسعى الرأسمالية إلى تكريسها هي تنمية تقفل الخيارات عند مستوياتها الدنيا، تقديرا منها أن الحاجات الضرورية أصبحت خيارات، مع أن هذه الحاجات لا تقبل التجزئة إلى أكثر من خيار.

- تحاول التنمية المستدامة أن تُغلِب الأخلاق على المبادئ الاقتصادية من خلال توزيعٍ متساوٍ لمنافع النمو؛ لكن هذا الطرح يتعارض مع وقائع النظام الرأسمالي الذي بني على الإبادة الجماعية للسكان الأصليين لأمريكا، والتهجير، ومصادرة الأراضي ونزع الملكيات، وعندما تحقق التراكم لم يؤد ذلك للتوزيع المتساوي بل إلى إفقار متزايد ومطلق؛ لذلك فالتنمية المستدامة في إطار ما ينص عليه النظام الرأسمالي تتطلب تأجيل عناصر العدل والأخلاق والرفاه.

- تنص التنمية المستدامة على حماية البيئة لا تدميرها، على الرغم من أن النموذج الرأسمالي له دور كبير في تدمير الكون وتهديد التوازنات الطبيعية وسط إصرار بالامتناع عن إجراء تكييفات كافية واستجابة لصيحات وقف النمو منذ نهاية السبعينيات، والمؤتمرات البيئية العالمية المتكررة، بل إن النظام الرأسمالي لا يزال يفرض نفسه على أنه النظام الأصلح والأحدث والأكثر كفاءة وعقلانية وهو الذي حوَّل الصراع مع الطبيعة من تاريخي إلى أبدي.

- تدعو التنمية المستدامة إلى تأهيل البشر لا تهميشهم، وهذا مطلب عميق؛ لكن بالتمعن في تاريخ النظام الرأسمالي فإنه المسؤول عن تفريغ إفريقيا من قوة العمل والطاقات البشرية وتحويلها إلى بيع الرقيق الدولي، وهو الذي دمّر القطاعات السلعية الصغيرة من حرف وورش وأنظمة مؤسساتية عالية التنظيم في عموم آسيا، وهو الذي دمّر حضارة العراق، وكل البنى والقطاعات السلعية، وشرّد علماءها ونُخَبها عبر مختلف القارات؛ فاحتكاك الغرب بحضارات الشرق عَملَ على تخريب ميكانيزماتها الداخلية الذاتية للتطور واستبدلها بظروف ضَعْفِها قبل أن تصير تخلفا[1].

---

1 عبد الجبار، محمود العبيدي. (2012)، **خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة: دراسات في إشكالية الفكر الاقتصادي**، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن، ص ص191-194.

إذن من مطالب التنمية المستدامة إعطاء الأولوية للفقراء؛ لكن بالرجوع إلى النظرية الرأسمالية، فإن الفقر سببه اختياري ومن ثم هي ترفض الاعتراف برغبات الأجير الذاتية والإرادة الإنسانية؛ لأن علاقات الناس تخضع لقانون السوق الطبيعي الذي ينبغي طاعته بنفس ضرورة القوانين الفيزيائية؛ فالنظام الرأسمالي لا يستمد مفهومه من الطبيعة، كما هو متفق عليه، بل إن الرأسمالية هي التي تسعى إلى نَسْب مصالحها بما فيها من ظلم إلى الطبيعة والجبرية والقوانين الموضوعية. كما أن مبالغة تقارير التنمية البشرية بإنجازات المؤسسات الدولية في توفير ضروريات الحياة في الدول النامية، وخاصة إفريقيا لا تتعدى الحاجات الأولية للحياة الإنسانية، لذلك فإن هذه الإنجازات لا تشفع للمؤسسات الدولية الرأسمالية سياستها القاصرة التي لم تنجح في توسيع الخيارات التي تنص عليها التنمية المستدامة نظريا.

2- الأسباب الذاتية: ويمكن طرح هذه الأسباب في النقاط الآتية:

- تؤكد تقارير التنمية المستدامة في أطروحات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عدم وضوح هذا المصطلح، وفي المقابل تطالب باعتماده والعمل على تكريسه في مختلف المؤسسات للتعريف به؛ لكن كيف يستقيم الجزء في ظل اعوجاج الكل بسبب التشخيص الخاطئ لتاريخ العملية التنموية.

- تشير تقارير الأمم المتحدة أن النموذج التقليدي الحالي للنمو والتنمية غير مقبول، دون تحديد زمكانيته، ولا الأسباب التي جعلته كذلك[1]، على الرغم من أن التنمية المستدامة امتداد له بالدرجة الأولى من النمو إلى التنمية البشرية ثم الحاجات الأساسية وإعادة توزيعها لتأتي التنمية المستدامة.

- تنطلق دائما تقارير التنمية البشرية في برنامجها الإنمائي من فترة نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذا نوع من التضليل متناسية ما مارسته الدول المتقدمة من برامج تنموية لصالحها على المستعمرات، منطلقة من تاريخ تحول التنمية من جوهر النمو إلى مضمون آخر مغاير، كما أنها تتجاهل تجارب كبرى في موضوع التنمية كتجربة الصين العملاقة، وكوريا الشمالية، وكوبا، وماليزيا. فإذا كان هناك مصدر للتنمية المستدامة، فيوجد الكثير من التجارب خارج المنظومة الرأسمالية، وبما أن الأمم المتحدة مستقلة في التفكير باعتبارها منظمة تمثل العالم قاطبة، فيحق لها، بل من واجبها أن تعتقد بوجود تنمية خارج النسق الرأسمالي[2].

وعلى الرغم من أنها تعترف في تقريرها عام 2014م بنهضة الجنوب وضرورة الاستفادة من التجارب المحلية لكلٍّ من الهند، والصين والبرازيل، إلا أنها تجاهلت بعضها مثل ماليزيا وتركيا، كما أن التجارب المشاد بإنجازاتها تجارب رأسمالية، رغم ما حققته من نمو اقتصادي إلا أنها كانت من أهم التجارب الفاشلة في تحقيق الاستدامة البيئية من وجهة، كما أن التنمية المستدامة ومتطلباتها لا تتوقف

1 عبد الجبار محمود العبيدي، **مرجع سابق** ، ص ص198-199.

2 **المرجع نفسه**، ص ص199-200.

عند التجارب الفردية بقدر ما أنها تطرح نموذجا عالميا إنسانيا يسوده التعاون، والتكامل واحترام الآخر وتقبله.

– تستخدم تقارير التنمية البشرية مصطلحات جديدة بديلة لما هو متعارف عليه على رأسها الاستدامة التي لا تقتصر على البعد البيئي فقط، بل تشمل عدم توريث الأجيال القادمة ديونا اقتصادية أو اجتماعية تعجز عن مواجهتها إلى جانب عقلنة استثمار الموارد الطبيعية وتحقيق العدالة والإنصاف في العلاقات المالية. في المقابل يتم تمويل التنمية عن طريق المنح التي تفتح الطريق للقروض الدولية، مع العلم أن الاستدانة لا توفر شروط التطور والتنمية؛ أما عن عقلنة استغلال الموارد فهو مطلب عقلاني؛ لكن في غير صالح البلدان الضعيفة، بل للدول المتقدمة التي تضمن عمرا أطول للموارد الاستخراجية والمعدنية، ما يؤدي إلى انخفاض الموارد وتذبذبها وإعطاء فرصة للدول الضعيفة للاعتماد أكثر على المنح والمساعدات كبديل عن الموارد المحلية المستقرة ذات المصدر الخامي، وهنا لن تتحقق العدالة والإنصاف إلا في توزيع الجوع والفقر على الفقراء والبطالين.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص أسباب هذا الخلط المفاهيمي والتشوش المنهجي في التعامل مع برامج التنمية المستدامة على أنها قضايا فردية وتحتاج لحلول فردية؛ فمثلا ظاهرة الفقر حلها يقع على عاتق الدولة المعنية ومجتمعها المدني فقط، ومنه التطبيق الحالي لبرامج التنمية المستدامة يعزل الظواهر عن جذورها وتاريخها وعللها. إن استبعاد العلاقة المتناقضة بين الاستعمار والتنمية المستدامة سيترتب عليه إضاعة الحلول الناجعة للفقر والبطالة والتهميش، وتكريس الحلول الخارجية القائمة على المعونات والمساعدات التي تحل محل الإرادة الشعبية المحلية؛ لذلك يجب الانتباه أن التنمية المستدامة مصطلح يطرح فكرة التكيف مع ما يحتاجه الإنسان فطريا وقبول ما اكتسبه اجتماعيا وثقافيا واحترام بيئته المحلية دون محاكاة عمياء، بل هو مفهوم يميز بين ما هو مناسب ومهم وفق الأولويات السائدة في كل مجتمع؛ فإذا صبَّت فعلا برامج التنمية المستدامة في اعتبار الإنسان غايتها ووسيلتها في الوقت ذاته، فلن تكون هناك ضرورة للتأكيد على أن البشر هم الثروة الحقيقية للتنمية للمستدامة.

الخلاصة:

مرّ أكثر من ربع قرن عن تقرير مستقبلنا المشترك الذي حذر من انزلاقات النمو الاقتصادي الذي يلهث وراءه النظام الرأسمالي في الدول المتقدمة والنامية التي تحاكي مسارها، على الرغم من إدراك حتمية تغيير جوهر المنهج والأداة التنموية من خلال مختلف المؤتمرات وقمم الأرض العشرية الأممية التي تؤكد في كل قمة ضرورة تحقيق أجندة القرن الحادي والعشرين، إلا أن الإنجازات تبقى متواضعة وغير متناسبة مع مفهوم التنمية المستدامة والضجة الدولية التي أثيرت حوله ولازالت، بل ما تحقق لا يتجاوز بعض النجاحات الفردية وبعض الآثار التساقطية للنمو الاقتصادي هنا وهناك، محاولة من العالم أن يوهم نفسه أنه على مسار التنمية المستدامة.

إن تحقق التنمية المستدامة مرهون بالاهتمام أكثر بالإنسان الذي يمثل الثروة الحقيقية للتنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة هي التنمية التي يكون غايتها ووسيلتها الإنسان الواعي، المُدرِك والقائم بدوره الإعماري الاستخلافي في الأرض، دون ملكيته لها ضمانا لديمومة الأرض ومواردها لأبناء الجيل الواحد والأجيال المستقبلية.

الفصل الثاني:
إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على حق الأجيال المستقبلية في ذلك، وفي إطار البحث الحثيث عن الحلول المكملة والبديلة مستقبلا لتحقيقها، يجب الاعتماد على قطاعات تتمتع بالاستدامة والاستقرار والنمو الذاتي، وهنا تم اقتراح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لما تتمتع به من خصائص مُميزَة تمنكها من تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؛ لو توفرت المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لذلك.

لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين؛ وهما:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: أهمية تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة والمشكلات التي تواجهها.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لطالما ارتبط مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمؤسسات محدودة الحجم والنشاط، وهذا مفهوم سطحي لا يعكس أهميتها أو حتى خصوصيتها، دون التعرف على الأصول التاريخية والنظرية لهذه المؤسسات؛ لذلك كان الهدف من هذا الجزء التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين انتشار الظاهرة وصياغة النظرية.

في كثير من الأحيان تسبق الظاهرة النظرية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الظواهر التي تزامن ظهورها مع الوجود البشري، وتطورت في مختلف الأنظمة الاقتصادية والدول؛ لكن تأخر البحث فيها إلى نهاية سبعينيات القرن العشرين بسبب هيمنة نظرية اقتصاديات الحجم الكبير.

أولا- الظروف التاريخية لانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد رافقت المشاريع الصغيرة الإنسان منذ لحظاته الأولى على سطح الأرض؛ حتى قبل 10000 قبل الميلاد؛ وإن كان بصورة بدائية بسيطة، من خلال صناعة الأدوات اللازمة من الحجر، والخشب وعظام الحيوانات وأصدافها، إلى جانب صناعة الفخار والغزل وبناء المساكن والقوارب البدائية، كل ذلك كان يتم بطريقة فردية أو بمشاركة أفراد الأسرة من خلال المشاريع الصغيرة.

ولما كانت المعارف العلمية والتقنية ذات طابع تراكمي؛ فقد تطورت الأنشطة وأصبحت تتم عن طريق إنتاج جماعي منظم من خلال ما يعرف بالمؤسسات[1].

إن الشواهد التاريخية تؤكد أن المؤسسات الصغيرة تمثل اللبنة الأساسية في بناء الصروح الاقتصادية الشامخة في بلدان العالم المتطورة؛ فالمشغل الصغير انبثق عنه مصنع كبير، والمحل التجاري المتواضع تطور وأصبح شركة تجارية ضخمة؛ وما يؤكد ذلك أن الثورة الصناعية التي شهدتها انكلترا وفرنسا وألمانيا في القرن الثامن عشر انطلقت من المشاغل الصناعية الصغيرة الموجودة آنذاك[2].

ولقد أدت المشاكل الصناعية الناتجة عن كثرة استخدام الخشب، وغمر المناجم بالمياه إلى إحداث ثورة صناعية حقيقية في أوروبا، برز فيها دور الحرفيين المهرة الذين شكَّلوا مهنة الهندسة كما نعرفها اليوم؛ فتطَوُر التقنية كان حتى منتصف القرن الثامن عشر؛ من خلال اكتشافات الحرفيين والعمال المهرة دون ارتباط مباشر بالناحية العلمية؛ لكن نتيجة التحام التقنية بالتقدم العلمي؛ وجد

---

1 إدريس محمد صالح، **مرجع سابق**، ص 6.

2 بيان، حرب. (2006)، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مج 22، ع2، دمشق، ص 113.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

العمال صعوبة شديدة في متابعة تطوره؛ هنا بدأ التقدم العلمي يسبق التطورات التقنية بمسافة بعيدة على الرغم من تواصلها وتأثير الواحد منها في الآخر[1].

كما أن المشاريع الصغيرة الفردية تمثل الأساس الذي قام عليه التطور الرأسمالي تاريخيا؛ فهي تمثل صلب نموذج المنافسة التامة في النظرية الاقتصادية الجزئية كما عكسته النظرية الكلاسيكية الحديثة في مفهومها للمنافسة التامة[2]؛ فلقد ركّز هؤلاء على دور المؤسسة الصغيرة وتأثير المناخ الذي تعمل فيه على أداء دورها في الاقتصاد، كما برّر الاقتصاديون منذ عشرينيات القرن العشرين، وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة السلع ذات الطلب المنخفض وذات الطابع الشخصي مثل تلك المصنوعة يدويا، أو بالنسبة للخدمات التي تتطلب القرب من الزبون؛ لكن منذ أواخر ستينيات القرن الماضي ومع ظهور نظريات المنافسة غير التامة ونظريات وفرات الحجم الكبير، انتشرت فكرة عدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على العيش في إطار وجود درجة كبيرة من المنافسة الشديدة في الأسواق. كما أن وجود خاصيات وفورات الحجم الكبير، ترى أن معظم المؤسسات الصغيرة تؤول للاختفاء أو الاندماج ضمن مؤسسات أكبر؛ وقد أشار الاقتصادي بيجو (Pigou)، أن هناك حجما أمثل للمؤسسة تصبح بعده التكلفة الحدية للإنتاج والإدارة مرتفعة، ومنه لا يمكن تطبيق نظرية وفورات الحجم على كل المؤسسات؛ إلا إذا توفر فيها حجم معين، ولقد ذهب البعض بالقول أن الحجم الأمثل الذي كان يقصده بيجو(Pigou) يقع عند أحجام كبيرة تفوق بكثير حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

وبقيت القناعة بأهمية المؤسسات الكبيرة في النشاط الاقتصادي سائدة على مستوى الواقع والفكر الاقتصادِيَيْن بسبب توفر ثلاث عوامل رئيسية، وهي[(4)]:

– **اقتصاديات الحجم؛** فكلما زاد حجم المؤسسات كلما زاد الإنتاج؛ ما يسمح بتخفيض التكاليف بسبب التوزيع الأمثل للتكاليف الثابتة.

---

1 إدريس محمد صالح، **مرجع سابق،** ص 8.

2 بيان حرب، **مرجع سابق،** ص 113.

3 صندوق النقد العربي. (د ت ن)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،** أبو ظبي، ص 110.

4 صباح، شاوي. (2010)، **أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف،** مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 166.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

– **اقتصاديات المجال أو الحقل؛** تستطيع المؤسسات الكبيرة إنتاج أنواع مختلفة من السلع وفي نفس الوقت وبأحجام كبيرة؛ ما يسمح بجلب أكبر عدد ممكن من المستهلكين والتقليل من مخاطر انخفاض الطلب على أي نوع من السلع المنتجة.

– **اقتصاديات الخبرة والمهارة؛** تعتمد المؤسسات الكبيرة على إنتاج سلع مُنَمطَة؛ ما يسمح لها باكتساب خبرة في استخدام عناصر الإنتاج بكفاءة وفعالية؛ ما يزيد من تنافسيتها وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق.

لكن سرعان ما تغيرت هذه القناعة خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، بسبب تراجع عدد المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الصدمة البترولية الأولى، وتزامنت هذه الفترة مع الارتفاع الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها وفي الدول المتقدمة؛ ما دحض الفكر السائد بهيمنة كبرى المؤسسات؛ وما ساهم في انتشار ظاهرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة هو ارتفاع عدد الشباب العاطلين عن العمل، والتقدم التقني الذي اعتمد على وسائل إنتاج صغيرة الحجم وقليلة التكلفة[1].

وعليه حتى سبعينيات القرن الماضي، لم تكن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمثل موضوع بحث مستقل بذاته، وإنما كان يتم تناول هذا الصنف من المؤسسات في إطار أنها الشكل المصغر للمؤسسة الكبيرة متجاهلة بشكل تام أي خصوصية لها[2]؛ لكن بإصدار كتاب البروفيسور شموكلر (E.F.Schumacker) (**الصغير جميل**)، ظهرت ضرورة الالتفاف حول المؤسسات الصغيرة وإعطائها المزيد من الاهتمام بسبب الدور الكبير الذي تلعبه في المجال الاقتصادي[3]؛ إلى جانب اهتمام العديد من الأبحاث بأثر النمو، أي تغيير الحجم، فالمؤسسة تمر خلال نموها التدريجي بمراحل متعاقبة تتميز كل مرحلة بقطيعة تنظيمية تميزها عن المرحلة السابقة، ومنه المؤسسة صغيرة الحجم ليست مختلفة عن المؤسسة الكبيرة فحسب، وإنما هي متميزة.

من هذا المنطلق أصبحت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمثل موضوعا نسبيا للبحث، أي أنها حقيقة نسبية تتميز عن المؤسسة الكبيرة، ومنه للحجم أهمية كبيرة فهو عامل يُحدِث تغيرا في الطبيعة؛ لكن تظل أطروحة التميز عاجزة عن تقديم المؤسسة الصغيرة كموضوع مستقل دون إجراء مقارنة لإعطاء الدليل العلمي لفكرة التميز، وفي الوقت نفسه تظل هذه الأطروحة تتصف بدرجة كبيرة من

---

1 صندوق النقد العربي، **مرجع سابق**، ص 210.

2 يوسف، قريشي. (2005)، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 8.

3 صباح شاوي، **مرجع سابق**، ص 167.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

التعميم لأنها تمثل في حد ذاتها قطيعة للنظرة التي ترى أن المؤسسة الصغيرة هي الشكل المصغر للمؤسسة الكبيرة[1].

ولقد عزّز هذا التوجه مجموعة من الظروف الدولية في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي في مختلف دول العالم المتقدمة منها أو النامية، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:[2]

1- التطورات الاقتصادية والتحولات الدولية؛ أين عرفت دول العالم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما مرت به، من فشل أو نجاح اقتصادي:

- مرّت دول غرب أوروبا بأزمات متكررة أفلست فيها كبرى المؤسسات، في المقابل قاومت المؤسسات الصغيرة المحيط واستطاعت الاحتفاظ بالعمالة، وساهمت في توفير فرص عمل جديدة مُثبتَة قدرتها على التصدي للركود من خلال مرونتها وديناميكيتها.
- شهدت دول شرق آسيا حركة صناعية ديناميكية ساهمت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعلي في إطار تحقيق التنمية.
- سعت دول العالم الثالث لإعادة الإصلاح الاقتصادي والهيكلي لبناء اقتصاد سوق وترسيخ قطاع حديث يعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية.

2 - تزايد المكانة العلمية والسياسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ فلقد أصبحت موضوعا يشغل العديد من الجامعات والمراكز البحثية بالدراسة والتمحيص، كما تبنتها العديد من الحكومات في سياساتها الخاصة لرفع قدرتها التنافسية والحد من العقبات التي تواجهها، إلى جانب الرفع من قدرتها التصديرية في الأسواق الدولية.

3- تنامي المكانة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ من خلال المعطيات الإحصائية في مختلف الدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر وهذا بسبب مجموعة من العوامل التي ساعدت في ذلك، أهمها[3]:

- ارتفاع حجم الخدمات بسبب ثورة المعلومات والاتصال التي أحدثتها العولمة.

---

1 يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص ص 9-13.

2 فراجي، بلحاج. (2011)، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص ص 115-117.

3 عمر، بن جيمة. (2015)، **ثقافة المسير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: منطقة بشار أنموذجا**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 139.

– ارتفاع الابتكارات في مجال الخدمات الحديثة في الأسواق المحلية والدولية.

– زيادة النمو السكاني وعدم قدرة الدولة على تلبية متطلبات مخرجات سوق العمالة، خاصة بعد زيادة التوجه نحو اقتصاد السوق.

– زيادة نشاط الأعمال الخاصة بعد توجه العديد من الدول نحو خوصصة المؤسسات العمومية.

– تسهيل التجارة الالكترونية عملية إنشاء المؤسسات والقيام بالتصدير بتكاليف أقل من التجارة التقليدية.

– استمرار مؤسسة الأسرة أو وراثة المؤسسة بهدف تحسين الوضع الاجتماعي، والرغبة في الانتماء لطبقة رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات وتعظيم الأرباح من وراء ذلك.

ثانيا– خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب الاهتمام بها عبر العالم: رغم أن دول العالم أجمعت على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ إلا أن ذلك ارتبط في كثير من الأحيان بخصوصية كل بلد؛ فالقيم والأشكال التي تجتمع حولها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف حسب مناطق العالم، وحسب مستوى نموها ونظامها الاقتصادي والسياسي؛ لذلك يُلاحَظ أن درجة الاهتمام وأسلوبه يختلف من نظام لآخر؛ وحتى في النظام الواحد، فهو يختلف من بلد لآخر، ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي[1]:

1–المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية: يوجد في الاقتصاديات الغربية نمطين مختلفين تماما من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهما:

1–1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الفرانكفونية: تعكس هذه المؤسسات شكل المؤسسة التقليدية التي تمارس الأنشطة السائرة في طريق الزوال، تتميز بمستوى تقني ضعيف جدا، يتميز مُلاكها بالتحفظ والتقليدية، ولقد كان هذا النمط سائدا في دول جنوب أوروبا مثل: اسبانيا والبرتغال وايطاليا؛ وبشكل أكبر في فرنسا؛ أما في ألمانيا؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر ايجابية وحداثة؛ ولقد عُرفَت بمصطلح (Mittelsland) أي الطبقة المتوسطة، كونها المؤسسات المتوسطة التي تمثل دعامة اقتصاد السوق الاجتماعي وترمز لمبدأ "المسؤولية الاجتماعية" عند المؤسسة الألمانية.

2–1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأنجلوسكسونية: ترمز المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول للابتكار والديناميكية والمبادرة الشخصية وروح المخاطرة. إنها تمثل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ذات التكنولوجيا العالية المُوفرَة لمناصب العمل والبارعة أكثر تكنولوجيا؛

1 Mansour, DECHERA. (2014), **Stratégies De Développement Des PME Et Le Développement Local**, mémoire de magister nom-publie, Science économiques, Université d'Oran, Oran, pp19-22.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

إنها تعكس الصورة النموذجية للمؤسسة الحديثة بامتياز؛ ويعد وادي سيليكون بكاليفورنيا رمز الثورة التكنولوجية المرتبطة بالإلكترونيات والمعلوماتية المصغرة.

لكن عموما تتفق الدول الغربية على مفهوم الفردية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الذي يقابله في اليابان وآسيا عموما الاعتماد بشكل أقل على الفردية، والانتماء للعائلة أو المجموعة الصناعية، فحسب المتخصص في الاقتصاد الياباني (Y velineleclere)؛ يتوقف موقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقسيم العمل؛ لذلك يُمَثَّل الاقتصاد الياباني عموما في شكل هرمي، ومنه تتميز آسيا بمفهوم كلي عن المؤسسة وغياب الفردية فيها؛ الانتماء للمجموعة واتخاذ القرار بشكل جماعي، وهذا يوضح أولوية الجماعة عن الفرد؛ فالمقاول الذي يُعتبَر مركز اتخاذ القرار يقف وراءه عدد واسع من الأشخاص مثل العائلة أو الفريق الذي يمثل الخلية الأولى للقاعدة؛ أما المراقبة فتتم عن طريق ارتباط الأفراد بالمُثُل والقيم الاجتماعية، فالفرد يذوب داخل الكتلة أو الجماعة[1].

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الاشتراكية: إن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن موجودا في هذه الدول؛ فالمؤسسة بشكل عام في هذا النظام تمثل مركز الإنتاج، ورغم أنها تملك نظام معلومات خاص بها وتتمتع بتسييرٍ ذاتي؛ لكن ليس لها الحق في بيع منتوجها أو تمويل مشترياتها؛ حتى الأجور تدفعها الإدارات المركزية بشكل مستقل تماما عن قيمة الإنتاج، وكذلك أسعار السلع تحدد بشكل إداري؛ لكن بعد أحداث 1989 م وتفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط حائط برلين؛ واكبت اقتصاديات التخطيط التحول الاقتصادي وقامت بإعادة هيكلة عميقة؛ لأن الانتقال من الاقتصاد المخطط لاقتصاد السوق يتطلب نموذج جديد للمؤسسة؛ والتي تكون صغيرة ومرنة. وهذا ما حدث في الصين، فبعد مراجعة الدستور في سنة 1988م واتخاذ اقتصاد السوق الاجتماعي نظاما، اعترفت السلطات الصينية بوجود القطاع الخاص كمكمل للقطاع العمومي، فأكثر من مليون مؤسسة وقرابة 10 مليون منصب عمل تمَّ توفيره منذ ذلك التاريخ، وهذا ما دفع السلطات الصينية لدعم مكانة القطاع الخاص، وتنويع أشكال المؤسسة، كما يمكن عرض التجربة الأصيلة الصينية في "نظام المسؤولية"، والذي يُعبِر عن عقد إيجار بين مؤسسة عمومية ومقاول خاص، يتم اختياره عن طريق تقديم مناقصات، ثم انتخابه عن طريق العمال؛ هذا النظام يضمن للسلطات المحافظة على حقها القانوني في ملكية المؤسسة، وفي الوقت نفسه تستفيد من فعالية نظام السوق؛ لأن نشاط المؤسسة موكل للمقاول أي القطاع الخاص. لقد نتج عن هذا النظام طبقة جديدة وهم المقاولون المُسْتأجَرون؛ الذين لا يملكون رؤوس أموال؛ لكن لهم سلطة المراقبة والتسيير، ويتم مكافأة هؤلاء بجزء من الأرباح

1 Mansour DECHERA, **Op.Cit**, pp21-22.

باعتبارهم مساهمين دون منحهم حق الملكية؛ لقد سمح هذا النظام الهجين بالتحول تدريجيا إلى اقتصاد السوق، دون إحداث تغير عميق في وجهة النظر الماركسية.

في المقابل أدى توجه التحرير في كوبا إلى السماح بنمو القطاع الموازي الذي يتلاءم أكثر مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لأن النظام الإداري كان جد مُقيِد ورادع للقطاع الخاص؛ لكن فشَل القطاع الرسمي خاصة في خلق فرص عمل، سمح للمبادرات الخاصة بالظهور؛ لأن انفجار القطاع الموازي دفع السلطات الكوبية لتسهيل القوانين ومسايرتها للقطاع الخاص؛ ومنه موقف الدولة الكوبية تجاه القطاع الخاص بقي غامضا، "فالإصلاحات المُنتهجَة لم تكن قائمة على فكرة الابتعاد عن الاشتراكية، بل هي قائمة على حمايتها"؛ هذا ما صرح به فيدال كاسترو في إحدى خطاباته.

وهكذا واجهت أغلب اقتصاديات النظام الاشتراكي إشكالية حماية هذا النظام من خطر تزايد نشاط القطاع الموازي، بسبب الدور القمعي الذي مارسته السلطات على القطاع الخاص؛ أين كان يجب عليها التخفيف من اللوائح والاعتراف بدوره ومكانته ومنه التخلي عن بعض الإيديولوجيات التي أضعفت شرعية السلطة المركزية.

رغم اختلاف السياسات المتبعة في إعادة بناء الاقتصاديات الاشتراكية، إلا أنها اتفقت على إماطة دور أساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلق علاقات ملكية جديدة، فأغلب دول شرق وسط أوربا ضاعفت من العلاقات المختلطة التي تربط القطاعين الخاص والعام في العمل وملكية رأس المال، وتعد هنغاريا الدولة التي عرفت أسرع تحول في هذا السياق؛ حيث تطورت بنية المؤسسات التي تشغل أقل من 50 عامل من 1.3%سنة 1982م إلى 65% سنة 1990م؛ وحتى القوانين المتعلقة بالمؤسسة الخاصة والبورصة (1990م) والاستثمار(1988م)، تغيرت بشكل جذري؛ ما أدى إلى تراجع في المؤسسات الكبيرة وتزايد مضاعف في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

من خلال ما سبق يمكن القول؛ أن التغيرات في الأنظمة السياسية والاجتماعية تؤدي دورا اقتصاديا مهما؛ حيث يرتبط نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتسيير المستقل واللامركزية؛ إن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينطوي على ديمقراطية كبيرة في النظام السياسي، وهذا ما يفسر تردد بعض الأنظمة في تشجيعها. إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست مجرد جسر للتحرر الاقتصادي، بل أيضا للديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية؛ وهذا ما جعل من هنغاريا، دولة تواكب الركب الاقتصادي بسرعة من خلال الانتقال السريع والحقيقي من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي. ومنه تعتبر البيئة الرأسمالية البيئة الأنسب لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالبيئة الاشتراكية الماركسية.

1 Olivier, TORRES. (1999), **les PME**, dominos, Flammarion, pp8-10.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية: لم تستطع الدول النامية أن تستوفي شروط اقتصاد السوق؛ لأنها لم تلبي بعد الاحتياجات الأساسية في اقتصاد هدفه الكفاف؛ حيث لُوحظ في سنوات السبعينيات؛ تعايش القطاع غير الرسمي مع القطاع الرسمي بشكل قانوني تقريبا في دول العالم الثالث؛ أين يعمل تجار صغار وبائعون صغار؛ ويعد تقرير كينيا للمكتب الدولي للعمل عام 1972م، أول الوثائق التي عرَّفت القطاع الموازي بالخصائص الآتية؛ ملكية عائلية للمؤسسات، وعدد محدود من الوظائف، وتقنيات تعتمد على كثافة اليد العاملة، وتأهيل خارج المؤسسة التعليمية بل عن طريق الخبرة والتدريب، وسوق غير منتظمة وتنافسية والاعتماد عل الموارد المحلية، لذلك يلاحظ أن المؤسسات الرسمية العمومية أو الخاصة تعرف العديد من الصعوبات، مقارنة بتلك التي تنتمي للسوق الموازية فهي أكثر مقاومة إزاء الأزمات. لذلك فهي تعد المصدر الرئيسي لمناصب العمل، خاصة للسكان المحليين.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول لا علاقة لها بنظيراتها في الدول الغنية، فلو أُتخِذت القارة الإفريقية كمثال، يلاحظ أنها ذات اقتصاديات غير نظامية بشكل كبير؛ تتميز فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطابعها الاجتماعي، فهي مرتبطة بالأسرة؛ والنشاط الاقتصادي يذوب داخل النشاط الاجتماعي، فالإنسان في بعده الاجتماعي هو أول ما يؤخذ بشكل مباشر في الحسبان لذلك تجد شعار هذا القطاع غير الرسمي "نتوحد كي نعيش"، وهذا يحول دون الاعتماد على النظرية الكلاسيكية والرشادة الاقتصادية؛ فالمؤسسة الصغيرة الإفريقية تستمر عن طريق العديد من التضامنات العائلية والعرقية والجغرافية وحتى الدينية، ويستجيب منتوجها في كثير من الأحيان لاحتياجات وقدرات الأفراد المادية، وليس وفق استراتيجية مسطرة، فهي الوسيلة الوحيدة التي تستحوذ على نسبة إنفاق كبيرة من المجتمع مقارنة بالقطاع الرسمي المتطور الذي لا يستطيع تحقيق ذلك.

تكمن استدامة وتطور هذه المؤسسات في قدرتها على تجسيد القيم الاجتماعية والثقافية لإفريقيا مع تحقيق الفعالية الاقتصادية الضرورية، فهي تندرج ضمن شبكة من العلاقات الاجتماعية في وسط جغرافي وعرقي تنتمي إليه، ورغم أن هذا الانتماء يعد مصدرا لكثير من الصعوبات والمحاذير والعادات التي تُقيِّد المقاول؛ أين التقاليد لا زالت حاسمة؛ إلا أنها في المقابل تمثل ضمانا بسبب التعاون الذي توفره، فعدم وجود الحماية القانونية والقضائية والتعاقدية، تجبر المقاول في الدول النامية على تكوين مجموعة متجانسة عرقيا وشبكات تبادل شخصية بغية تفادي التكلفة المترتبة عن إبرام واحترام العقود[1].

1Olivier TORRES, **Les PME**, **Op.Cit,** pp 10-11.

بالنسبة للعديد من المتخصصين في الاقتصاد وإدارة الأعمال الإفريقية مثل(Emile Hernandez) و(Philippe Hugon)، يرون أن كل هذه الخصائص تفرض طرق تسيير غير رسمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن رؤوس الأموال تعود في ملكيتها للمقاول وأقاربه وأصدقائه؛ فاللجوء للقروض الرسمية منخفض، وتعد إفريقيا الموطن الأصيل لأسلوب التحويل المعروف باسم (La Tontine)* ، والذي يمثل نظاما للادخار، والذي يأخذ أشكالا متنوعة، وتختلف أهميته من بلد لآخر، فهو جد متطور في بعض الدول مثل الكاميرون، وهامشي في البعض الآخر مثل ساحل العاج، ومنه التمويل غير الرسمي الذي يتكون من المدخرات العائلية والمساعدات البينية من أهم أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة الإفريقية، كما أن إعطاء الأولوية للحياة اليومية مقارنة بالمدى الطويل من أبرز سمات هذه المؤسسات؛ لذلك فهي تهتم بمبدأ السيولة أكثر من مبدأ المردودية، ومنه التسيير الجيد للمؤسسة لا يقاس بمردوديتها بل يقاس بقدرتها على تحقيق دخل يومي يُمَكّن صاحبه من مواجهة مصاريفه اليومية، أما عن تسيير الموارد البشرية فيها، فهي تملك نظاما أصيلا، لا يرتبط بالعلاقة السوقية أو التعاقدية الشائعة في الدول المتطورة، لأنها ناتجة عن علاقة أبوة، فالمقاول غالبا ما يكون رب العائلة، والعمال المتدربون ينتمون للعائلة الكبيرة، ومنه تهيمن على علاقات العمل علاقات ارتباط، وحتى ولاء، يكرسها العمال الصغار بسبب اعتقادهم أنهم مدينين للمالك بمناصب عملهم، أما الأجر فيتحدد بشكل تقديري سواء من حيث قيمته أو طريقة تسديده، فهو في الغالب غير منتظم ولا يأخذ الشكل النقدي بل يكون في شكل هدايا أو وجبات غذائية[1].

من خلال ما سبق، يُلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بمرونة كافية تجعلها قادرة على التكيف مع مختلف الأنظمة والبيئات؛ وهذا يدل على أنها قريبة من بيئتها بل هي وليدة ظروف بيئتها، حتى وإن كان نشاطها ضمن القطاع الموازي الذي يحرم الدولة من بعض الإيرادات؛ إلا أنه يحقق للأسر مداخيل ويوفر مناصب عمل لم تتمكن الدولة من توفيرها؛ وهذا ما يفرض على الدولة الاعتراف بأهمية هذا القطاع ودعمه لا ارهاقه بالضرائب والرسومات من أجل تشجيعه على العمل في شكل قانوني.

ثالثا –تاريخ البحث والتأسيس النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بالنظر الى عدد الملتقيات والأطروحات التي تناولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإشكالية لها؛ يمكن الحكم أن

---

* هو نظام للادخار، يجتمع فيه عدد محدود من الأشخاص في تاريخ محدد بشكل منتظم يوميا أو أسبوعيا أو شهريا، ليقدموا بشكل متساوٍ مبلغا محددا مسبقا، وما تم جمعه يمنح في كل مرة لشخص معين وتستمر العملية بشكل دائري، ولهذا النظام مدى معين، والأشخاص يُكوِنون هذه المجموعات بسبب معرفة اجتماعية أو عرقية أو مهنية. أنظر:
Olivier TORRES **, Les PME, Op.Cit**, p 11.

1Olivier TORRES, **Les PME, Op.Cit,** p 11.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

البحث في هذا الموضوع شهد تطورا وأصبح أكثر تنظيما؛ حتى عدد المجلات الأكاديمية التي تعتني بهذا الموضوع هي في ازدياد مطرد منذ ظهورها خلال الثمانينيات؛ لكن في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، برزت العديد من الفرق الباحثة المتخصصة في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ولقد ازداد وسط البحث تنظيما عندما أُنشأت المختبرات وكُونت بعض الجمعيات مثل المجلس الدولي للمؤسسة الصغيرة (ICSB)*، الذي يَعقِد بشكل منتظم عدة ندوات عبر العالم، إلى جانب الملتقيات الدولية التي تؤكد قوة ونمو نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان[1]. وهذا ما يدعو للتفكير في أسباب اهتمام الباحثين بهذا الموضوع؛ والتي يمكن تصنيفها في ثلاث اتجاهات:

-**المبرر التجريبي؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجال للتحليل؛** أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواقع مكانتها في الكثير من الاقتصاديات منذ زمن؛ حيث كانت تمثل المؤسسات التي تشغل أقل من 50 عاملا نسبة 98.8% من المؤسسات في فرنسا في عام 1982م، كما يُثبِت إنشاء وزارات خاصة بها، مؤشرا مهما على المكانة التي يوليها أصحاب القرار لها، كما تستطيع هذه المؤسسات مجابهة مشكلة البطالة، هذه المؤسسات ذات البعد الإنساني تتمتع بالخصائص المطلوبة للتكيف مع الأزمات من مرونة وديناميكية؛ ومنه تستحق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن تكون إشكالية اقتصادية تبرر الدراسات والبحوث التي أُنجزت فيها، خاصة وأنها قدمت (نموذج التكيف مع الأزمات) أو(الصغير جميل).

- **المبرر المنهجي؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة للتحليل؛** دائما تُقدَم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها وحدة إنتاجية صغيرة ويكون من السهل التعرف على ظواهرها، وأكثر قابلية للقراءة؛ ومنه البحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمح بتجسيد وتوضيح ما يكون خفيا أو ما يكون صعب الفهم والتفسير في المؤسسات الكبيرة. وهكذا فإن أهمية البحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر في قيمته الاستدلالية لتحليل التغيرات التي تكون في بنية نوع من المؤسسات، ومنه أهمية مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تظهر في توضيح بعض التطبيقات الاستراتيجية التي تكون فيها أكثر وضوحا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة[2].

- **المبرر النظري؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كموضوع للتحليل؛** حتى سبعينيات القرن الماضي، لم تكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل موضوع بحث مستقل؛ وإنما يتم تناولها على أنها الشكل المصغر للمؤسسة الكبيرة، متجاهلة أية خصوصية لها[3]؛ لكن خلال الثمانينيات اكتسبت المؤسسات

---

* **International Council of Small Business**

1 Olivier, TORRES. (1997)**, Pour Une Approche Contingente De La Spécificité De La PME**, **Revue International PME,** V10, N°2, pp10-11.

2 **Ibid** , pp11-12.

3 يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص 8.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

الصغيرة والمتوسطة وضعا معينا جعلها كموضوع للبحث العلمي، فقد ظهرت العديد من النظريات التي تبرر لوجودها مثل؛ دور ريادة الأعمال أو المقاولاتية، الانتقادات الموجهة لنظريات الحجم، فكانت الحاجة للمرونة والتحولات في الأنظمة الإنتاجية، تعد كمبررات لقيام نظرية قائمة على اللاتوازن بدل البحث عن التوازن.

أما في علوم التسيير فالتبرير لهذا الموضوع ذهب لإثبات شرعية هذا التيار باعتبار عدم وجود اعتراف به[1]، لذلك مَرّ البحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مراحل يمكن إدراجها كالآتي:

1- **البدايات (1965م-1975م) أسس التقسيم حسب الحجم:** لا تعود الخطوات الأولى في البحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمتخصصين في هذا الموضوع، فحسب (Brooks Bank)، قبل تعريف المؤسسة الصغيرة يجب الإجابة على السؤالين التاليين وهما: ما هو الحجم وكيف يحدد؟ وأين تقع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة؟

1-1 **تحديد أثر الحجم:** خلال ستينيات القرن الماضي، تناولت مدرسة (Aston)؛ والتي تعد من المؤسسين خاصة في التحليل المقارن لأثر الحجم على المنظمة، حيث كان الهدف معرفة المشكلات المشتركة والمختلفة للمنظمات بمختلف أنواعها، وتوصلت إلى نتيجة تؤكد أن الحجم عامل نسبي حاسم في الهيكل التنظيمي، ولقد أكد ذلك الكثير من الأعمال التجريبية المرتبطة بالعلاقة حجم/ هيكل تنظيمي.

ولقد دار نقاش كبير خلال سنوات السبعينيات حول تجانس عينات المؤسسات، وانتهى بخروج رأين مختلفين، حيث يرى أصحاب الرأي الأول أن للحجم أثر كبير ومستقل على الهيكل التنظيمي للمؤسسة مهما كانت طبيعتها؛ وعليه يمكن الاعتقاد بأطروحة تعميم أثر الحجم. في المقابل يرى أصحاب الرأي المعاكس أن أثر الحجم نسبي وليس مطلقاً، وعليه لا يمكن وضع قوانين تربط بين الحجم والخصائص التنظيمية "رغم أن المنظمات الهندية الكبيرة أقل تنظيما واستقلالية من المنظمات الأمريكية الكبيرة؛ لكن تبقى أكثر تنظيما واستقلالية مقارنة بالمنظمات الهندية الصغيرة"؛ لذلك من الأفضل تكوين عينة متجانسة من المنظمات (ذات نشاط واحد مثلا)؛ حتى يمكن ملاحظة أثر الحجم الذي قد لا يكون واضحا عند دراسة أنواع مختلفة من المنظمات وذلك لوجود عوامل أخرى تحول دون ظهور ذلك الأثر؛ وهذا ما فتح النقاش مرة أخرى حول تصنيف المنظمات وكيفية الوصول لعينات متجانسة؛ فقد يكون ذلك ممكنا من الناحية النظرية؛ لكن قد لا يمكن تحقيقه من الناحية التجريبية[2].

1 Olivier TORRES**, Pour une Approche……, Op.Cit**, p13.
2**Ibid**, p15.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

2-1 تحديد الحدود الحرجة (الفاصلة): خلال أوائل السبعينيات، ركزت البحوث على موضوع مشترك وهو أثر النمو، أي تغيير الحجم، حيث وجدت أن المؤسسة تمر خلال نموها التدريجي بمراحل متعاقبة تتميز كل مرحلة عن التي سبقتها بقطيعة تنظيمية[1].

ومنه نمو المؤسسة ليس ظاهرة خطية متواصلة، بل هي منقطعة وتتعرض لأزمات وتحولات؛ إن تغيير الحجم أو نموه يترافق مع تغير في طبيعة المؤسسة؛ ومنه فإن هذه التحولات تعكس القفزات النوعية للمؤسسة المرافقة لنموها؛ فالتغيرات الكمية في الحجم تُحدِث تغيرات في طبيعة المؤسسة.

رغم أن هذه الأعمال ركزت على موضوع الحجم والنمو، واعتمدت على التقسيم حسب معيار الحجم؛ لكن لم تثبت أي دراسة أن هذا المعيار هو المسؤول الرئيسي الذي يؤثر بالدرجة الأولى على تطور وطريقة عمل المؤسسة، مقارنة بعوامل أخرى. كما أنه لا يوجد إجماع حول نموذج نمو واحد، والتقسيم على أساس الحجم يعتمد على حدود غير واضحة؛ كما أن ما تحققه المؤسسات من نمو يختلف من مؤسسة لأخرى، لذلك إذا كانت نماذج النمو نسبية، فلا يمكن الاعتقاد بتعميم حدود حرجة معروفة؛ ومنه عتبات التميز غير واضحة؛ بما في ذلك الحدود التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة[2].

2- التأسيس (1975م-1985م): بدايةً من منتصف السبعينيات تزامن تياران مختلفان متخصصان في التحليل حصريا في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من جهة تيار التميز أو الخصوصية (La spécificité)؛ الذي يسلط الضوء على خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويقترح نظرية محددة؛ فهو يرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوعا للبحث، في المقابل يسعى تيار التنوع (La diversité) إلى وضع تصنيفات بهدف ترتيب وتقسيم عدم التجانس الذي يطبع عالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه فهي مجال للبحث.

2-1- تيار التميز(La spécificité): تتغذى أطروحة التميز على الاختلافات الكثيرة الموجودة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة؛ وهذا يعد دليلا كافيا على اختلاف طبيعة إحداهما عن الأخرى، وليس حجمها فقط؛ لكن في المقابل وبنظرة فاحصة أكثر، يُلاحظ أنه لا يمكن الحكم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا من خلال الاختلافات مع المؤسسات الكبيرة؛ ومنه فهي تأخذ شكلا مميزا فقط مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ومنه لا يعد هذا التيار أطروحة في حد ذاته، بل يبقى نسبيا ومرتبط بالمؤسسات الكبيرة. ويمكن تجسيد ما يعتقد به أصحاب تيار التميز في الشكل رقم(2-1).

---

1 يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص 9.

2Olivier TORRES, **Pour une Approche……, Op.Cit**, p19..

الشكل رقم (2-1)

تيار تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة

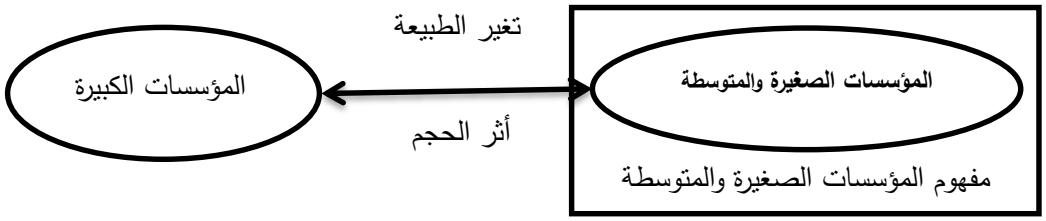

المصدر: Olivier, TORRES. (1997)**, Pour Une Approche Contingente De La Spécificité De La PME, Revue International PME**, V 10, N°2, p21.

من خلال الشكل أعلاه رقم (2-1)، يتضح أن هذا التيار يجمع كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كتلة متجانسة ومتميزة عن المؤسسات الكبيرة، وهذا ما يجعل هذا التيار محصورا في فكرة المقارنة فقط؛ لأنه يدرس موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون طرح إمكانية تميزها عن المؤسسات الكبيرة بخصائص قد تنفرد بها؛ كما أن التجانس الذي يفترض في كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير واقعي؛ فهي تختلف من بلد إلى آخر ومن نظام إلى آخر.

2-2- تيار التنوع(La diversité): عند الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط، يظهر صعوبة جمعها في نموذج واحد، ولذلك فقد قدم هذا التيار نموذجا بيانيا مختلفا عما جاء به تيار التميز؛ والذي يمكن توضيحه في الشكل رقم(2-2).

الشكل رقم (2-2)

تيار تنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

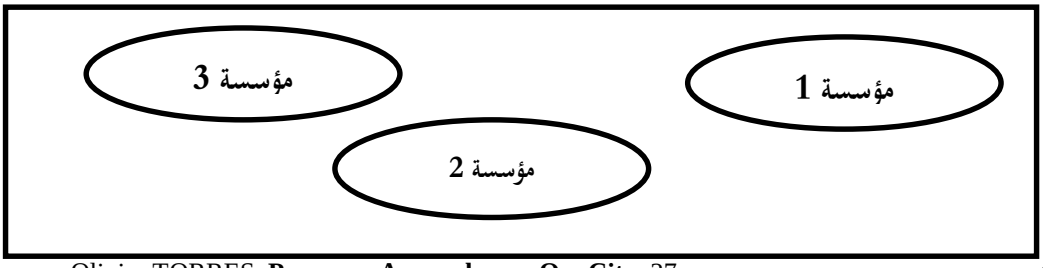

المصدر: Olivier TORRES**, Pour une Approche ...., Op. Cit,** p27.

من خلال الشكل رقم (2-2)؛ يُلاحظ أن هذا التيار يتمتع باستقلالية كبيرة عن المقارنة بالمؤسسات ذات الحجم الكبير، فالأمر أصبح متعلق بالبحث والتقييم لتنوع هذا الصنف من المؤسسات في حد ذاته؛ لكن قد لا يسمح هذا التنوع باستنتاج وتعميم النتائج المتوصل إليها حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ونتيجة تطور البحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ظهرت تقاطعات بين هذين التيارين المتعاكسين (التعميم عكس النسبية والتميز عكس التنوع)؛ والتي يمكن تمثيلها من خلال الشكل رقم (2-3).

الشكل رقم(2-3)

تقاطعات تيارات البحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

	التنوع	التميز
التعميم	أ	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع
النسبية	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجال	ب

المصدر: Olivier TORRES**, Pour Une Approche ....., Op. Cit,** p29.

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ وجود مربعين إضافيين أ و**ب**، واللذين يمثلان الإضافات التي جعلت البحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمتد أكثر فأكثر؛ وهذا ما سيتم توضيحه.

3- **تيار التوليف (Courant de synthèse):** وكان ذلك منتصف سنوات الثمانينيات من القرن العشرين، تميز هذا التيار بإدخال التنوع في إطار تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي ذات خصائص مرنة لكنها موحدة تقريبا؛ وعليه تعدد أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يخرج إطلاقا عن إطار تميزها؛ لذلك تم وضع هذا التيار في المربع "أ" فهو مسار تعميمي؛ فالتنوع يعكس الاختلاف في درجة الخصائص؛ لكن في إطار تعميم أطروحة التميز، ومنه تغير الدرجة لا يعني تغير الطبيعة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن توضيح هذه النظرية في الشكل رقم (2-4).

الشكل رقم (2-4)

تيار التوليف

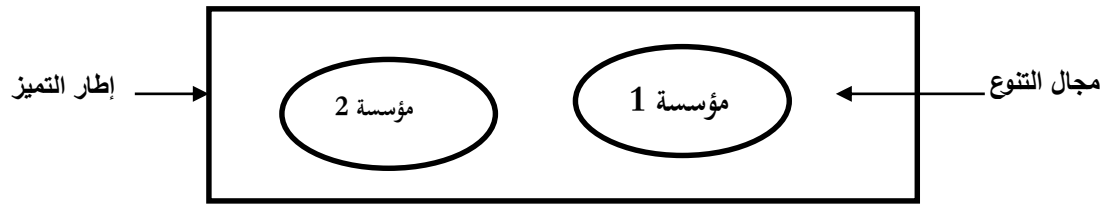

المصدر: Olivier TORRES**, Pour une Approche ...., Op. Cit, p31**

4 - تيار فقدان الطبيعة (Courant de dénaturation): حتى تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوعا حقيقيا للبحث، لابد من تحديد تعريف لها، وإلا فإن أطروحة التميز نسبية ولا يمكن تعميمها؛ ومنه يجب معرفة العوامل والمحيط أو الإطار الذي تفقد خارجه هذه المؤسسات خصوصيتها[1] . وتعود أسباب ظهور هذا التيار إلى "التدويل"، الذي أحدث صدمة، فهو يفرض تغيرات عميقة في طريقة عمل المؤسسة، خاصة إذا كانت صغيرة، في وقت كان يعتقد الباحثون أن هناك تناقضا بين نشاط التصدير والطبيعة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1 Olivier, TORRES.(01-03 Juin1997), **Le Management Stratégique En PME: Entre Spécificité Et Dénaturation**, VIème conférence d'Association internationale de management stratégique, Montréal, p10.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

كما أن الكثير من الدراسات أكدّت أن الخصائص التقليدية متعلقة بحساسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاه طرق التمويل؛ لكن فتح رأس مال هذه المؤسسات سواء عن طريق رأس المال المخاطر أو الولوج للأسواق الثانوية، ساهم في تقليص خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيّر بشكل جذري طرق التمويل التقليدية لها، ومنه فقدان هذه المؤسسات جزءا كبيرا من الخصوصية التي كانت سائدة؛ وهكذا اتفقت هذه الأعمال على توضيح أن تغير بعض الظروف أو تطورها يجعل من مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدي غير صالح، أو يخضع لتغيرات عميقة؛ لكن في المقابل هم يؤيدون ضمنيا أطروحة تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم أنهم لا ينطلقون في ذلك من الفكرة الأساسية ذاتها، والمتمثلة في الحجم[1]. ويمكن توضيح هذا التيار من خلال الشكل رقم (2-5).

الشكل رقم (2-5)

تيار فقدان الطبيعة (التنوع ونسبية التميز)

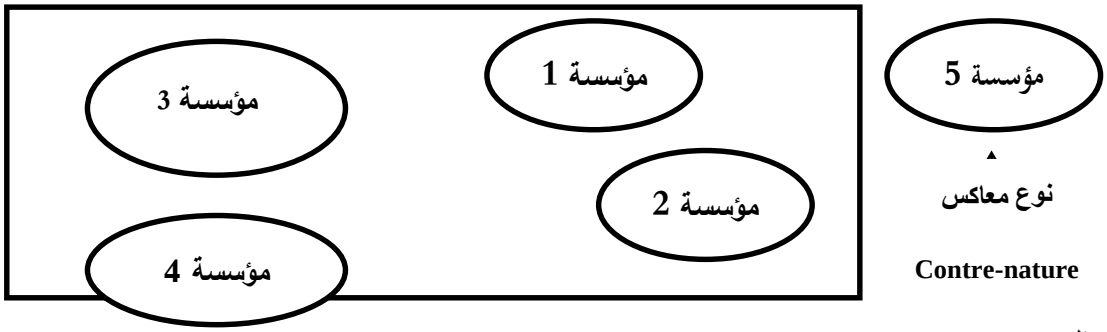

المصدر: Olivier TORRES, **le management stratégique en PME: Entre spécificité et Dénaturation**, VI conférence de l'Association internationale de management stratégique, Montréal, Juin 1997, p10

التبرير لهذا التيار يقوم على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعاكسة (Anti- PME)؛ والتي تُعرَف على أنها مؤسسة صغيرة الحجم تكتسي الخصائص العكسية للمفهوم التقليدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ كما عرفها (P.A.Jalier) "يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعاكسة؛ بأنها مؤسسة صغيرة الحجم تتمتع بدرجة كبيرة من اللامركزية والتخصص، تعتمد على استراتيجية طويلة المدى، وتستعمل أنظمة معلومات داخلية وخارجية معقدة ومنظمة، يتعدى نشاطها إلى الأسواق الدولية."[2]

يُلاحظ أنه خلال السبعينيات والثمانينيات أصبح مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محددا ومعمما، لكن خلال التسعينيات تحول إلى مفهوم غامض ونسبي.

1 Olivier TORRES, **Le Management stratégique en PME, Op.Cit,** p10 .
2 **Ibid**, p12.

وهذا التطور يتطابق تماما مع منطق الاكتشاف العلمي كما وصفه (Popper) عام 1973م" في البداية يجب علينا إتباع نظرياتنا الخاصة، لأنه دون نظرية لا يمكن الانطلاق، ثم بعد ذلك يجب أن نعتمد أكثر على انتقاد ما سمح لنا بالانطلاق ونستبدله بعناصر ملائمة أكثر اعتمادا على مقترحاتنا التي مكنتنا من التعلم ". هذا النوع من الاقتراح والمراجعة النقدية كان موجود في المراحل الثلاثة التي تطرقت للبحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ في كل مرحلة من مراحل التعميم النظري تتبعها مرحلة نقدية تكون أكثر دقة من المرحلة التي سبقتها[1].

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وقتنا الراهن تتعامل مع ظروف بيئية تتسم بالديناميكية وسرعة التغيير وحدته، وإزاء هذه البيئة المتغيرة وجب على القائمين عليها تبني استراتيجيات تسمح لها بمواجهة التهديدات البيئية والمحافظة على موقعها التنافسي وتطويره. ولعل من أهم مصادر الميزة التنافسية التي يمكن أن تحقق هذا الرهان لهذا النوع من المؤسسات طبيعة العروض التي تقدمها للزبون، وهذا ما يستلزم على المشرفين عليها تبني مداخل تغييرية تمكنها من ذلك، إلا أن التعديل الجزئي في العمليات قد لا يأتي بنتائج تحقق لهذا النوع من المؤسسات الموقع التنافسي المستهدف، لذلك لابد من إعادة التفكير بشكل جذري في العمليات المختلفة التي تتم في المنظمة، وإعادة تصميمها بالاعتماد على استراتيجية للتغيير.[2]

وعليه يمكن القول بأن الهدف من تطور البحث في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التعريف بخصائصها، واثبات أنها نوع قائم بحد ذاته لها مميزاتها التي تجعلها مختلفة عن غيرها من المؤسسات ذات الحجم الكبير؛ ورغم أنها تمثل فيما بينها كتلة متجانسة؛ فقد تتفاوت فيها درجة الخصائص؛ لكنها لا تخرج عن طبيعة المؤسسات ذات الحجم المحدود التي صارت تتمكن في بعض الحالات من أداء أدوار وولوج أسواق كانت حكرا على المؤسسات الكبيرة فقط، ومنه الحجم الصغير لهذه المؤسسات لا يعني دائما البساطة والدور المحدود والامكانات المتواضعة.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من السمات والخصوصية التي تميزها عن المؤسسات الأكبر منها حجما، كما أنها تمارس وظائفها بطريقة مختلفة عنها، ويعود ذلك إلى صغر

1 Olivier TORRES**, Le Management stratégique en PME….., Op.Cit,** p12 .

2 قاسمي، كمال. (2012)، **دراسة إمكانية تطبيق مدخل إعادة الهندسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: بالتطبيق على 30 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،** جامعة محمد بوضياف. المسيلة، ع8، ص50.

حجمها وسيادة الطابع الفردي في التعامل سواء داخل المؤسسة أو خارجها، ما قد يؤثر بشكل ايجابي أحيانا وسلبي أحيانا أخرى.

أولا – خصائص متعلقة بالمؤسسة: وترتبط هذه الخصائص بنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1-الملكية الخاصة من قبل شخص أو عدة أشخاص: تخضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ملكيتها لشخص واحد أو عدة أشخاص، وهذا ما تناوله (E.F.Schumacker) في كتابه (Small Is beautiful)، حول مسألة الملكية في المشروع الصغير؛ حيث يرى أن:

– الملكية الخاصة من قبل شخص أو بعض الأشخاص في المشروع الصغير، مسألة طبيعية ومثمرة وعادلة.

– الملكية الخاصة من قبل شخص ما أو بعض الأشخاص في المشروع المتوسط، تصبح إلى حد ما غير لازمة من الناحية الوظيفية.

– الملكية من قبل شخص ما أو بعض الأشخاص في المشروع الكبير مسألة غير منطقية.[1]

ومن نتائج الملكية الخاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعزيز الروابط العائلية بين الأفراد؛ إذ يُلاحظ أن مُلّاك هذه المؤسسات هم على الأغلب أبناء أسرة واحدة؛ ما يوفر فرص عمل لأفرادها من الرجال والنساء كباراً وصغاراً؛ وهذا يعكس ارتباط الجانب الاقتصادي بالجانب الاجتماعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ كما أن هذا الأمر يسهم في تعبئة المدخرات العائلية بشكل قد لا يتحقق بطريقة أخرى[2]؛ خاصة وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب موارد مالية ضخمة لإنشائها. كما قد يترتب على الملكية الخاصة من قبل شخص واحد للمؤسسة عدم إمكانية الفصل بين الملكية والإدارة؛ ومنه تتأثر القرارات الخاصة بالمشروع بشخصية مالكها (أو مُلّاكها)[3]؛ كما أن العلاقة العائلية التي تجمع بين مُلّاك وعمال المؤسسة ينتج عنها انصهار العاملين مع أصحاب المؤسسة وهذا يساهم في الآتي:

---

1 هل لن، سبنسر. (1989)، **منشآت الأعمال الصغيرة اتجاهات في الاقتصاد الكلي**، ترجمة: صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص37.

2 عبد الرحمن، يسري أحمد. (1996)، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص27.

3 هالة، محمد لبيب عنبة. (2002)، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي: دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة**، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة ،ص22.

– حسن اختيار الأفراد اللازمين من حيث الخبرة والتأهيل.

– سهولة إسناد الوظائف للأفراد المناسبين ومنحهم الصلاحية اللازمة والثقة بهم.

– الرغبة في تطوير المؤسسة والإنجاز تعد الدوافع الحقيقية للعمل الجدي؛ وليس بدافع الخوف من العقاب الذي يمارسه ملاك المؤسسات الكبيرة على عمالهم.

– اعتبار العمال شركاء في المصير فنجاح المؤسسة هو نجاح لهم جميعاً وفشلها ضرر عليهم جميعاً.[1]

في المقابل قد تؤدي العلاقات العائلية إلى انخفاض إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة عدم تشغيل أي عامل خارج النطاق العائلي رغم وجود ضعف في مستوى العمال القائمين عليها، أو أن المالك يستغل ملكيته للمؤسسة في فرض قراراته وأسلوب تسييره دون الرجوع على عماله؛ حتى وإن كانت مجحفة في حقهم.

2– **اتساع انتشارها الجغرافي:** يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق انتشارا واسعا داخل الرقعة الجغرافية للبلد، على أطراف القرى والمدن الصغيرة والكبيرة على حد سواء، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتركز في المدن الكبرى بسبب حاجتها إلى حد معين من البنية التحتية[2] لذلك تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توسعا كبيرا وملحوظا، خاصة منذ العشريات الثلاث الأخيرة من القرن العشرين، فهي تمثل حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 95% من مجموع المؤسسات، وتساهم بما يقارب 50% من الناتج الداخلي الخام للدول المتقدمة[3].

3–المرونة: تمتاز أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة، فهي قادرة على تغيير وتعديل نشاطاتها التجارية سواء في حالة الرواج أوفي حالة الكساد، وترتفع وتيرة المرونة في المؤسسات أقل حجما، حيث يكون بمقدور مالكها اتخاذ قرارات بشكل سريع واستباقي، كما أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعمل على تكييف نشاطاتها من خلال معطيات السوق المتوفرة؛ ما يؤمن لها الصمود في الأسواق الضيقة، وتستمد هذه المؤسسات مرونتها من طبيعة الملكية التي تمثل

---

1 عزام، سليمان. (2004)، **المشكلات التمويلية في المشروعات الصغيرة: دراسة حالة سورية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، ص21.

2 رامي، زيدان. (2005)، **تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية: دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 18.

3 نوال، مرزوقي. (2010/2009)، **صعوبات حصول المؤسسات الصغيرة المتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و 14000: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 23.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

عاملا حاسما، فالمالك أو المُلّاك(المحددون)، هم المُسيّرون ويتحملون المسؤولية كاملة في اتخاذ القرارات الروتينية والاستراتيجية سواء كانت إدارية أو مالية[1]. وتتمثل قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المرونة والتكيف مع المستجدات في الآتي:

– القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التحويل لمواجهة تغيرات سريعة أو عميقة دون تردد؛ ما يساعدها في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية.

– زيادة القدرة على التجديد والابتكار خاصة في فنون تمييز السلع والتعبئة والتغليف بسرعة حسب حساسيات السوق بشكل يتفوق على نظيره في المؤسسات الكبيرة.

– سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وارتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المؤسسة وبالتالي سهولة اتخاذ القرار.

– سهولة تحويل المؤسسة لسيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة قصيرة، فهي تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات واتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.[2]

4– **ارتفاع معدلات الإنشاء والإفلاس:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة الإنشاء وارتفاع معدلات الفشل والإفلاس، وتعود أسباب سهولة الإنشاء إلى العوامل الآتية:

– صغر حجم رأس المال وسهولة إعداد المباني وتركيب خطوط الإنتاج من آلات ومعدات.

– سهولة تحضير مستلزمات التشغيل من مواد خام وغيرها.

– قصر وقت إعداد دراسات تأسيسها، بما فيها دراسة الجدوى، وانخفاض إجراءات التكوين والتكاليف الإدارية المتعلقة بها.

أما ارتفاع معدلات الإفلاس، فترجع إلى سوء الإدارة والناتج عن العوامل الآتية:

– نقص الكفاءة والوقوع في الأخطاء بسبب الخبرة المتواضعة سواء فيما يتعلق بالنشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة، أو فيما يخص الأنشطة المرتبطة بها.

– نقص الخبرة الإدارية والمعرفة الكافية فيما يتعلق بالموارد البشرية.

---

1 سمير، سحنون. (2013/2012)، **فرص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال المخاطر: دراسة حالة المغرب وتونس والجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 31.

2 إدريس محمد صالح، **مرجع سابق**، ص 38.

كما أن غالبا ما يتحلى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلوكيات أقل رشادة، خاصة في مجال التنبؤ والتخطيط للمستقبل، كما يتميزون بثقة وتفاؤل زائدين؛ ما ينعكس سلبا على دقة وصحة قراراتهم[1].

5- **أداة للتدريب الذاتي:** تعد هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارسة أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية؛ ما يزيد في مكتسباتهم من المعلومات والمعارف والخبرات، الأمر الذي يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسساتهم الحالية، ومن ثَم تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا خصبا لخلق وتنمية فئة المنظمين التي تمثل أساس زيادة الاستثمارات الناجحة وتوسيع فرص التنوع في المقدرة الإنتاجية[2].

6- **التخصص:** تبحث هذه المؤسسات عادة عن سوق تستطيع أن تتميز في خدمته مثل المؤسسات التي تخصصت في إنتاج أدوات التجميل للسود في أمريكا مما أكسبها ميزة تنافسية؛[3] وبما أن الجودة والدقة هما قرينتا التخصص وتركيز العمل؛ فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفق أذواق المستهلكين وتغيرها في المدى القصير، ويساعدها في ذلك وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والاستعداد للتضحية وتحمل المخاطر رغبةً في الإنجاز وتحقيق الاسم التجاري مع الشهرة؛ ما يؤدي لزيادة الأرباح نتيجة زيادة رقم الأعمال وحجم المبيعات[4].

7- **غلبة الطابع المحلي:** يغلب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطابع المحلي، ويحكمها في ذلك ما يأتي:

- مواجهتها لسوق محدودة وفق رغبات محدودة لعدد مميز ومحدود من المستهلكين؛ ما يسمح بتغطية سريعة للسوق.

- قدرتها على إشباع حاجات مناطق بعيدة عن السوق من خلال الاتصالات المباشرة والنشطة لصاحب المؤسسة وأيضا بسبب الأسعار التنافسية مقارنة بالمنافسين الكبار.

1 نوال مرزوقي، **مرجع سابق**، ص 23.

2 إدريس محمد صالح، **مرجع سابق**، ص38-39.

3 صباح شاوي، **مرجع سابق**، ص 154.

4 إدريس محمد صالح، **المرجع نفسه**، ص39.

– تقديمها سلعا وخدمات لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة في صورة أحجام وعبوات مناسبة بأسعار مناسبة، كما تتبع أسلوب البيع الآجل بأمان نسبي لقدرتها على معرفة ظروف عملائها وإمكاناتهم المادية نتيجة الاتصال المباشر والدائم معهم[1].

ثانيا – خصائص متعلقة بوظائف المؤسسة: تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مختلف الوظائف التي تمارسها أي مؤسسة؛ إلا أن الخصائص العامة التي تم تناولها تنعكس على نشاطها ووظائفها سواء بشكل إيجابي أو سلبي. ويمكن توضيح ذلك في النقاط الآتية:

1–الجمع بين الملكية والتسيير: في إطار الجمع بين الملكية والتسيير تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية الإدارية والتنظيمية بالعديد من الخصائص، أهمها:

1–1–**المركزية:** تأخذ إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطابع الشخصي لملاكها الناتج عن حضورهم الدائم والمُكثف[2]، ويمكن شرح هذه المركزية عن طريق البعد العاطفي بين المسير والمؤسسة، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من المُقَاوِلين، وهما:

* المقاول**PIC** (Pérennité- Indépendance- Croissance)(استمرارية–استقلالية–نمو): هذا المقاول يعتمد على التمويل الذاتي الذي غالبا ما توفره العائلة والأقارب، وهذا تحسبا من مخاطر المديونية من جهة وتفضيله للاستقلالية في اتخاذ القرارات من جهة أخرى.

* المقاول**CAP** (Croissance-Autonomie- Pérennité)(نمو- استقلالية- استمرارية): يكون الشغل الشاغل لهذا النوع هو كيفية توسيع حصته السوقية والمحافظة على استقلالية الإدارة في الوقت نفسه، بل هو أكثر توجها نحو مشكلات السوق.[3]

لكن في المقابل قد تقف هذه المركزية في طريق اتخاذ قرارات تخص النواحي التشغيلية البسيطة، فالمالك المدير قد لا يحيط بكافة الجوانب نظرا لإمكانياته المحدودة مع نمو حجم المؤسسة وتوسع نشاطها، وهذا قد يؤدي إلى فشلها[4].

1–2– **بساطة الهيكل التنظيمي:** يتميز الهيكل التنظيمي بمستوى تعقيد أقل ما هو عليه في المؤسسات الكبيرة؛ ما يسهل عملية اتخاذ القرارات فهي تتفادى عملية التخطيط وعادة ما يُتخَذ فيها القرار وفق ثلاث خطوات رئيسية حدس، وقرار وفعل؛ ما يجعل الاستراتيجية بسيطة ومرنة[5].

---

1 إدريس محمد صالح، **مرجع سابق**، ص39.

2 نوال مرزوقي، **مرجع سابق**، ص25.

3 Mansour DECHERA**, Op.Cit**, p25.

4 نوال مرزوقي، **المرجع نفسه**، ص25.

5 Mansour DECHERA**, Ibid**, p26

1-3-**بساطة نظام المعلومات***: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الحوار أو الاتصال المباشر داخليا، أما خارجيا؛ فإن المسير في المؤسسة الصغيرة يعتمد على معرفته المباشرة باحتياجات وأذواق العملاء، لذلك تجد أن إدارة المعلومات لا تزال غير مدمجة في عمق استراتيجية الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع لخصوصية التسيير الخاضع لمبدأ القرب أو الجوارية[1].

1-4-عفوية التخطيط: يكون التخطيط متسما بشيء من العشوائية والذاتية، وحتى الميزانيات التقديرية تعد بارتجالية، لأن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقد نظاما محاسبيا ونظام تسيير مالي دقيق؛ كل ذلك يمكن تفسيره بقرب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من أسواقها وعملائها لذلك فإن العملية التخطيطية تكون مرنة وسريعة ولا تستدعي الكثير من الرصانة والتأني[2].

1-5- مرونة الرقابة: تتم الرقابة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فردي؛ من خلال قيام المالك بالملاحظة والتواصل المباشر مع العمال، وتصحيح مسار العمل بمرونة أكبر؛ لكن قد يكون ذلك غير فعال في بعض الأحيان لعدم اعتماده على أسس علمية، وهذا راجع أساسا لاعتبارات التكلفة التي قد تتحملها المؤسسة الصغيرة فيما لو اتبعت نظام رقابة يعتمد على الأسس التكنولوجية الحديثة.

1-6- استراتيجية حدسية: غالبا ما تخضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسياق محيطها، وتتبنى نشاطاً استراتيجياً، رد فعلي دفاعي وطارئ، وذلك بسبب إمكانياتها التي لا تسمح بتبني استراتيجيات معتمدة؛ رغم المرونة التي تسمح لها بالمناورة في هذه الظروف؛ إلا أن ذلك لا يعطيها فرصة تحديد استراتيجية واضحة وثابتة، وهذا يجعل مدى الاستراتيجية في هذه المؤسسات قصيرا، خاضعة لنظرة المالك المسير الذي يستطيع أن يلتمس تغيرات المحيط، ويكشف فرصه وتهديداته، دون أن يكون كفؤا لتقديم الأسباب، وعليه فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على الحدس الاستراتيجي بدل التخطيط الاستراتيجي الذي يغلب عليه الطابع الظني وغير الرسمي والمرونة وسهولة التغيير.[3]

---

*هو مجموعة من الاجراءات التي تتفاعل مع بعضها البعض بغرض معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات يمكن أن تستخدم لغرض صنع القرار، للمزيد أنظر: محمد، بن أحمد تركي السديري. (2010/1431)، **نظم المعلومات الادارية: مدخل إلى نظم المعلومات مفاهيم أساسية**، جامعة الملك سعود، ص 4.

1 مراد، مرمي. (2010/2009)، **أهمية نظم المعلومات كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة حالة شركة Chiali Profiplast بسطيف**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص 73-74.

2 صباح شاوي، **مرجع سابق**، ص 158.

3 **المرجع نفسه**، ص ص 160-161.

2- تميز أساليب الإنتاج المستخدمة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار بالآتي:

- تستوعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة أكبر من قوة العمل بالإضافة إلى خلق فرص عمل أكثر، وهذا نتيجة استخدامها لتقنيات مُكثفَة للعمل نسبياً من وجهة؛ والنمط الاجتماعي المرتبط بنشاطها من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء من وجهة أخرى.[1]

- ارتفاع نسبة رأس المال عن حقوق أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جانب الخصوم وانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية؛ ما يتيح لها الدخول والخروج من السوق وسهولة التحويل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة وبخسائر منخفضة غالباً[2].

- عدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة وبساطة العمل والتدرب عليها وانخفاض نفقات الصيانة ومشكلات الأعطال المتعلقة بذلك، والاعتماد على الخامات المحلية وهذا لانخفاض سعرها وتوفرها في الأسواق المحلية وعدم قدرتها على استيراد هذه الخامات نظراً لارتفاع تكلفتها[3].

- قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتشغيل الطاقة الإنتاجية كاملة وهذا لتحقيق أكبر حجم إنتاج ممكن لأنها تتسم بمحدودية الحجم مقارنة بالكبيرة[4]. ومنه فمن النادر أن تتمكن واحدة من هذه المؤسسات أن تحتكر السوق؛ لذلك تظل حالة المنافسة عالية بشكل عام[5]، ولا أحد يستطيع إنكار دور المنافسة في تحقيق التطور الاقتصادي من خلال الابتكار والتجديد بهدف تحقيق شعور الرضا عند المستهلك وإشباع حاجاته وتلبية رغباته.

- تعود الكثير من براءات الاختراع لأفراد أغلبهم يعملون في المؤسسات الصغيرة، كما أنها تتعرض للتجديد والتحديث بهدف زيادة الأرباح التي تعد حافزاً يدفع للعمل أكثر؛ في حين تركز المؤسسات الكبيرة على المنتوج الذي طلبه مستمر ويمكن التنبؤ به، لتترك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجات التي تنطوي على مجازفة أكبر ويستغرق بيعها زمنا أطول؛ لذلك يتعرض هؤلاء للإفلاس

---

1 نوال مرزوقي، **مرجع سابق**، ص27.

2 فريد، راغب النجار. (1999)، **إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة دليل رجال الأعمال والمهن الحرة والاستثمارات الخاصة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص7.

3 مجدي، عبد الله شرارة. (2001)، "**أهمية تكامل الصناعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة: دراسة حالة مدينة العاشر من رمضان**"، **مجلة آفاق اقتصادية**، مج22، ع85، اتحاد غرف التجارة والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، ص67.

4 إدارة البحوث. (تشرين الأول 1994)، **واقع المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية**، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض، ص 17.

5 عبد الرحمن يسري أحمد، **مرجع سابق**، ص ص25-26.

عدة مرات مما يدفعهم في كثير من الأحيان إلى بيع ابتكاراتهم إلى شركة أكبر قادرة على تمويل العملية. وهذا ما أثبتته دراسة ويليامسون (Williamson) عام 1975م، أن أنشطة البحوث والتطوير تحتاج إلى رصد مبالغ كبيرة بسبب ارتفاع مخاطر الوصول إلى اختراعات أو تحسينات قابلة للتطبيق.[1] وهذا يتعارض مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صغر حجمها وانخفاض طاقتها الإنتاجية وقدرتها التمويلية وتنظيمها الإداري.

– تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض طاقتها الإنتاجية؛ ما يؤدي إلى انخفاض وفورات الحجم مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، غير أنها يمكن أن ترفع من إنتاجيتها إذا حاولت الاستفادة من وفورات التجمع لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تنجح في مدن صناعية حديثة تحقق من خلالها تكامل في النشاط الاقتصادي خاصة وأنها تعتمد على مبدأ تقسيم العمل[2].

4-الخصوصية المالية والمحاسبية: ترتبط خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب المالي والمحاسبي بكيفية توفير وإدارة الموارد المتاحة والقواعد المحاسبية التي تترجم ذلك، ويمكن توضيح ذلك في النقاط الآتية[3]:

– تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على موارد مالية قليلة، تكون في الغالب من مصادر داخلية بسبب صعوبة الحصول على تمويل خارجي؛ لذلك تفضل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القروض الصغيرة أو التمويل غير الرسمي؛ حتى وإن كانت تكلفته مرتفعة مقابل تحقيق استقلالية أكبر؛ إلا أن ذلك يؤدي إلى عدم القدرة على تكوين احتياطات مالية بهدف التوسع.

– لا يكون في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فرقا بين صندوقها وسيولة مالكها؛ فحتى لو كانت الأرباح عالية قد يقوم صاحبها بسحب البعض منها لتلبية حاجاته المعيشية على حساب حاجة المؤسسة، ما يجعلها ضعيفة من الناحية المالية وغير واضحة في عمليات التقييد المحاسبي؛ كما أن عملية إدماج الموارد المالية وموارد المُسيِر، تبين أن خطر العمل يعود إلى الخطر الشخصي، لعدم وجود قيمة مالية منفصلة، ومنه إفلاس المؤسسة يعني إفلاس المالك.

– تتكبد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكاليف عالية سواء في العملية الإنتاجية أو الإدارية، فهي لا تستفيد من اقتصاديات الحجم ومزاياه، كما أن نسبة المصاريف الإدارية إلى المصاريف العامة تكون أكبر في هذه المؤسسات؛ ما يرفع من التكاليف الإجمالية.

---

1 رامي زيدان, **مرجع سابق**، ص17.

2 إدارة البحوث، **مرجع سابق**، ص17.

3 عمر بن جيمة، **مرجع سابق**، ص ص 136-138.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

– تتميز دورة حياة المؤسسة الصغيرة بقصرها، وقد تؤدي أسباب بسيطة لنهاية نشاطها، مثل استقالة موظف أساسي أو خسارة زبون مهم وهذا راجع لهشاشتها؛ لكن قد يكون لهذا القصر جوانب ايجابية، خاصة من الناحية المالية حيث يمكن استرداد رأس المال المستثمر في المشروع في ظرف قياسي، نظرا لصغر حجم الاستثمارات ومنه قصر دورة الإنتاج وسهولة تسويق المنتجات.

– تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل سلبي بسبب القوانين الضريبية، فهي تساهم في امتصاص نسبة كبيرة من الأرباح المحققة، وبالتالي التقليل من فرص تكوين احتياطي مالي.

– اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على محاسبة بسيطة في التقييد تعكس افتقار المُسير للخبرة المالية والمحاسبية؛ إلى جانب تجنبه الاعتماد على محاسبين تفاديا لتكاليف أخرى.

لكن؛ أصبح من الضروري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن لا تبقى منغلقة في إطارها التقليدي، فمعظم المفاهيم الإدارية التقليدية استُبدِلَت بمفاهيم حديثة، وطرق الإنتاج تطورت بسبب استخدام التكنولوجيات الحديثة، حتى بالنسبة للحرف والأنشطة التقليدية، وذلك حتى تضمن البقاء والاستدامة، خاصة بعد تحسن متطلبات الدخول إلى البورصة في الدول الصناعية بسبب الإدارة الحكيمة للفاعلين فيها، أصبح من الممكن تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية رغم صغر حجمها في سوق كان يقتصر تمويله إلى وقت قريب على كبرى المؤسسات[1].

رغم الخصائص المذكورة أعلاه؛ إلا أنه بإمكان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تمتلك خصائص متطورة ترقى أو تفوق مستوى مثيلاتها في المؤسسات الكبيرة، خاصة مع الانتشار الكبير للتكنولوجيا وتنوعها وانخفاض تكلفتها، كما أن ما يشهده الواقع من ظهور للتحالفات واستراتيجيات الاندماج؛ من شأنها أن تطور هذه الخصائص وأساليب تسييرها بأساليب تنظيمية قريبة لما هو مطبق في المؤسسات الكبيرة، وهذا سيؤدي إلى التقليل من اللارسمية، وتقوية الوضوح والتخفيف من المركزية، وهنا تظهر المؤسسة الصغيرة المعاكسة التي تملك سمات المؤسسة الكبيرة، لكنها تبقى صغيرة الحجم.

كما باتت مسألة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسألة داخلية تخص كل اقتصاد وكل مرحلة يمر بها ذلك الاقتصاد، فإدراج عدد من التعريفات قد يعطي نظرة سطحية عن هذه المؤسسات ولا يعكس جوهر خصوصيتها، خاصة وأنه قد يمكن تغييره لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو تشريعية، لذلك تم الاهتمام أكثر بالخصائص التي تكاد تكون مشتركة ومتجانسة بين هذه المؤسسات في الكثير من الدول التي تتخذ نظاما اقتصاديا واجتماعيا واحدا، كما أن تناول تاريخ وجود

1 Olivier, TORRES.(2003), **A French Perspective of Research on Small Business: Denaturation And Proximity**. 17th conference of European council of small business (ECSB), Rent XVII, Bologna.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور البحث فيها أوضح بعض الجوانب المهمة التي تستأثر بها هذه المؤسسات دون غيرها من المؤسسات خاصة الكبيرة. ولتسليط الضوء أكثر على هذه المؤسسات سيتم تناول دورها في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، من خلال ممارستها للمسؤولية الاجتماعية وفق ما يناسبها، رغم ما تواجهه في ذلك من مشكلات.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثاني: أهمية تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة والمشكلات التي تواجهها

منذ مطلع منتصف السبعينيات من القرن الماضي تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والمتطورة؛ حيث باتت تمثل نسبة معتبرة من عدد المشروعات الاقتصادية الموجودة في العالم وتوفر فرص العمل في مختلف الأنشطة، وتساهم في الإنتاج العالمي للسلع والخدمات، وتسهم حتى في التجارة الخارجية من خلال التصدير، وهذا يجعلها حلا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية باعتبارها أكثر قربا وانتماء لبيئتها خاصة المحلية.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة

إن امكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المادية والمعنوية المختلفة تهيؤها لأن تؤدي دورا استراتيجيا في إطار تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، إذا توفرت البيئة المناسبة لذلك. ويمكن توضيح هذا الدور فيما يأتي:

أولا- الدور الاقتصادي: ويقصد بهذا الدور كل نشاط اقتصادي يؤديه المشروع الصغير داخل أو خارج الدولة بهدف إشباع احتياجات المجتمع من خلال تحقيق فائدة اقتصادية، بمعنى أن هذا النشاط له قيمة اقتصادية يمكن قياسها أو تقديرها[1]. ويمكن حصر هذا الدور في النقاط الآتية:

1- جذب المدخرات للاستثمار: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالاً خصبا لتشجيع الادخار المحلي؛ ومنه فهي أكثر جاذبية لصغار المدخرين والذين يميلون إلى إنشاء استثماراتهم الخاصة والإشراف عليها بأنفسهم وهنا يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على استغلال الموارد المحلية في استثمارات مُنتجَة بدل تبديدها في أوجه الإنفاق الترفي.

2- دعم المؤسسات الكبيرة: وذلك من خلال الصناعة المغذية؛ التي هي عبارة عن مؤسسات مستقلة أو مصانع أصغر حجماً تغذي الصناعات الكبيرة بما تحتاجه من كميات وبالأسعار والجودة والتوقيتات المتفق عليها؛ وهذا ما يحقق تكاملاً بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ويأخذ هذا التكامل شكلين هما:

أ- التكامل المباشر: أو المقاولة من الباطن؛ والتي يقصد بها تلك الوظيفة التي ترتبط من خلالها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحركية المؤسسات الكبيرة، مشكلة تجمعات عنقودية؛ حيث تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمان بقائها من خلال تخصصها في منتجات مدرجة في برنامج

---

1 نجاة، عبد الوالي محمد صالح. (2011)، **دور المشروعات الصغيرة في التنمية المستدامة في اليمن**، رسالة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ص41.

3 إدارة البحوث، **مرجع سابق**، ص20.

إنتاج مؤسسة أو مؤسسات أخرى كبيرة مستغلة في ذلك ميزة توفر اليد العاملة الرخيصة، وقد تأخذ المقاولة من الباطن أشكالا عديدة منها الخدمات، والصيانة. وتكمن أهمية هذا الأسلوب في ضمان تخفيض تكاليف الإنتاج واحترام مواعيد التسليم وتقليل المخاطر عن طريق اقتسامها مع المقاولات من الباطن. ويعد هذا الأسلوب كعنصر من مكونات الاستراتيجية في تنمية القدرة التنافسية[1].

ولإعطاء فكرة عن مدى الارتباط بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة ؛70% من قيمة تكاليف المنتجات النهائية في صناعة السفن ومعدات السكك الحديدية في اليابان يتم التعاقد عليها مع مؤسسات صغيرة، ونحو 65% من تكاليف صناعة السيارات ونحو 35% من تكاليف صناعة آلات الغزل والنسيج ونحو 26% من تكاليف صناعة إنتاج معدات الهاتف، تمثل مشتريات من المؤسسات الصغيرة المتخصصة في إنتاج قطع التجميع في هذا المجال، لذلك يُلاحظ في اليابان أن كل مؤسسة كبيرة تحيط بها عشرات المؤسسات الصغيرة التي تعمل من الباطن وتقدم كلّ عناصر عملية التصنيع البسيطة[2].

ب- **التكامل غير المباشر:** وهو تكامل يتم بصورة تلقائية، ويأتي كنتيجة طبيعية لقوى السوق ومحاولة توفير المنتج بأقل تكلفة ممكنة[3]؛ غير أن هذا التكامل لا يتحقق إلا في حال وجدت المؤسسات الكبيرة أن هذا الأخير يعد فرصة بديلة عن الاحتكار.

3- دعم الصادرات وإحلال الواردات: توجد بعض المتغيرات في عمليات التبادل الدولي تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر مرونة من غيرها، أهمها:

- سرعة تغير مواصفات أي منتوج يتناسب أكثر مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرونة هيكلها كونها تتمكن من اغتنام هذه الفرصة، كما أن التوجه نحو عولمة تكنولوجيا النشر والإفصاح يسمح بتواصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكوين فيما بينها مؤسسات متعددة الجنسيات.

- التوجه نحو التجارة الإلكترونية يتناسب أكثر مع هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها قادرة على الدخول في مشروعات الشراكة بسهولة وبسرعة سواء عن طريق حصولها على الموارد من طرف المؤسسة الشريكة أو دخولها في إطار سلسلة عنقودية[1].

---

1 ميلود، تومي. (17-18 أفريل 2006)، **مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة الشلف، ص ص 1001-1002.

2 رامي زيدان، **مرجع سابق**، ص ص20-21.

3 وفاء، المبيريك وتركي، الشمري. (2006)، **تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها**، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، ص100.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

فعلى سبيل المثال لا الحصر، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 28 ٪ من إجمالي قيمة الصادرات إلى خارج الاتحاد الأوروبي في عام 2017م، فهي قادرة على المنافسة في القطاعات التي تتميز بتكنولوجيا متوسطة إلى عالية، حيث يبدو أن الشركات الكبرى في الاتحاد الأوروبي لديها عيب نسبي في التصدير خارج الاتحاد الأوروبي، كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة من الاتحاد الأوروبي بشكل أقل في إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بالتصدير في الاتحاد الأوروبي مقارنة بالمصدرين من غير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فبحلول عام 2017م ، كانت 70٪ من السلع المصدرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى خارج الاتحاد الأوروبي تنتمي إلى الصناعات التي تتميز بكثافة انبعاثات منخفضة أو متوسطة مقارنة بالسلع المصدرة من غير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي مثلت 53٪. أما عن تصدير الخدمات تشير البيانات المحدودة إلى أن حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبلغ حوالي 40٪ خارج الاتحاد الأوروبي، وعلى هذا النحو، لا يمكن التغاضي عن أهميتها.[2]

4- المساهمة في تكوين الناتج المحلي: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الناتج المحلي بنسب معتبرة في كثير من الدول؛ وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2-1).

الجدول رقم (2-1)

نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النسيج المؤسساتي ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول

الدولة	النسبة من النسيج المؤسساتي	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
ماليزيا	%99.2	%32
اليابان	%99.7	%55.3
ألمانيا	%99.7	%49
الصين	%99	%56
اندونيسا	%99.7	%57

المصدر:

M.Mohd Rosli (and others) ,**Competitive Strategies And Firm Performance: A Competitive Study Of Malaysian And Indonesian Small And Medium Enterprises**, **3rd International Conference On Business And Economic Research**, Indonesia, 12 - 13 March 2012, p462.

1 Al Mahmoud, Al OMAR RADWAN.(1994), **Le Comportement Des PME Françaises Et Le Développement International Motivations, Risques et Stratégies: le Cas Des PME-PMI de Basse Normandie**, Thèse de doctorat, Université de CAEN, France, p28.

[2] Lucian, Cernat, Malgorzata Jakubiak, Nicolas Preillon.(May2020) ,**The Role of SMEs in extra-EU Exports: Key performance indicators,** European commission, p2.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

وليس في الدول المتقدمة فقط، بل حتى في الاقتصاديات التي يسودها الفقر مثل مجتمعات العالم الثالث، إذ يعد إنشاء المشروعات الصغيرة وسيلة ناجعة لتوليد الدخل للعاملين فيها، ووسيلة للتخفيف من حدة التضخم من خلال توظيف تلك الأموال المعطلة واستخدامها في عملية الإنتاج وتوليد الدخل، كونها تعمل على تحقيق قيمة مضافة في السلع والخدمات[1].

ثانيا – الدور الاجتماعي: يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، بسبب الطابع الإنساني الذي تتميز به هذه المؤسسات، فهي مؤسسات واسعة الانتشار حتى على أطراف القرى، لذلك تكون قريبة من طبقات المجتمع بمختلف مستوياتهم. ويمكن تلخيص هذا الدور في العناصر الآتية:

1 – **تشغيل اليد العاملة:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعظيم فرص العمالة المنتجة من وجهة، وتكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة من وجهة أخرى.

1-1- تعظيم فرص العمالة المنتجة: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة في خلق فرص العمل وهذا بسبب اعتمادها على الكثافة العمالية مقابل قدر محدود من رأس المال كما أن فرصة العمل في هذا النوع من المؤسسات تقل تكلفتها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة فالاستثمار المطلوب لتوفير فرصة عمل بمؤسسة صغيرة يعادل خُمُس الاستثمار المطلوب لتوفير فرصة عمل في مؤسسة كبيرة[2]. كما أن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوسع في مختلف المناطق يجعلها قادرة على استيعاب الفائض من العمالة خاصة الخريجين الجامعيين.

1-2- تكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة حقول تجارب لمعرفة مشاكل الإدارة والإنتاج؛ ومنه تصبح هذه المؤسسات المكان الطبيعي للتدريب ما يلبث أفرادها أن يستلموا مهاماً أكبر؛ حيث يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 7.6 مليون رجل أعمال صغير يتراوح دخل الفرد منهم سنوياً إلى خمسين ألف دولار أمريكي، وتستوعب مؤسسته حوالي مائة عامل فأقل؛ في المملكة المتحدة 93% من جميع المشروعات توظف أقل من 10 عمال. أما في الاتحاد الأوروبي، تمتص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة 71.9% من مجمل اليد العاملة. أما اليابان فإن المؤسسات الصغيرة المتوسطة تساهم بنسبة 82% من المجموع الكلي للعمالة الصناعية التحويلية[3].

---

1 بيان حرب، **مرجع سابق**، ص ص 119-120.

2 إدارة البحوث، **مرجع سابق**، ص19.

3 رامي زيدان، **مرجع سابق**، ص ص 18-19.

1-3- رفع مشاركة المرأة: إن نسبة الإناث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة الحرفية منها، مرتفعة لأنها تتطلب عمالة نسائية، وهذا ما يساعد على استغلال طاقاتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن، ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، خاصة وأن أغلبية هذه الأنشطة منزلية وعائلية[1]. وتعد هذه المؤسسات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي، فهي تحشد كل الطاقات البشرية دون استثناء أو تمييز، ومن ثَّم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية. من خلال تكوين مجتمع صناعي يعمل على تحقيق قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية مهما كان موقعه أو جنسه أو قدراته المادية والجسمانية.

2 - تحقيق التنمية الإقليمية ونشر الصناعة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بالانتشار الجغرافي؛ هذا ما يجعلها تحقق تنمية إقليمية ينتج عنها أكبر قدر من العدالة في توزيع الدخل والقوة الشرائية وخلق فرص عمل بين الأفراد، ومنه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً تنموياً واجتماعياً يمكن توضيحه فيما يأتي[2]:

- تخفيف حدة الفقر في المناطق الأقل تقدماً والنائية، ما يجعل النشاطات الاقتصادية المختلفة خاصة الصناعية موجودة في وسط التجمعات السكانية ومنه تقل الفوارق الداخلية بين الحضر والريف.
- امتصاص فائض العمالة الزراعية، خاصة في الدول التي تعاني من البطالة المقنعة ومنه تحد من هجرة أهل الريف إلى المدينة.
- إعطاء الفرصة لفئة واسعة من أفراد المجتمع لتعلم كيفية استخدام الآلات والمعدات، وهذا ينشر الوعي الصناعي في الأقاليم المختلفة؛ ما يحقق التنمية الاقتصادية، وهذا رغم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم تكنولوجيا بسيطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- تحديث الريف بالجهود الذاتية من خلال مساهمتها في رفع مستويات الدخول ونشر الوعي الصناعي.

3- تحسين مستوى المعيشة: تحقق المؤسسات الصغيرة تحولات جذرية في مستويات معيشة صاحب المشروع وأسرته، كما تجري نقلة نوعية في مستوى معيشة العمال الذين كانوا لا يملكون فرصة عمل، وهذا ينعكس في شكل أوسع في الناتج القومي ودخل الفرد، ومنه تشجيع الادخار والاستثمار وتوفير

---

1 مفيد، عبد اللاوي وناجية، صالحي. (18-19 أفريل2012)، **دور مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص9.

2 وفاء المبيريك وتركي الشمري، **مرجع سابق**، ص ص98-99.

فرص عمل جديدة[1]. ومنه لا تقيم المجتمعات مؤسساتها الاقتصادية على أساس مادي فقط، بل على أساس المنافع والمزايا الاجتماعية والإنسانية التي تقدمها للمجتمع.

4- تمتين العلاقات الاجتماعية والتخفيف من مشكلاتها: تسهم هذه المؤسسات من خلال ما توفره من مناصب عمل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره في احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميش والفراغ، كونها تُؤَمِن لهم الاستقرار النفسي والمادي[2]. ومنه التخفيف من الأوبئة الاجتماعية وانتشار الجريمة والانحرافات السلوكية، ومن ثَم تسهم في التقليل من الإنفاق الحكومي في هذا الاتجاه[3]. كما أن الاتصال المستمر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملائها وزبائنها يتم في جو من التآلف والعمل على استمرارية مصالح الطرفين وتحقيق المنافع المشتركة لأنه عادة ما يكون عملاء المؤسسة هم أنفسهم الأصدقاء والأهل؛ ما يسهل التعامل ويزيد الترابط الاجتماعي بينهم. وتقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سلعا وخدمات متناسبة مع قدرات وإمكانات المجتمع الذي تنتمي إليه، وعليه فهي تزيد من قدراته الاستهلاكية وتحسين مستوى معيشته وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية، أيضا تساهم هذه الأخيرة في خدمة الحي وتحسين المنطقة وتجميلها إضافة إلى العائد الاقتصادي.

5- تكريس الحرية وتحقيق الذات: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزز في الأفراد الإحساس بالحرية والاستقلالية؛ من خلال اتخاذ القرارات دون سلطة وصية، والعمل دون قيود وشروط ، كما أنها تساير إحساس حب التملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها[4]. لذلك فهي تسهم في ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية وذلك عن طريق استحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها لأي سبب كان[5]. إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد، لإشباع حاجاتهم

---

1 نجاة عبد الوالي محمد صالح، **مرجع سابق**، ص56.

2 مفيد عبد اللاوي وناجية صالحي، **مرجع سابق**، ص8.

3 بيان حرب، **مرجع سابق**، ص 120.

4 سامية، عزيز. (جوان2011)، **مساهمة المؤسسات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 90.

5 بلال، مشعلي. (2011/2010)، **دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص40.

ورغباتهم من خلال التعبير عن ذواتهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها فيها، فهي أداة لتحقيق الإشباع النفسي لدى الأفراد[1].

6-حماية النسق الاجتماعي والثقافي: تعمل المؤسسات الصغيرة وخاصة العمل الحرفي على خلق قيم اجتماعية تعبر عن الانتماء إلى نسق أسري متكامل والتي يتوارثها الأجيال؛ حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي يتلقاها منذ مراحل الطفولة، خاصة وأنها تُمارَس في إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة والتي تعمل في النسق الواحد. فالمؤسسات الصغيرة خاصة الحرفية أو التقليدية والبيئة الملائمة يمكن أن تدعم هذا النسق الأسري المتكامل ويمكن أن تحقق ذلك على مستوى الأقاليم المختلفة حيث تنتشر هذه المؤسسات، فيتكون بذلك النسق الاجتماعي المتكامل في أداء الأعمال الصغيرة على مستوى المجتمع كله[2]. خاصة وأن العمل الحرفي والذي يعد نواة المشروعات الصغيرة هو انعكاس للازدهار الثقافي في أي مجتمع وهو متناسب طرداً مع ثقافة الأمم وازدهارها الاجتماعي والثقافي، كما أن المشروعات الحرفية هي الحامل الأمين والمستودع الملائم للثقافات البشرية والذي غالباً ما يحميها من الاندثار والضياع ويظهر ذلك في تلك الأدوات والمصنوعات اليدوية الصغيرة والدقيقة التي تقرأ فيها دون كلمات ذلك العمق التاريخي والثقافي لتراكم معارف ومهارات هذه الأمم والشعوب بكل وضوح وروعة.[3]

7- المساهمة في البحث العلمي والتطور التقني: تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض طاقتها الإنتاجية وقدرتها التمويلية؛ إلا أنها تعد حقلاً واسعاً للإبداع والتجديد والابتكار فعلى سبيل المثال براءات الاختراع في الولايات المتحدة التي أصدرها مكتب براءة الاختراعات لمدة عشرين عاماً يعود أكثر من ثلثها إلى الأفراد وأكثر من الربع إلى الشركات التجارية الصغيرة[4]. غير ما يجب التنويه إليه أن القدرة على الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون أكبر في الدول المتقدمة عنه في الدول المتخلفة وهذا لتفاوت الإمكانيات المادية والبشرية.

ثالثا- الدور البيئي: بعدما كان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتصر على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبح وفي ظل متطلبات تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، تعمل على خلق توليفة اقتصادية، واجتماعية، وبيئية وتكنولوجية لتحقق من خلالها التنمية المستدامة، خاصة وأن الكثير من المؤسسات الصغيرة الإنتاجية تنتشر في الصناعات عالية الموارد وكثيفة الانبعاثات مثل

1 سامية عزيز، **مرجع سابق**، ص90.

2 مفيد عبد اللاوي وناجية صالحي، **مرجع سابق**، ص9.

3 بيان حرب، **مرجع سابق**، ص120.

4 رامي زيدان، **مرجع سابق**، ص24.

التجهيزات المعدنية، ودباغة الجلود، التنظيف والكي بالبخار، الطباعة، الصباغة، التجميع، الصناعات الغذائية، زراعة الأسماك، وصناعة الأثاث والصناعة الكيميائية وغيرها.

وعند الحديث عن البيئة فإن ذلك يعني ثلاثة أطر مهمة، أولا العمل داخل المؤسسة، ثانيا: إطار البيئة المحيطة بالمؤسسة أو المنشأة والممتدة بمعدل قطر يبلغ طوله واحد كيلو متر، وأخيرا هناك الإطار الثالث وهو البيئة العامة خارج المؤسسة وخارج حدود الدولة سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي. ويتعلق الإطار الأول بوجه عام بالصحة والأمان، أما الإطار الثاني فيختص بالممارسات التي تؤثر على البيئة، بينما يتعلق الإطار الثالث بالاتفاقيات حول المعايير والمقاييس الدولية المتعلقة بشؤون البيئة.

لذلك، فمن الضروري إدخال البعد البيئي في دراسة جدوى أي مشروع، وبالتالي لابد من أن تكون هناك قناة تواصل لتوفير المعلومات وتوصيلها لهذه المؤسسات، وبما أنها وبطبيعتها تستطيع أن تشغل مكانا داخل السوق فهي قادرة على الحفاظ على البيئة وذلك من خلال توجهها نحو الاستدامة ولو بمراحل متواضعة من خلال اشتراكها في الجهود الرامية للبحث عن حلول مستدامة، خاصة وأنها تتميز بقلة عدد العاملين وتقارب العلاقات فيما بينهم سواء حسب الموقع أو المجتمع، والتي يمكن أن تكون مناسبة للأنشطة المرتبطة بالظواهر الاجتماعية والبيئية واستمراريتها[1].

كما يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحتل أهمية كبيرة وتؤدي دورا محوريا في المساهمة في رفع الوعي البيئي في المجتمع من خلال احتواء برامج تدريبية للعمال تقوم على تدريب المسؤوليات البيئية، خاصة وأن مهمتها في مصادقة البيئة لن تمثل أمرا معقدا، لأن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمرا سهلا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة[2].

فهي تساعد الصناعات في استغلال موارد محلية عاطلة، أو مواد أولية متوفرة في مناطق معينة، كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع كمواد التغليف والتعبئة التالفة مثل القارورات والعلب والأكياس وغيرها. فمثل هذه المسترجعات تمثل مادة أولية بالنسبة للعملية الإنتاجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنه فهي تساهم في ترشيد النفقات والتقليل من الموارد المنفقة في شراءها من وجهة، ومن وجهة أخرى هي تساهم في حملة تنظيف للمحيط الاجتماعي والحضاري، ولقد شهدت هذه الظاهرة انتشارا واسعا من خلال السيارات المتجولة يوميا بين الأحياء

---

1 نجاة عبد الوالي محمد صالح، **مرجع سابق**، ص 57-58.

2 محمد ناصر، مشري. (2011)، **دور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص95.

السكنية التي تجمع هذه المواد ويتولى أصحابها أو غيرهم عملية تدويرها وتحويلها لمنتوجات قابلة للاستهلاك مرة أخرى[1].

هذا من ناحية، من ناحية أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلي نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مثل: إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع والابتكار، الكفاءة، الفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضاءها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار. إن هذه المؤسسات تعتبر أحد أهم آليات التطور التكنولوجي، من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، وتساهم أيضًا في تطوير استخدام التكنولوجيات المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك بالأسواق الخارجية وقوانين الجودة، وتحافظ بذلك على الهوية المحلية في تنشيط ودعم الصناعات والمؤسسات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية[2].

لذلك يجب تعزيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوسائل من ضمنها تعزيز التدريب والتعليم والمهارات مع التركيز بوجه خاص على القطاع الزراعي– الصناعي؛ ونقل التقنيات والمعارف الزراعية الأساسية المستدامة بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية، إلى أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وصائدي الأسماك وفقراء الريف، لاسيما في البلدان النامية، وإنشاء ودعم برامج ومراكز للإنتاج الأنظف وطرائق للإنتاج الأكثر كفاءة وذلك عن طريق جملة أمور منها توفير الحوافز، وبناء القدرات لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة في البلدان النامية، في تحسين الإنتاجية والتنمية المستدامة، فالقطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة، عند الاضطلاع بأنشطته، يقع على عاتقه واجب الإسهام في تطوير الفئات الاجتماعية والمجتمعات ككل، بشكل منصف ومستدام[3].

رغم أن الدور البيئي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يظهر بشكل مفصل مثل الدور الاقتصادي والدور الاجتماعي، إلا أن هذا لا يعني عدم المساهمة؛ فمن خلال ما تم عرضه، يمكن القول بأن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أقرب لبيئتها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ولذلك هي تتحمل مسؤولية أكبر في الحفاظ على مقومات البيئة التي تعيش فيها، لأنها أكثر قربا وتعرضا للانتقاد

---

1 الطاهر، بن يعقوب ومراد، شريف. (2008)، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار معايير التنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،** مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات والصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو–مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف ص752.

2 محمد ناصر مشري، **المرجع نفسه،** ص ص95–96.

3 الأمم المتحدة ، **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، مرجع سابق،** ص ص5/18/12/15.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

والمساءلة من مجتمعها الذي تعيش فيه وتستمد منه مقومات نشاطها المادية والمعنوية. وهذا ما يقود الدراسة إلى تناول المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات، لمعرفة مدى تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمفهوم التنمية المستدامة فعليا في مختلف وظائفها ومجالات نشاطها.

المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لا يمكن تحديد تعريف دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؛ لكن يمكن تشبيهها بدرجة الحرارة أو البرودة، إذ أنها تشير إلى الدرجة وليس لشيء مطلق، إذ يمكن النظر إليها على أنها درجة استجابة المشروع واهتمامه بقضايا أبعد من المتطلبات القانونية والاقتصادية الضيقة، بهدف النمو والبقاء[1]؛

أو يمكن تعريفها على أنها التزام المؤسسة بتعظيم التأثيرات الايجابية والتقليل من التأثيرات السلبية في المجتمع، والالتزام بالسلوك الأخلاقي والمساهمة في التطوير الاقتصادي من خلال تحسين نوعية العاملين وعوائدهم وكذا الالتزام تجاه المجتمع بشكل عام[2]. ولقد حظي موضوع تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية الاجتماعية باهتمام ضئيل رغم أن إمكانية تطوير هذه الممارسات أمر في غاية الأهمية.

أولا- خصوصية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: غالبا ما ارتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بمفهوم التنمية المستدامة، حتى قبل إضفاء الطابع الرسمي عليها وفق ما جاءت به لجنة بورتلاند. وبالتالي يمكن اعتبار المسؤولية الاجتماعية هي ممارسة للتنمية المستدامة على مستوى المؤسسات.[3]

كما أن تطبيق التنمية المستدامة في المؤسسة يسمى بالمسؤولية الاجتماعية، فهي تمثل ذلك الاندماج المتناغم في استراتيجية المؤسسة وفق الركائز التالية: الربحية الاقتصادية، والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية (الأخلاقيات الاجتماعية المتعلقة بالموظفين)، والمجتمعية (سلوك المواطنة للمؤسسة تجاه أصحاب المصالح).[4]

ومنه تنطوي التنمية المستدامة على تضمين الاهتمامات المالية والبيئية والاجتماعية في القرارات التجارية، فالمؤسسة المستدامة:

---

1 ماجدة، العطية. (2012)، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة، الأردن، ص ص 199-200.

2 طلال، زغبة. (2017). **الاستثمار المسؤول اجتماعيا فرصة للتمويل الإسلامي في ظل تحقيق التنمية المستدامة-عرض بعض التجارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، ع1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص50.

3 Rémi, BAZILLIER.(2011) **, Les PME Et Le Développent Durable**, laboratoire d'économie d'Orléans, faculté de droit, d'économie et de gestion, France, p2

4 CGPME, **Développement Durable et PME : Introduction à La Démarche**, ILE de France, France, p3.

- تحقق قيمة مالية طويلة الأجل.
- تدرك تأثير نشاطها على البيئة، وتعمل بنشاط للحد من تأثيرها.
- تهتم بموظفيها وعملائها ومجتمعاتها، وتسعى لتحقيق تغيير اجتماعي إيجابي.
- تفهم أن هذه العناصر مرتبطة ارتباطا وثيقا.

على عكس المؤسسة التي تركز على الأرباح في المدى القصير، واتخاذ القرارات القائمة على الربح فقط؛ فالمؤسسة المستدامة تفكر في المدى الطويل، تبني علاقات قوية مع عمالها وأعضاء المجتمع، تجد طرقا لتقليل استهلاك الموارد الطبيعية والنفايات والتلوث، والنتيجة أن المؤسسة المستدامة تقاوم وتعيش في ظل الأزمات الكبيرة مثل الركود، وإضراب العمال والمقاطعة التي تلحق بمسؤولي هذه المؤسسات بسبب دعاة البيئة.[1]

تعد المصطلحات التالية: بيئي، وأخضر، وكفاءة بيئية ومستدامة، من المصطلحات المستخدمة للإشارة إلى المؤسسات التي تهتم بالقضايا البيئية ولتفسير وتعريف هذه الخاصية، توجد عدة طرق؛ فمثلا: المؤسسة البيئية يمكن فهمها على أنها مؤسسة لديها سياسة بيئية سليمة، تهدف للحد من تأثير نشاطها ومنتجاتها طوال حياتها على البيئة، وقد تعني ببساطة مؤسسة لديها نظام علاج نفايات؛[2] ولقد وصف تقرير أوروبي المؤسسة البيئية بما يأتي: "مؤسسات تنتج تكنولوجيات، سلع وخدمات لقياس أو منع أو الحد من أو تصحيح الأضرار البيئية للمياه والهواء والتربة، وكذلك المشكلات المتعلقة بالنفايات والضوضاء والأنظمة البيئية". أما المؤسسة الخضراء، فهي: "المشروع الذي يعمل نحو بيئة نظيفة والحد من استخدام المواد الأولية، إنتاج الأغذية بجودة عالية وتستخدم وسائل إنتاج سليمة بيئيا."

ويعتقد المجلس العالمي لمؤسسات التنمية المستدامة أن المؤسسة الفعالة بيئيا، هي مؤسسة تسعى إلى تحقيق الآتي:

- تقليص الكثافة المادية لسلعها وخدماتها.
- تقليص كثافة الطاقة من سلعها خدماتها.
- تخفيض انبعاث المواد السامة.
- تعظيم الاستخدام المستدام للطاقات المتجددة.
- تمديد استدامة منتجاتها.
- زيادة كثافة خدمات سلعها وخدماتها.

1 Réseau Entreprise Et Développement Durable. (2012) **, Les Défis De Développement Durable Des PME Pour 2012**, Ecole de sciences de la gestion, Université du Québec, Canada, p4

2 Abdulla, ADEL SHAFY MANSUR HEFNAWY. (2006), **The Role Of SME's In Sustainable Regional Development**, University ATDRESDEN ,Germane, p72

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

بينما المؤسسة المستدامة، هي المؤسسة التي تحقق نجاحا اجتماعيا واقتصاديا، هي وموظفيها، فالمؤسسة التي تحقق نجاحا بيئيا، في حين لا تحقق تقدما في الأبعاد الأخرى هي مؤسسة غير مستدامة ، لأن عليها أن تحقق النجاح المادي في الأبعاد الثلاثة بنفس المستوى. فوفق روبرت أيريس (Robert Ayres)، المؤسسة الأكثر استدامة هي المؤسسة التي تتجاوز تفكيرها المالي المتعلق بمنع التلوث وتحقيق الكفاءة البيئية، بل يجب عليها التحرك نحو تقديم خدمة بدل بيع منتج، بعبارة أخرى، يجب أن تتحرك المؤسسة نحو استيعاب استخدام الموارد، أو أخذها مرة أخرى بعد استهلاكها. وهو المفهوم الأقرب إن لم نقل المطابق للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.[1]

على الرغم من أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يستخدم أساسا للإشارة إلى المؤسسات الكبيرة؛ إلا أنه يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تستخدم المسؤولية الاجتماعية كوسيلة استراتيجية لتحسين قدرتها التنافسية، فهي ترغب في التصرف بمسؤولية لأسباب متعددة على رأسها تحقيق الربحية وتحسين ظروف العمل في المدى الطويل، كما أنها غالبا ما تعمل بشكل مسؤول؛ لكن لا تعرف كيفية استخدام إمكانات المسؤولية لصالحها[2]. وفي هذا السياق عبّرت المفوضية الأوروبية على الحاجة إلى تطوير المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث يرى فريق من الخبراء الأوروبيين أنه ينبغي على صانعي السياسات الكلية، أن يقدموا اعترافات بالإنجازات التي تقدمها هذه المؤسسات في هذا المجال، ويؤكدون على أن المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات هي أقل رسمية وأكثر بديهية، وهذا ما يجعلها أقل أهمية، وربما هذا السبب وراء انخفاض عدد الدراسات التي تركز على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن كثيرا منها يمارس المسؤولية الاجتماعية دون معرفة أو إدراك على أنها كذلك.[3]

ومن عدة اتجاهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعريفها هي مؤسسات مستدامة في ذاتها، فالروابط الوثيقة التي تحتفظ بها مع عملائها وموظفيها وموردیها، بالإضافة إلى تداخل نشاطها مع الحياة الأسرية، والذي يعني أنها في وضع أفضل من الشركات الكبرى في فهم المجتمعات المحلية وبيئتها الطبيعية. فالتنمية المستدامة والتراث الثقافي يمثلان أجزاء يومية من نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى ولم تستخدم بالضرورة مصطلح التنمية المستدامة[4].

1 Abdulla ADEL SHAFY MANSUR HEFNAWY, **Op.Cit**, p72.
2 The Center For Responsible Business. (2009), **Corporate Responsibility In SME' Sector** ,University of turku, Finland, p4
3 Rémi BAZILLIER**, Op.Cit** ,p2
4 Laura, SPENCE. (2012/08/06), **Introduction: Le Développement Durable Dans Les Petites Et Moyennes Entreprises.** Réseaux Entreprises et Développement Durable, Université du Québec, école des sciences de la gestion, p1

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

في المقابل، ونتيجة خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعتبر المسؤولية الاجتماعية قضية هامشية ومرتبطة بقرارات وشخصية المسير، ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

– من أهم دوافع المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات هي اعتقادات وقيم وأخلاقيات شخصية المسير، فهو من يتاح له اتخاذ القرارات بشكل شخصي غالبا، كونه يمتلك الحرية الكافية في ذلك[1].

فالمركزية القوية حول مسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والذي عادة ما يكون مالك المؤسسة تترجم في اتخاذ قرارات بشكل شخصي، وهكذا فمفهومه الشخصي حول المسؤولية الاجتماعية سوف يتحكم في طريقة ودرجة اعتمادها في المؤسسة.

– بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بتنوع كبير في شخصيات مسيريها فهي تتميز بتنوع كبير في التمثيل الشخصي لهذه المؤسسات والأهداف والخيارات المتخذة في عملية التسيير، وهذا ما يطرح ثلاث أنواع من العراقيل التي تحول دون الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية:

– إدراك مفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية وفهمها.

– الفائدة والمصلحة التي تجعلها إطارا تحليليا يُوَجِه نشاط المؤسسة.

– إمكانية إدخالها عمليا في التسيير.[2]

– تهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالربحية في المدى القصير، ولا تهتم بالأمد الاستراتيجي؛ لذلك فهي تَعتبر برامج المسؤولية الاجتماعية تمثل تكلفة في الأجل القصير وإن حققت أرباحا فتكون بعد سنوات، وهذا قد لا يشجعها على المخاطرة .

– تتقرب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجتمعاتها من خلال برامج هامشية وموسمية؛ من خلال أعمال تطوعية وخيرية وإن كانت هذه البرامج في إطار ممارسة المسؤولية الاجتماعية فتكون بشكل غير رسمي وقد تطلق عليها مسميات أخرى.

– قد لا تهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسؤولية الاجتماعية بسبب قلة الموارد المالية ونقص الخبرة والكفاءة في إدارة مثل هذه البرامج، إلى جانب محدودية حصتها السوقية فلا تجد مبررا لإشهار سمعتها، كما أنها لا تتعرض لضغوطات من طرف الهيئات الحكومية وغير الحكومية في هذا الصدد مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.[3]

---

1 وهيبة، مقدم. (22 أوت2012)، **المسؤولية ضرورة في الشركات الكبيرة وخيار يجب دعمه في الشركات المتوسطة**، الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية، انظر: تاريخ الزيارة:2020/12/10
http://www.csrsa.net/index.php/2012-04-29-04-06-50/270-2012-07-23-22-37-36

2 Jean –marie, COURRENT. (2012) **, RSE et Développement Durable En PME**, Boeck, Bruxelles, p41-42

3 وهيبة مقدم، **المرجع نفسه**، ص ص2–3.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

لكن في الحقيقة توجد العديد من الأسباب التي تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معنية أكثر بالمسؤولية الاجتماعية. فإذا كان يقاس ذلك في المؤسسات الكبيرة، بخطر تشويه السمعة، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القليل من ينظر إليها، كما أن تعرضها للإعلام أقل؛ ما يؤدي للاستغناء عن المسؤولية الاجتماعية. لكن الواقع غير ذلك فهذه المؤسسات أقرب لبيئتها بسبب صبغتها العائلية تجاه المتعاملين المحليين ومشاركتها في الشبكة المحلية والإقليمية وهذا يمنحها مسؤولية خاصة تجعلها أكثر عرضة لخطر المساءلة. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل كل المؤسسات، تندمج في مجتمعها، أو بمعنى أدق؛ تنمو فيه، فوجودها في القانون والواقع يكون من خلال السياق المؤسساتي الذي سمح بإنشائها، ولا تستطيع النمو، إلا إذا استفادت من الشرعية التي تسمح لها بالحصول على مختلف الموارد لمزاولة نشاطها، ومنه هي مَدينة للمجتمع بالاستجابة إلى قراراته وليس لأعضائها المسيرين فقط؛ بل للسلطات التي كونتها بما في ذلك أصحاب المصالح؛ لكن علينا القول بخصوصية وتميز المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال :

- لم تحدد اللوائح القانونية التي تتناول المسؤولية الاجتماعية كيفية مسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة.
- شخصية المقاول، التي تؤثر كثيرا في اتخاذ المسؤولية نهج عمل وتسيير.
- التعاقد من الباطن، ومنه تصبح المؤسسات الصغيرة رهينة خيارات المؤسسات الكبيرة.
- وجود القطاع غير الرسمي في كثير من الدول.[1]

إن تطبيق المسؤولية الاجتماعية والسعي نحو تحقيق التنمية المستدامة يجلب الكثير من المنافع، فالمسؤولية الاجتماعية طريقة استراتيجية تُمكِن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعزيز قدرتها التنافسية، ومواجهة تحديات التنمية المستدامة وتطوير أنشطتها التجارية، إن المسؤولية توفر وضعا مربحا للجانبين، حيث يستفيد الجميع ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

- أفكار تجارية وأسواق أوسع، من خلال تقديم أفضل المنتجات بعمليات إنتاج ترفع رضا العملاء ووفائهم.
- موظفين أكثر تحفيزا والتزاما، وهذا بدوره يزيد في الإبداع والابتكار داخل المؤسسة.
- تخفيض النفقات وزيادة الربحية، من خلال استخدام الموارد البشرية والإنتاجية بشكل أكثر كفاءة.
- وضع جيد في سوق العمل، يساعد على استقطاب العمالة الماهرة.

1 Jean –marie COURREN , **Op.Cit**, pp 8-9.

- تمكين فرص التواصل مع الشركاء التجاريين والسلطات.
- الدعاية الإيجابية والحضور المقبول، ومنه تحسين الصورة العامة ما يوفر فرصا أفضل مثل منح تمويل.
- زيادة الإيرادات بسبب كل العوامل المذكورة أعلاه.

وفي المقابل المؤسسة التي لا تتصرف بمسؤولية، ستفقد سمعتها وثقة الأسواق تدريجيا.[1]

ثانيا- عوامل وخطوات إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالنظر إلى الضعف النسبي للضغوط التي تتعرض إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية، يمكن اعتباره عملا ريياديا يمتاز بالابتكارية، ويخلق في ذاته قيمة. في الواقع ورغم عدم اليقين المحيط بهذه الإجراءات، إلا أنها تمثل فرصا، وتَوَجُهُ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الريادي نحوها يدخل ضمن أنشطتها الاستراتيجية.[2]

ورغم وجود إجماع حول أبعاد التنمية المستدامة، والأنشطة المرتبطة بكل بعد، فهي غالبا لا تناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها ضعيفة اقتصاديا إلى جانب محدودية الموارد والمهارات فيها.

1- **عوامل إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ترتبط مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة ومدى تبنيها للمسؤولية الاجتماعية بتوفر مجموعة من العوامل، والمتمثلة فيما يأتي[3]:

1-1 **خصائص رائد الأعمال المستدام(المقاول المستدام):** والذي يتميز بما يأتي:

- **الرؤية المقاولاتية:** تفترض نظرية ريادة الأعمال، أن شخصية المُسَيِر(وهو المالك في كثير من الأحيان)، ومعتقداته وتوجهاته الشخصية، وكذلك تصوره عن البيئة، هي من تحدد اتخاذه للقرار ونوعه، وبالتالي درجة تبني ممارسات التنمية المستدامة. ومنه يعد التوجه الريادي على أنه عامل حاسم في نجاح المؤسسة بشكل كبير، فهو يميز سلوك المسيرين تجاه استغلالهم للفرص المتاحة، ويتم تقييم ذلك من خلال ثلاث متغيرات وهي الابتكار، والاستباقية ومواجهة المخاطر. ولقد عرفه (Filian) "بأنه صورة مأخوذة من المستقبل، من المكان الذي يمكن أن تحتله منتجاتنا في السوق، صورة لنوع المؤسسة التي يمكنها تحقيق ذلك، ومنه تُحدِد هذه الصورة النوايا المعلنة والخفية التي تأخذ بعين

1 The Center of Responsible Business,**Op.Cit**,p4

2 Martine, SPENCE, Jouhaina, BEN BOUBEKER GHERIB et Viviane, ONDOUA BIWOLE. (2007), **Dévelop-pement durable et PME :Une Etude Exploratoire des Déterminants de leur Engagement, Revue internationale P.M.E: Economie et Gestion de la petite et moyenne entreprise**, Vol20, N° 3-4, p23.

3 **Ibid**, pp 28-32.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

الاعتبار الأقطاب الثلاثة للتنمية المستدامة في الوقت ذاته. إنها رؤية قوية تكشف المواقف الاستباقية للمسير، بالإضافة إلى قدرته على تصور المستقبل المرغوب، الذي سيُجسِد مهام الموظفين في مختلف مستويات ووظائف المؤسسة. كما تَبين أن اعتماد ممارسات التنمية المستدامة، يتطلب أسلوبا قياديا مختلفا عن الأسلوب التقليدي، أي أكثر تركيزا على البيئة، وغالبا ما ينطوي هذا النمط على الالتزام الشخصي والواضح من جانب رواد الأعمال على توفير بيئة عمل تشجع الموظفين على متابعة العمليات وإدماج انشغالات أصحاب المصالح، وتضمين أعماله المحلية انشغاله بالبيئة الخارجية. ويفترض أن الرؤية المقاولاتية، قد تعود لمجموعة من القيم المبتكرة في مجال التنظيم والتسيير مثل، الانفتاح على التغيير وتجاوز الذاتية، والشعور الواسع بالمسؤولية، كما أنها قد تكون وليدة مواقف اِنتُقِد فيها صاحب المؤسسة.

وعليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكون أكثر ميلا للتنمية المستدامة يكون على رأسها مالكون (ميسرون) يملكون رؤية تتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة.

– **إدراك البيئة:** إن الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قوية، بسبب نقص في التأسيس للتنمية المستدامة لديها ، لذلك يفترض أن المسؤولية الاجتماعية تختلف من مؤسسة لأخرى، والضغط المؤسساتي يختلف باختلاف المسيرين القائمين على رأس هذه المؤسسات، ومنه ترتبط أهمية مطالب أصحاب المصالح والاهتمام بالاستجابة لها بمدى إدراك مسيري المؤسسات لخصائص ووضع أصحاب المصالح، وهذا يعتمد على تصور مسيري المؤسسات وقناعاتهم الشخصية. ومع ذلك، لتكون هناك منافع مستدامة، يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتجاوز مرحلة الامتثال والاستجابة(فعل/ رد الفعل) إلى تبني سلوك عام لتحسين أبعاد التنمية المستدامة في آن واحد، وعليه حتى تكون المؤسسة مستدامة لا بد أن تُسيَر بطريقة تجد في الضغوط الخارجية فرصا.

– **إدراك موارد المؤسسة:** إن التركيز باستمرار على فهم الاحتياجات، وإيجاد البدائل الأفضل لتلبيتها، يعطي الأولوية للطرق غير المادية لتلبية الاحتياجات فإذا لم يكن هذا ممكناً، يتم التركيز على الطرق التي تتضمن أقل قدر من المدخلات المادية، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المُوَجَهَة بواسطة الخدمات المستدامة، هي من تأخذ المبادرة نحو الاستدامة أكثر، دون الاعتماد على موارد أو طاقة أو استخدام أقل قدر ممكن من الموارد، والتي يتم اشتقاقها على نحو مستدام من الظروف الطبيعية المباشرة، وهذا يتعلق بمدخلات الطاقة والمواد والمعلومات (أفكار طبيعية) من النظام البيئي الذي تنتمي إليه المؤسسة[1].

1Abdulla ADEL SHAFY MANSUR HEFNAWY, **Op.Cit**, p p 72-75.

لذلك يجب استخدام هذه المدخلات ضمن قدرة النظام الايكولوجي على التغذية (استخدام أقل كمية أو مساوية للعائد السنوي)، والاستفادة من الظواهر الطبيعية دون التأثير عليها بشكل خطير، والاستفادة من المياه الطبيعية وإعادتها بالجودة التي تكون ضمن قدرة امتصاص النظام البيئي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي:

- المساهمة بوضوح في توفير أساس مستدام للإنتاج والاستهلاك من خلال :
  - الحد بشكل كبير من مستوى وكثافة استخدام الموارد الطبيعية.
  - إعادة توجيه استخدام المواد الأولية وموارد الطاقة.
  - تأمين وتعزيز إمكاناتهم المستقبلية.
- الحد من استخدام موارد الطاقة والمواد الأولية، من خلال استغلال المعرفة والمهارات والطاقة البشرية والمواهب والأنشطة الاجتماعية فردية كانت أو جماعية.
- تقليل المؤسسة من تأثيرها فحسب على الموارد والبيئة، بل تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات ذات الصلة، فيجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تُخَفِّض من استخدام الموارد الآيلة للنفاذ، والتلوث والتدهور البيئي، وهذا يعني الموارد شديدة الكثافة، لأن استخدامها يعني استنزاف الكثير من الموارد والطاقة، وهذا لا يعني التقليل من النفايات والانبعاثات أو الحد من التلوث والسموم، ولكنه يعني أيضا استغلال جودة الموارد بطريقة مستدامة، وهذا يشمل دورات استخدام الموارد.
- إنتاج المؤسسة المستدامة على أساس ما هو متاح لها بشكل طبيعي ومحلي، وعلى الموقع الذي أُنشأَت عليه أو بالقرب منه؛ حيث يجب أن يكون أساس إنتاج هذه المؤسسات مُعتمِداً على موقع الموارد، والظروف الطبيعية والنظم البيئية الموجودة مباشرة في المنطقة المحيطة بها وبتواجدها المستدام.[1]

1-2- الخصائص التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستدامة: والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية[2]:

- **حجم المؤسسة:** يَعتبِر المقاول(رائد الأعمال)، أن المؤسسة الصغيرة لا تملك المواد الضرورية لاعتماد ممارسات التنمية المستدامة، وقد يكون وراء الالتزام المحدود دوافع اقتصادية ذات معنى، والتي تتفق مع قيم وأخلاقيات المقاول، وقد يكون هناك نوع من التفاعل مهما كانت الإمكانات(الموارد)؛ لكن في المقابل، حتى تكون المساهمة رسمية واستراتيجية يجب أن تعترف بها مؤسسات مختلفة، التي من شأنها تقديم شهادات أو مزايا ضريبية، ويجب أن تكون قابلة للتكميم وهذه

1 Abdulla ADEL SHAFY MANSUR HEFNAWY, **Op.Cit**, p p 72-75.
1Martine SPENCE, Jouhaina BEN BOUBEKER GHERIB et Viviane ONDOUA BIWOLE. **Op.Cit**, pp34-36.

المساهمة لن تكون إلا بتدخل الحكومة إلى جانب توفر الموارد، التي غالبا لا تملكها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لذلك تجمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعطيات التي تهم أصحاب المصالح فقط، الذين تربطها بهم سلطة أو علاقة وطيدة أو عاجلة أو ضرورية ومهمة. ومنه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الهدف الربحي، وصاحبة الموارد المحدودة تبقى مترددة في تغيير مواقفها المحاسبية وحتى الرفع في رقم أعمالها أو حجم ميزانيتها.

- **درجة الابتكار في المؤسسة:** ثَبُت أن المؤسسات الأكثر ابتكارا هي أكثر تلاؤما مع فلسفة التنمية المستدامة، كما أن المهارات التكنولوجية حاسمة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيض الأثر السلبي للإنتاج والاستهلاك، ومع ذلك فهي لا تملك المعرفة الكافية لتطوير التكنولوجيا المتاحة وتحقيق الأرباح المتوقعة، وتجدها ممتثلة للوائح التي تجعل نظرتها قصيرة المدى دون تغيير ثقافتها التنظيمية. إن الانتقال من الثقافة التفاعلية إلى الثقافة الاستباقية المرتبطة بالتنمية المستدامة، تتطلب رؤية ومهارات إدارية ومحيط مواتٍ لدعم هذه الاستراتيجية.
- **عمال المؤسسة:** تعتبر كفاءة العمال قوة دافعة إلى التنمية المستدامة، لأنها تمثل مخزوناً من الموارد الاستراتيجية؛ والتي من الصعب عادة تكوينها، كما أن العمال قد يحققون أرباحا ناتجة عن سلوكهم المسؤول، وهذا سيجعل من السهل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني التنمية المستدامة.
- **شبكة علاقات المؤسسة:** من المُسلَم به أن أنشطة رواد الأعمال جد مرتبطة ومتأثرة بالعلاقات الاجتماعية التي يكونونها، ففي الجانب البيئي العلاقات مصدر فريد للكفاءة، فهي تسهل تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من خبرات مؤسسات أخرى، وخبراء في مؤسسات حكومية، والتي لا توفر فقط نصائح عملية، بل أيضا تقدم تحفيزات، كما أن الانضمام لفريق يدعم التنمية المستدامة يسمح بتطبيق اقتصاد يعتمد على تكنولوجيا تُقَلِص الأثر البيئي.

وعليه المشاركة معترف بها على أنها مفيدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذلك ينبغي أن تدعم في شبكات وصناعات ومجموعات ومناطق مستدامة، فتبادل الموارد والمنتجات والخدمات على نطاق واسع، أو وجود مناطق صناعية ايكولوجية أو تجمعات بيئية أمر ضروري، خاصة إذا كانت الموارد المحلية غير كافية، وبالتالي هناك حاجة إلى مؤسسات أخرى في نظام بيئي أو ظروف مادية وثقافية أكثر ملاءمة لتوفير مناخ عمل أكثر استدامة[1].

1 Abdulla ADEL SHAFY MANSUR HEFNAWY, **Op.Cit**, p73.

ويمكن تلخيص عوامل إدماج التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الشكل رقم(2-6).

الشكل رقم (2-6)

عوامل إدماج التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

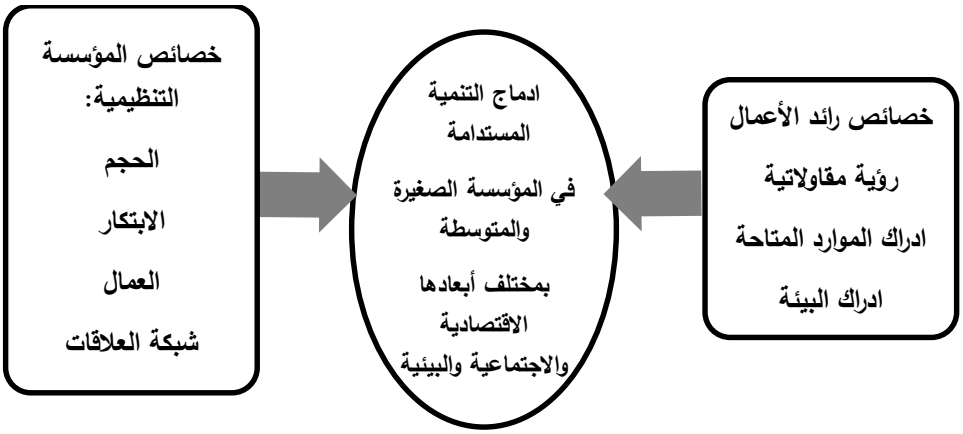

المصدر:

Martine, SPENCE, Jouhaina, BEN BOUBEKER GHERIB et Viviane, ONDOUA BIWOLE. (2007), **Développement durable et PME :Une Etude Exploratoire des Déterminants de leur Engagement, Revue internationale P.M.E: Economie et Gestion de la petite et moyenne entreprise**, Vol20, N° 3-4, p37.

2- **خطوات إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تأخذ المسؤولية الاجتماعية شكل إجراءات عملية متنوعة؛ والتي ليست بالضرورة مكلفة ومعقدة. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتصرف بمسؤولية تنشط في مجال أو أكثر من مجالات المسؤولية، ورغم أنها منفصلة، إلا أنها مترابطة وداعمة لبعضها البعض، وفق ما هو موضح في الشكل رقم(2-7).

الشكل رقم (2-7)

مجالات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

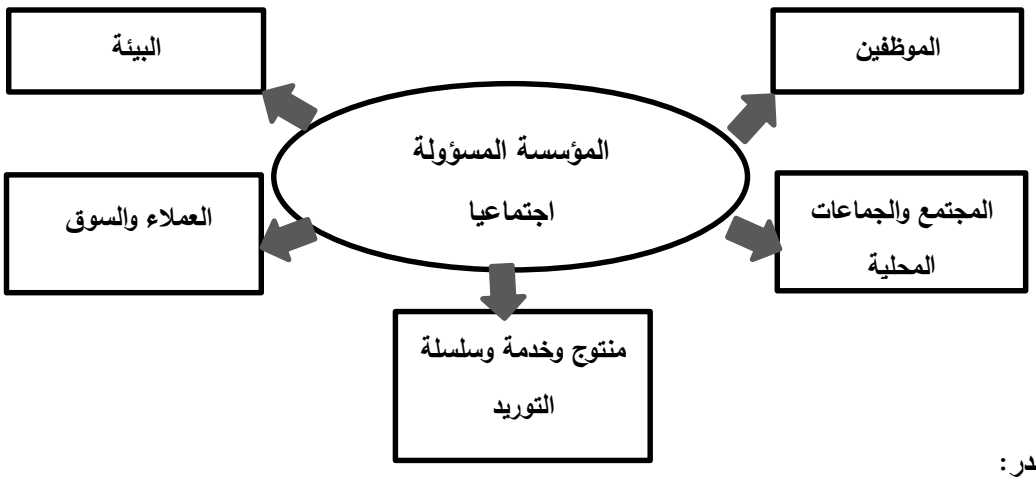

المصدر:

The Center For Responsible Business. (2009), **Corporate Responsibility In SME' Sector** ,University of turku, Finland, p6.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

ويمكن للمؤسسات البدء بتطوير مسؤوليتها في المنطقة التي تجدها مناسبة، لأنه في وقت لاحق، ستمتد أعمالها المسؤولة تدريجيا وتصبح أكثر شمولا ومنهجية، وبهذه الطريقة تصبح المسؤولية جزءا من أعمالها وقناعاتها. وحتى تصبح المسؤولية الاجتماعية نهج عمل، يجب أن تُقدِر المؤسسة ما يجب القيام به وأن تفعل ما تقرره، وفق الخطوات الآتية:

- مناقشة القيم والممارسات التجارية للمؤسسة.
- كتابة مبادئ العمل وفق ما تريد فعله.
- مناقشة المسؤولية مع أصحاب المصالح ومعرفة توقعاتهم ونوع التعاون الممكن بينهم
- إضافة المسؤولية للأنشطة اليومية للمؤسسة وقياسها.
- التواصل حول تقدم المسؤولية وتطورها، وإجراء التقييمات بشكل دوري وتحسين ما يلزم.[1]

وقد تتخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خطوات بسيطة وقابلة لتعزيز التنمية المستدامة؛ وحتى المؤسسات المصغرة يمكن أن تعزز مكانتها كأعضاء مسؤولين في المجتمع دون أن يصبحوا خبراء في التنمية المستدامة؛ لأن الإصلاحات المقترحة بعضها سريع والآخر عميق، أما السريعة فهي حلول سهلة التنفيذ وتتطلب القليل من الجهد والمعرفة، أما العميقة فتتطلب جولة في طريقة العمل لتحديد فرص طويلة الأجل، ورغم أنها تتطلب المزيد من الوقت؛ إلا أنها يمكن أن تجلب منافع كبيرة وتحقق تغييرا اجتماعيا ايجابيا ومستداما[2]. ويمكن إدراج مختلف هذه الإجراءات في النقاط الآتية:

2-1- المسؤولية تجاه الموظفين: تشمل هذه المسؤولية مختلف التكاليف التي تتحملها المؤسسة لصالح الأفراد باستثناء الأجر الأساسي الذي يحصل عليه العاملين، وتضم كذلك كل العوامل التي تعتمد عليها المؤسسة لزيادة ولاء أفرادها وخلق التلاحم بينهم وتحسين ظروف عملهم ووضعيتهم الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على مراقبة التسيير الاجتماعي للمنظمة[3].

إن إشراك الموظفين في أي خطوة في المسؤولية الاجتماعية هو أمر ضروري لنجاح المؤسسة. ويتضمن نهج المسؤولية الاجتماعية تغييرات في تنظيم العمل، وتنفيذ المهام والسلوكيات والعادات، ومنه من الضروري أن يدرك المديرون والموظفون أن المسؤولية الاجتماعية ونتائجها عبارة عن مصلحة مشتركة ، ويكون ذلك من خلال الإجراءات الآتية:

- إشراك الموظفين في الممارسات الجديدة مثل إدارة النفايات وتوفير الطاقة.

---

1 The Center For Responsible Business, **Op.Cit**, p7.

1 Laura SPENCE, **Op.Cit**, p2.

3 عامر، حبيبة. (2016)، **برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورو_جزائرية دراسة حالة مؤسسة التفصيل والخياطة برج بوعريريج cobba، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ع15، ص 68.

– إجراءات التوظيف تعتمد على مبدأ التكامل أي الانفتاح على الموظفين من خلال مشاركتهم في وضع القرارات واستقبال المتدربين والتنويع (معاقين، كبار السن، النساء، اختلاف ديني وعرقي) إلى جانب تنظيم دورات خاصة بالتدريب وتنمية المهارات.

– تحسين ظروف العمل والوقاية من المخاطر المهنية.

– المشاركة في الحياة المحلية من خلال أعمال تطوعية أو مبادرات مع الجمعيات والمدارس مثلا.[1]

– دعم التوازن بين العمل والحياة الشخصية وتطبيق سلم أجور عادل إلى جانب أنواع أخرى من المزايا مثل أنظمة التقاعد وقسائم رفاهية للموظفين، لأن العدالة تعزز ولاء الموظفين.

ومنه على المؤسسة أن تدرك أن الموظفين المتخصصين والنشطين والمشاركين هم أساس التنافسية.[2]

2-2- المسؤولية تجاه المجتمع والجماعات المحلية: ويمكن إدراج الإجراءات الآتية:

– تكريس قيم جودة الحياة، ومصلحة الفقراء والأجيال القادمة وتشمل نوعية الحياة، والوظائف المعتبرة وكذا جودة الوظائف.[3]

– توفير الرفاهية المالية وفرص العمل وفرص تحسين المهارات واكتشافها.

– التعاون مع المؤسسات التعليمية واستقبال المتدربين.

– تعزيز التنوع والمساهمة في المجتمع بمفهومه الواسع.

– الاستثمار المسؤول.

– التفاعل والتعاون مع القطاع العام، والمؤسسات الأخرى والمنظمات غير الحكومية.

– تطوير بيئة المجتمعات المحلية من خلال حملات متنوعة.

– تقديم التبرعات والدعم غير المالي مثل تقديم منتجات وخدمات المؤسسة إلى منظمات وفي مناسبات مختارة ومنه على المؤسسة أن تدرك أن التعاون هو القوة.[4]

2-3- المنتجات والخدمات وسلسلة التوريد: إن إدماج المسؤولية الاجتماعية وتعزيز التنمية المستدامة في المؤسسة هو جزء من ربحية وتنافسية نشاطها التجاري، ويكون ذلك من خلال الإجراءات الآتية:

– تطوير المنتجات والخدمات التي تلبي توقعات المستهلكين من أجل التنمية المستدامة.

– الشفافية في عمليات الإنتاج والخدمات وتوفير المعلومات حول منشأ المنتجات والخدمات.

1 Martine SPENCE, Jouhaina BEN BOUBEKER GHERIB et Viviane ONDOUA BIWOLE, **Op.Cit**, p4.
2 The Center For Responsible Business, **Op.Cit**, pp8-9.
3 Abdulla ADEL SHAFY MANSUR HEFNAWY, **Op.Cit**,p73.
4 The Center For Responsible Business, **Op.Cit**, p10.

- الممارسة الطوعية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وتبني المبادئ الأخلاقية والمعايير في جميع مراحل سلسلة التوريد.
- تبني إجراءات مسؤولة في جميع مراحل التعاقد من الباطن.
- تبني نشاط البحث والتطوير المُستمِرَين والكافي لترقب احتياجات المستقبل.
- ابتكار حلول إبداعية لتطوير منتجات وخدمات مسؤولة اجتماعيا وبيئيا.
- القدرة على وصف جوانب المسؤولية المدرجة في أنشطة المؤسسة إلى المُورِد الرئيسي.[1]

2-4- المستهلك والسوق: على المؤسسة أن تتبنى كل ما هو إنتاجي وفعال وفي الوقت ذاته صديق للبيئة، ويمكن تحقيق ذلك كما يأتي:

- تحسين جودة وسلامة المنتجات والخدمات وجعلها أكثر مُلاءَمَةً للبيئة.
- إيلاء الاهتمام اللازم لحماية المستهلك وتوخي دقة المعلومات الاستهلاكية.
- الإبلاغ بشكل مفتوح عن ميزات المنتج وخدمات العملاء.
- التسعير العادل والشفاف.
- الخدمات الطوعية مثل إعادة التدوير والصيانة.
- نظام فعال لملاحظات العملاء.
- الاهتمام بمدفوعات الموردين والشركاء في الأوقات المحددة.
- الامتثال للمُثُل الأخلاقية في الإعلانات.
- تجنب الفساد والسوق السوداء.
- الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية.

2-5-البيئة: تنضوي الإجراءات المتعقلة بالبيئة تحت القاعدة التي ترى أن مخلفات وبقايا مؤسسة ما، هي موارد بالنسبة لمؤسسة أخرى، ويمكن إدراج هذه الاجراءات في النقاط الآتية:

- الأخذ بالحسبان القضايا البيئية بشكل ممنهج ومنتظم.
- التخطيط للمنتجات المبتكرة وعمليات الإنتاج مع مراعاة التأثيرات البيئية للمنتجات والخدمات طوال دورة حياتها.
- تشجيع العملاء والموظفين والشركاء على تبني ممارسات صديقة للبيئة.
- تقليل استخدام الموارد والطاقة والمياه وجعل استغلالها أكثر فعالية.
- الحد من إنتاج النفايات وإعادة استخدام وتدوير مكونات النفايات.
- تفضيل المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة في جميع المراحل.

1 The Center For Responsible Business, **Op.Cit,** p12.

- إجراء تقييمات بيئية للموردين.[1]

في الأخير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ أن تقتنع أن منهج المسؤولية الاجتماعية الناجح يجب تقييمه بمؤشرات اقتصادية وغير اقتصادية، وهو مفيد لصورة المؤسسة مع أصحاب المصالح؛ إلى جانب إضفاء الطابع الرسمي من خلال تقرير أو وثيقة أو مواقع الكترونية أو مقالات ومقابلات متاحة للجمهور تثمن هذه الصورة للرأي العام. وبما أن القليل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منظمة ومجهزة لأداء مراقبة فعالة في هذا الإطار، كونها ليست إجبارية، رغم المخاطر المتعددة والكبيرة. تبقى المراقبة الوحيدة والإلزامية، هي تلك المرتبطة بالامتثال للوائح القانونية والتشريعات المعمول بها، خوفا من تورط أصحاب المؤسسات بسبب المسؤولية المدنية والجبائية.

لذلك فإن المسؤولية الاجتماعية توفر عدة أنواع من الرقابة، والتي تمثل مجتمعة رَادَراً للمؤسسة، وهي:

- اجتماعيا: الصحة والسلامة في العمل، ومكافحة التمييز، وتطبيق الركائز الأساسية لقانون العمل.
- اقتصاديا: المنافسة، والسوق، والجودة، والسعر والابتكار.
- بيئيا: الطاقة، والماء، والنفايات والضوضاء.

لكن من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الالتزام باللوائح القائمة؛ لذلك من الضروري وفي مرحلة أولى الاعتماد على التشخيص الذاتي أو إيعاز مهمة المراقبة لكفاءة داخلية أو خارجية[2]؛ دون فرض عقوبات بل بهدف تقديم توصيات وملاحظات.

من خلال ما سبق يمكن الاعتراف بالدور المهم الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، خاصة إذا تمتع مُلاكها(مسيروها) بشخصية المسير الريادية والمسؤولة أخلاقيا، وتم استغلال مبدأ الجوارية والقرب من موظفيها ومحيطها ومجتمعها المحلي. هذه البيئة القريبة والبعيدة؛ التي تفرض ضغطا معنويا على هذه المؤسسات وتلزمها بالاستجابة بشكل طوعي وبديهي أحيانا؛ إلا أن تعرضها للكثير من المشكلات يحول دون أن تؤدي هذا الدور بفاعلية أو تتخلى عنه لأنها لا تتلقى الدعم والاهتمام الكافيين. إلا أنه يمكن القول أن الاستدامة أصبحت حتمية يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتبناها وليست خيارا، خاصة وأن هناك مجموعة من التحديات تفرض عليها ذلك.

1 The Center For Responsible Business, **Op.Cit**, pp15/18.
2 Martine SPENCE, Jouhaina BEN BOUBEKER GHERIB et Viviane ONDOUA BIWOLE, **Op.Cit,** p5.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الثالث: مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة.

هناك نقاش كبير حول الحواجز الداخلية والخارجية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، فمعظم المؤسسات تنظر للتحسين البيئي على أنه عبء مكلف، وبما أنها تهتم في المقام الأول بالبقاء الاقتصادي في المدى القصير، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير متحمسة للاستفسار عنه أو استخدام المعلومات البيئية أو دعمه. فغالبا ما تكون الإدارة البيئية معقدة؛ أين يتعذر التعامل معها، وبمجرد بدء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ خطة من هذا النوع، يتبين أنها عملية مكلفة بشكل غير متوقع، لذلك غالبا ما تتخلى عنها.

وعليه تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات متنوعة، تخلق صعوبات في ادخال تحسينات في ظروف العمل والإنتاجية، ومنه تحد من مسؤوليتها الاجتماعية ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة؛ والتي يمكن تصنيفها إلى مشكلات خارجية، ومشكلات داخلية.

أولا-المشكلات الخارجية: إذا تميزت العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأعوان الاقتصاديين بعدم التنسيق والانسجام في إطار منظومة تهدف لتحقيق التنمية المستدامة ككل؛ أثر ذلك على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل سلبي، ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

1-المشكلات التمويلية: إن عدم كفاية الائتمان والتمويل من العقبات الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة المتوسطة خاصة في الدول النامية، إذ تعتمد هذه المؤسسات في الجزء الأكبر من احتياجاتها المالية على المدخرات العائلية، وهذا النوع من التمويل ينجم عنه قيوداً تؤثر على كفاءتها؛ لذلك قد تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سوق الإقراض غير الرسمي أين تكون معدلات الفائدة مرتفعة جداً، ومانحي القروض يطالبون بضمانات لتأمين عملية الإقراض. كما تبين أن عدم قدرة أو رفض البنوك لتمويلها يعود لفقدان الثقة في القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة، وضعف الضمانات المتوفرة من وجهة أخرى. كما أن معظم المؤسسات الصغيرة المتوسطة لا تملك سجلات ضريبية؛ ما يزيد من مخاطر التعامل معها نتيجة عدم القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسات المُتقدمَة بطلب القرض خاصة وأن البنوك في الدول النامية لا تملك الخبرة التنظيمية والإدارية الكافيتين في المعاملات البنكية. وما يجب التنويه إليه أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد لا يلجئون إلى التعامل مع البنوك التجارية نتيجة ارتفاع تكلفة التمويل وعدم كفايته من وجهة؛ وعدم القدرة على توفير متطلبات هذه البنوك من ضمانات من وجهة أخرى[1].

---

1 فريدة، لقرط (وآخرون). (2004)، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص122.

2- المشكلات الحكومية: تعتبر المشكلات الحكومية من أحد الأسباب الرئيسية لتعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والتي يمكن تقسيمها كما يأتي:

2-1- القوانين والتشريعات: تخضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات للعديد من القوانين خاصة المتعلقة بالتأمينات على العاملين والحصول على تصريح قبل بدء النشاط واستخراج شهادات صحية للعاملين؛ كما أن الحكومة تنظم ساعات العمل وأيام العمل الأسبوعية بالإضافة لعملية الارتفاعات والأماكن المسموح فيها إقامة أنشطة معينة، وعلى هذا فأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن يكونوا ملمين إلماماً تاماً بذلك قبل البدء في نشاطهم[1]. لذلك تُفضِل بعض المؤسسات ممارسة نشاطها دون هذه التراخيص وفي حال اكتشافها من طرف السلطات المعنية يترتب عن ذلك تدابير قد تصل إلى السجن والغرامات المرتفعة أو الإغلاق أو الإزالة المكانية، وهنا السلطات المعنية قد لا تدرك الآثار الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة المترتبة عن هذه التدابير مبررة ذلك بالتزامها باللوائح التنفيذية الرسمية رغم إمكانية تأجيل هذه اللوائح، في بعض الأحيان إذا ما تم إرضاء بعض موظفيها بطرق أخرى[2].

2-2- السياسات الاقتصادية: إن سياسات الحكومة الاقتصادية لا تخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في كثير من الأحيان، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛ بل يُلاحَظ أن هناك تحيزاً لهذه الأخيرة بمنحها امتيازات أكثر. ويأتي توضيح ذلك فيما يأتي:

- **اللوائح التنظيمية:** تتميز اجراءات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبطء، خاصة في الدول العربية؛ حيث يتجاوز عدد إجراءات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية المتوسط العالمي البالغ 7 إجراءات، وكذلك متوسط عدد الإجراءات في الدول النامية متوسطة الدخل والبالغ 8 اجراءات، حيث يبلغ في الجزائر 14 إجراءً، و12 إجراءً في الكويت، و11إجراء في كل من جيبوتي وفلسطين، و10 إجراءات في كل من العراق والسودان وتونس. كما يتجاوز متوسط الوقت اللازم لبدء ممارسة الأعمال في بعض الدول العربية المتوسط العالمي البالغ 30 يوما، وكذلك متوسط الدول متوسطة الدخل المقدر بحوالي 35 يوما، ويبلغ المتوسط في العراق 74يوما، و48 يوما في فلسطين، و40 يوما في اليمن، و73 يوما في جيبوتي، و36 يوما في السودان وحوالي 32 يوما في الكويت[3]

---

1 فريد راغب النجار، **مرجع سابق**، ص24.

2عبد الرحمن يسري أحمد، **مرجع سابق**، ص30.

3عبير، محمود مجاهد. (2016)، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحول الإقتصادات العربية نحو الاقتصاد الأخضر**، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ع5، ص8.

– **النقد الأجنبي:** عادة ما يحدد سعر الصرف من طرف الحكومات في الدول النامية عند مستويات مرتفعة لكن تمنح المؤسسات الكبيرة أسعارا متميزة في حين تحرم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذا الامتياز وهذا نظراً لأن المؤسسات الكبيرة تستورد عادة آلات ومعدات أكثر؛ ما يحقق منافع أكبر مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال حصولها على هذه المعدات. لذلك تجنح سياسات الصرف إلى تشجيع الصناعة التي تتميز بكثافة في رأس المال.

– **الرسوم الجمركية:** غالباً ما تكون الرسوم الجمركية لصالح المؤسسات الكبيرة خاصة على الواردات الرأسمالية الثقيلة ثم تبدأ بالارتفاع تدريجياً بدءاً بالسلع الوسيطة ثم السلع الاستهلاكية؛ غير أن العديد من البنود المصنفة كسلع استهلاكية أو وسيطة تعد رأسمالية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-3 -نقص الخدمات العامة والبنية التحتية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل في نقل الخامات أو المنتجات النهائية وبأسعار مناسبة، خاصة وأن الكثير منها قائم على أطراف القرى أو داخل المدن الصغيرة؛ حيث لا تتوفر شبكة الطرق الضرورية لعملية النقل؛ كما أنها تفتقر إلى مصادر المياه النظيفة وخدمات المجاري والطاقة الكهربائية؛ ما يدفع بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير هذه الخدمات بأنفسهم وبطرق غير رسمية أحياناً؛ قد تزيد من التكاليف المترتبة عليهم . ويلاحظ تفشي هذه المشكلة في كل من آسيا وإفريقيا[1].

3-المنافسة الشديدة: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة من عدة أطراف؛ يمكن حصرهم في النقاط الآتية:

– تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكثرتها وتشابه أنشطتها وتقاربها جغرافياً؛ ما يزيد من حدة المنافسة.

– المنافسة الناتجة عن المنتجات المستوردة.[2]

– منافسة المؤسسات الكبيرة؛ التي تتمتع بوفورات الحجم فضلاً عن حملات الدعاية والإعلان، ما يجعلها تملك قدرات متفوقة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعدها على التحكم في الأسعار والإنتاج[3].

---

1 عبد الرحمن يسري أحمد، **مرجع سابق**، ص32.

2 إدارة البحوث ، **مرجع سابق**، ص128.

3 نور الدين، أبو الرُب (وآخرون). (2004)، **الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية: الحاجات المالية والصعوبات والمصادر المتاحة، مجلة دراسات**، مج 31، ع2، الجامعة الأردنية، الأردن، ص311.

4- ضعف التوريد: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في استيراد الخامات اللازمة للإنتاج بالأسعار المناسبة لضآلة الكميات المطلوبة؛ ما يؤدي لارتفاع أسعار منتجاتها، وهذا يقلل الطلب عليها، وقد يؤدي إلى توقف المؤسسة عن نشاطها[1]، أو أنها تلجأ لوسطاء في توريد هذه المدخلات بكميات كبيرة لتقليل تكلفتها[2]؛ وقد لا توفق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيجاد هذا الوسيط بالمواصفات المناسبة لها، ومنه يبقى نشاطها مرتبط بنشاط هذا الوسيط وهنا يحدث نوع من التبعية التي تخلق ارتباكاً في نشاط المؤسسة في حال اهتزاز أو انقطاع نشاط هذا الوسيط .

ثانيا-المشكلات الداخلية: ترتبط هذه المشكلات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حد ذاتها وببعض خصائصها التي تحد من تبني سلوك يستهدف التنمية المستدامة وأبعادها المختلفة، ويمكن تلخيصها في المشكلات الآتية:

1- زيادة عبء المسؤولية: تنجم غالباً بسبب مركزية اتخاذ القرارات حيث يضطلع شخص واحد بجميع المهام واعتماد نمط المدير المالك غير المحترف؛[3] وهذا بسبب صغر حجم المؤسسة وقلة رأس المال المستثمر، ومنه لا يعتمد على هياكل تنظيمية كبيرة؛ لأن ذلك سيضطر المالك إلى توظيف المزيد من العمال المتخصصين؛[4] وبذلك فهو الذي يقوم بمسك الدفاتر المحاسبية وهو الذي يعقد الصفقات مع العملاء وهو الذي يعين الموظفين، ومنه فهو المتحمل الوحيد للخسائر الناتجة عن قراراته الخاطئة؛ والتي قد تطول أمواله الشخصية.

وقد تزيد أعباء المدير بزيادة أعباء المؤسسة وتوسعها، هذه الزيادة تؤدي في النهاية إلى عدم قدرة صاحب المؤسسة على السيطرة؛ وهذا يضعف مستوى الكفاءة في الإدارة؛ وبالتالي إضعاف الموقف التنافسي للمؤسسة في السوق[5].

2- نقص القدرات الإدارية: بينت العديد من الدراسات أن اهتمامات مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوجه نحو استمرارية التشغيل أكثر من ممارسة العملية الإدارية من تخطيط، وتنظيم، وتوجيه ورقابة لبلوغ الأهداف. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعتمد على التخطيط سواء كان قصيراً أو متوسط الأجل أو استراتيجياً، حيث لوحظ أن 56% من المؤسسات الصغيرة في

---

1 إدارة البحوث، **مرجع سابق**، ص ص127-128.

2 نور الدين أبو الرُب (و آخرون)، **مرجع سابق**، ص311.

3 حسان خضر، **تنمية المشاريع الصغيرة: جسر التنمية**، س1، ع9، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سبتمبر2002، ص4.

4 نور الدين أبو الرُب (وآخرون)، **المرجع نفسه**، ص317.

5 عبد الحميد، مصطفى أبو ناعم. (2002)، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الفجر، القاهرة، مصر، ص22.

الإمارات تقوم بوضع خطط قصيرة الأجل؛ وجاء في الدراسة ذاتها أن 27% من المؤسسات الصغيرة لا تولي التخطيط درجة كافية من الاهتمام بسبب عدم توفر الخبرات الكافية، نسبة 22.5% من المؤسسات أشارت أن تغيرات السوق تجعل من التخطيط غير مجدٍ. أما 22.5% الأخرى عزت سبب عدم الاهتمام بالتخطيط لعدم توفر الإمكانات المالية، النسبة المتبقية؛ 14% منها لا تعد التخطيط شيئاً مهماً أوله أثر إيجابي أما 14% الأخرى فأرجعت عدم الاعتداد بالتخطيط لأسباب أخرى؛ كما بيَّن مسح أُجرِيَ على موظفي الإدارة الرئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية أن 6% فقط من المؤسسات الصغيرة تقوم بالتخطيط الاستراتيجي[1].

3- نقص اليد العاملة الماهرة وارتفاع أجورها: تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود موارد بشرية ذات كفاءة. ويشكل غياب هذه الكفاءات تحدياً كبيراً، خاصة وأنها لا تستطيع توفيرها بمفردها،[2] هذا ما يضطرها للاعتماد على اليد العاملة غير المؤهلة التي تكتسب خبرتها أثناء العمل؛ وخلال هذه الفترة تكون المؤسسة تتميز بإنتاجية ضعيفة ومستوى أداء ضعيف. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشكلة هجرة اليد العاملة التي تراكمت لديها خبرات ومعارف إلى المؤسسات الكبيرة أو إلى دول أخرى بسبب ارتفاع الأجور ووجود ظروف عمل أفضل، خاصة ما تعلق بالحماية الاجتماعية ومراعاة قواعد الأمن والسلامة الصحية والمهنية فضلاً عن ظاهرة عمالة الأطفال[3]. كما يُلاحظ وجود عزوف كبير من طرف الشباب عن المهن الحرفية وتواضع اهتمام المجتمع بالحرفيين؛[4] رغم أهمية هذا القطاع ودوره الفعال في الحفاظ على التراث والهوية.

4- نقص التدريب الكافي: إن عدم الاهتمام بتنظيم دورات تدريب داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم وجود مراكز تدريب ذات إمكانات فنية عالية وتكاليف معقولة يزيد من ضعف هذه المؤسسات بسبب عدم وجود إداريين متخصصين في اتخاذ القرارات بناء على دراسات جدوى صحيحة.

5- نقص المعلومات والبيانات: لا تتوفر لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعلومات والبيانات التي تساعدها على التعرف على السوق الخارجي ومصادر الاستيراد والمؤسسات المنافسة والأنظمة والقوانين المرتبطة بنشاطها مثل قوانين تسجيل المشروعات، الحوافز والضرائب، وقوانين العمل

---

1 رامي زيدان، **مرجع سابق**، ص ص27-28.

2 رمضان، السنوسي وعبد السلام، الدويبي. (2003)، **حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى**، ط1، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، منظمة العمل العربية، بنغازي، ليبيا، ص49.

3 حسان خضر، **مرجع سابق**، ص4.

4 وفاء المبيريك و تركي الشمري، **مرجع سابق**، ص107.

والتأمينات الاجتماعية. وتطور التكنولوجيا وأسعار المواد الأولية والمنتجات. ويرجع ذلك إلى غياب الوعي بأهمية توفر المعلومة لدى أصحاب هذه المؤسسات؛ وإن تَوَفَرَ هذا الوعي فلا يصاحبه وجود الأجهزة اللازمة للحصول على هذه المعلومات وتنظيمها.[1]

6- عدم استخدام التكنولوجيا النظيفة: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معدات فنية قديمة أو ذات مستوى فني متدني، وهذا راجع لانخفاض سعرها المناسب لميزانية المؤسسة المحدودة من وجهة، وارتفاع تكاليف استخدام التكنولوجيا الحديثة من معدات وأجهزة من وجهة أخرى[2]. رغم أن هذه التكنولوجيا ترفع من الإنتاج كماً ونوعاً وتقلل مستوى التلوث وترفع مستوى أداء العاملين؛ إلا أن تكاليفها لا تتوقف عند اقتناء هذه المعدات فقط بل تتعدى لمصاريف أخرى أهمها الصيانة.

رغم ما تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؛ إلا أنه يمكن القول بأن التغييرات التي تفرضها التنمية المستدامة ولو كانت بسيطة، تمثل أحد أبرز الحلول التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيقها؛ ويكمن ذلك في البحث عن الاستدامة والتحلي بالمسؤولية المستمرة والكاملة، والتي ستستفيد من وجودها في الأخير؛ إذا تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحقيقها، لذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تدرك أن التنمية المستدامة تحمل في طياتها الكثير من المنافع، وتتعامل معها كوسيلة وليس كهدف، رغم صعوبة الفصل نتيجة الارتباط الوثيق بينهما؛ فالتنمية المستدامة مصطلح متجدد؛ يجمع بين الوسيلة والهدف في الوقت نفسه.

1 إدارة البحوث، **مرجع سابق**، ص129.

2 هل لن سبنسر، **مرجع سابق**، ص118.

الفصل الثاني: إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

الخلاصة:

تحتفظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بروابط قوية مع بيئتها القريبة والبعيدة ويتداخل نشاطها مع الحياة الأسرية؛ ما يجعلها أكثر فهما لمجتمعها وبيئته؛ وعليه التنمية المستدامة جزء يومي من نشاطها؛ حتى وإن لم تستخدم هذا المصطلح؛ لكن حتى تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحددات التنمية المستدامة، يجب أن يدرك أصحابها الموارد والضغوط الخارجية المفروضة عليها من طرف أصحاب المصالح واستغلالهما بالشكل المناسب، إلى جانب تكوين موظفين مبدعين وشبكة علاقات مكتملة؛ وهذا يرفع مسؤوليتها الاجتماعية من خلال تطبيق شروط التنمية المستدامة في مختلف وظائفها ومصالحها البشرية والمادية؛ لكن لن تستطيع تحقيق ذلك دون تجاوز مشكلاتها؛ التي يكمن حلها في تبني التنمية المستدامة.

إن ما تطرحه التنمية المستدامة من محددات ومتطلبات هو في صالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة إذا تمكنت من التخلص تدريجيا من مفهوم التنمية المستدامة المرتبط بالتكلفة والضغط، وتبني مفهوم التنمية المستدامة المرتبط بالعائد والفرص.

الفصل الثالث:
دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الولايات: برج بوعريريج، وسطيف والمسيلة

الفصل الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الولايات: برج بوعريريج، وسطيف والمسيلة

تمهيد:

إن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة لا يتوقف عند دراسة مساهمتها في المتغيرات الكلية والمتمثلة في الناتج المحلي وامتصاص البطالة وتخفيض الانبعاثات مثلا، بل يتعدى ذلك إلى معرفة مدى تمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص المؤسسة المستدامة التي تجعلها مسؤولة أكثر؛ فالاهتمام بموظفي المؤسسة وتحويل الضغوط إلى فرص، وفهم واستغلال جوهر الموارد، والتركيز على الخصائص اللامادية للمنتوج، وغيرها من الأساليب؛ تكفل رفع مستوى تبني التنمية المستدامة في هذه المؤسسة، وتسهم في فتح أسواق جديدة تحقق مستوى إشباع لامادي للمستهلك، وتحقق منفعة معنوية أكثر منها مادية وتوفر وظائف مستدامة، ومنه يصبح من السهل تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصاد ككل. وفي إطار تناول هذا الدور في الاقتصاد الجزائري تم تقسيم الفصل إلى مبحثين.

المبحث الأول: الإطار الموضوعي والمنهجي للدراسة التطبيقية.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير النتائج.

الفصل الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الولايات: برج بوعريريج، وسطيف والمسيلة

المبحث الأول: الإطار الموضوعي والمنهجي للدراسة التطبيقية.

يتناول هذا المبحث مجتمع الدراسة المتمثل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومحاولة وصف أهم خصائصه، ومدى مساهمته في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بناء على الإحصائيات المتوفرة. كما تم الاعتماد على الاستبيان؛ والذي وُزع على عينة عشوائية من المؤسسات في ولايات مختلفة وهي برج بوعريريج، وسطيف والمسيلة. ليتم تحليل النتائج فيما بعد بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات والأدوات الإحصائية المختلفة.

المطلب الأول: خصائص دور مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

يعتبر القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 م، أول أداة أعطت هذا القطاع الدعائم القانونية لتفعيله من طرف السلطات المعنية؛ وذلك من خلال وضع مجموعة من الآليات التي تسمح بتحسين محيط المؤسسة، على رأسها وضع تعريف محدد حتى يمكن حصرها وتوجيه الدعم اللازم والضروري لها، ولقد عُدِّل القانون خلال عام2017م، ومن بين ما عُدِّل فيه تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والذي يمكن إدراجه في الجدول رقم (3-1).

الجدول رقم (3-1)

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

نوع المؤسسة / المعيار	مصغرة	صغيرة	متوسطة
العمال	9-1	49-10	250-50
رقم الأعمال	أقل من مليون دج	اقل من 400 مليون دج	بين 400 مليون و4 مليار دج
الميزانية	أقل من 10 مليون دج	اقل من 100 مليون دج	بين 200 مليون و 1 مليار دج
الاستقلالية		25%فما أكثر من رأس المال المؤسسة لا يكون ملكا لمؤسسة أو مؤسسات ليست صغيرة ومتوسطة	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رقم 17-02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع2، 10 جانفي 2017، المواد 5 و6 و7، ص6.

لقد تم مضاعفة كل من رقم أعمال وحجم ميزانية هذه المؤسسات، وهذا خلاف ما كان منصوصا عليه حسب القانون رقم 18-01 الصادر في 2001م، ويمكن تفسير هذا التغيير بتدهور

قيمة الدينار، ومنه محاولة تكييف المتطلبات المالية لهذه المؤسسات وفق الأوضاع الاقتصادية السائدة.

لذلك فإن تعريف المؤسسات المصغرة والمتوسطة يبقى مسألة نسبية في كل بلدان العالم متطورة أو نامية؛ لكن هذا لا يمنع من اعتبار عنصر العمال أكثر العناصر واقعية وثباتا مقارنة بالعناصر النقدية والمالية؛ لأنه ذو طبيعة حقيقية، قد لا تؤثر فيه المستجدات سواء ايجابية كانت أو سلبية.

ورغم أن التعديل يعود لتدهور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر؛ إلا أن هذا لا ينفي الجهود التي بُذِّلت في السنوات السابقة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والآليات والتشريعات المنبثقة عنها قبل وبعد ضمها لوزارة الصناعة منذ سنة 2010م. ولقد انعكست هذه الجهود بشكل ايجابي على تطور تعدادها؛ فبناء على إحصائيات* تلك السنوات يمكن استخراج بعض الخصائص التي تميز هذا القطاع والدور الذي يؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا- خصائص مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: يمكن دراسة خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال النقاط الآتي عرضها.

1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الصفة القانونية:

توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الصفة القانونية إلى مؤسسات خاصة؛ معنوية وطبيعية وتقليدية؛ ومؤسسات عمومية؛ لكن المؤسسات الخاصة تعد الشكل القانوني الغالب مقارنة بالعمومية؛ التي شهدت تراجعا بسبب الخوصصة؛ ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (3-2).

* قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا، ثم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بإصدار نشريه إعلامية سداسية تلخص أهم المؤشرات التي يستطيع الباحث من خلالها استقراء واقع هذا القطاع؛ ورغم إعادة هيكلة الوزارة وضم قطاع المناجم لوزارة الصناعة في سنة 2015م، واعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محتواة في هذه الوزارة ضمنيا، استمر إصدار هذه النشرية وهي متوفرة على مستوى موقع الوزارة الالكتروني http://www.mdipi.gov.dz

الجدول رقم (3-2)

تطور نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الصفة القانونية خلال الفترة 2001-2019م

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
خاصة	%99.68	%29.7	%99.73	%99.75	%99.75	%99.8	%99.84	%99.88	%99.9	%99.81	%99.92	%99.92	%99.93	%99.94	%99.94	%99.96	%99.97	%99.97	%99.98
عمومية	%0.32	%0.3	%0.27	%0.25	%0.25	%0.2	%2.16	%0.12	%0.1	%0.20	%0.8	%0.08	%0.07	%0.06	%0.06	%0.04	%0.03	%0.03	%0.02
المجموع	245349	261854	288578	312960	342788	316767	410959	519526	625069	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1014075	1074503	1141863	1193339

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: **نشريات المعلومات**، مديرية المنظومة الإعلامية والإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم على الموقع: تاريخ الزيارة 2020/12/16 http://www.mdipi.gov.dz

تكاد المؤسسات الخاصة بمختلف أشكالها طبيعية كانت أو معنوية أو تقليدية، أن تمثل مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الجزائر، حيث كانت في كل سنة تمثل أكثر من 99% من العدد الإجمالي لهذا القطاع.

2-التوزيع والتمركز الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: للاطلاع أكثر على خصائص هذه المؤسسات* سيتم تناول توزيعها على التراب الجزائري؛ حتى يمكن الحكم على استفادة هذه المؤسسات من النطاق الجغرافي الموجودة فيه أو العكس؛ أي مدى استفادة النطاق الجغرافي من وجودها. ويمكن توضيح ذلك في الجدول أدناه.

*تم التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الصفة المعنوية لأنها تمثل أكثر من 50% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة؛ والتي يمكن اعتبارها أنها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حد ذاته، للمزيد يمكن الاطلاع على: **نشريات المعلومات**، مديرية المنظومة الإعلامية والإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم على الموقع: http://www.mdipi.gov.dz .

الجدول رقم (3-3)

التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الصفة المعنوية خلال الفترة 2005-2019م.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الشمال	149964	163492	177730	193483	205857	219270	232664	248985	316364	344405	373337	401231	424 659	438 260	830438
الهضاب	72076	80072	87666	96354	105085	11335	119146	128316	102533	108912	118039	1266051	133 177	136 899	262340
الجنوب	23802	26242	28550	31550	34960	37714	39951	42816	40517	43672	46525	50104	51 508	53 060	100561
المجموع	245842	269806	293946	321387	345902	369319	391761	420117	459414	496989	537901	577386	609 344	628 219	1193339

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: نشريات المعلومات، **مرجع سابق**.

المنحى العام للجدول؛ يوضح تطور المؤسسات في مختلف مناطق الجزائر بشكل مطرد، لكن تبقى منطقة الشمال جذّابة لهذه المؤسسات؛ فهي المنطقة التي تحتل المركز الأول في ذلك، وهذا يدل على أن الشمال الجزائري يتوفر على البنية الاجتماعية والاقتصادية المشجعة على النشاط الصناعي والتجاري.

لكن ذلك يؤثر في بيئة الشمال سلبا؛ من خلال الاكتظاظ وارتفاع معدلات التلوث من وجهة؛ وزيادة الهجرة الداخلية وعزلة المناطق الأخرى أهمها الجنوب وارتفاع معدلات البطالة والفقر فيها من وجهة أخرى، رغم أن هذا الجزء يمثل من الجزائر أكثر من 80% من مساحتها، وعليه يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تابعة لبيئتها وهي من تستفيد منها أكثر؛ وليس العكس.

2- التوزيع النسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب النشاط:

تتجه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الصفة الطبيعية إلى الأعمال الحرة مثل: الصحة والعدالة، وأغلبها مؤسسات مصغرة؛ أما المؤسسات ذات الصفة المعنوية فتمارس نشاطات متنوعة فلاحية وصناعية وخدمية؛ كما أنها تُعبر عن التوجه العام للقطاع الخاص في الجزائر الذي تمثله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3-4).

الجدول رقم (3-4)

التوزيع النسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الصفة المعنوية حسب النشاط في الجزائر خلال الفترة 2003-2019م.

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الفلاحة والصيد	1.2%	1.2%	1.2%	1.2%	1.2%	1.1%	1%	1.03%	1.02%	1.02%	1%	1%	1%	1.2%	1.1%	1.11%	0.62%
المحروقات والطاقة	0.3%	0.3%	0.3%	0.3%	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	0.47%	0.47%	0.26%
البناء والأشغال العمومية	31.6%	32.3%	32.8%	33.6%	34%	34.84%	35.34%	35.14%	34.66%	33.85%	32.85%	32.15%	31.37%	2.93%	29.42%	29.04%	15.94%
الصناعات التحويلية	21.2%	20.5%	19.8%	19%	18.3%	16.7%	17%	16.6%	16.31%	16.1%	15.9%	15.7%	15.6%	17.2%	15.59%	15.56%	8.69%
الخدمات	45.7%	46.7%	45.9%	45.9%	46.04%	47.86%	46.16%	49.73%	47.51%	48.53%	49.75%	50.65%	51.53%	51.8%	53.43%	53.82 %	51.49%

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: نشريات المعلومات، **مرجع سابق**.

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (3-4)؛ أن النسبة الأعلى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الصفة المعنوية تنشط في الخدمات، أما الفلاحة والصيد والمحروقات والطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة؛ تكاد تكون نسبها معدومة. وهذا يدل على عدم وجود استراتيجية تستهدف تنمية هذا القطاعات؛ حتى تقوم بدورها الحقيقي، خاصة وأن الجزائر بحاجة لتشجيع الفلاحة والصيد من أجل تحقيق أمن غذائي وتخفيف فاتورة الاستيراد من وجهة، وتطوير المنتوج الوطني بهدف دخول السوق العالمية كبديل للمحروقات من وجهة أخرى، كما أن تجسيد عنقود صناعي في قطاع المحروقات؛ قد يساعد على اشتقاق الكثير من المنتوجات من البترول الخام محليا، خاصة إذا استطاعت المؤسسات العمومية الكبرى على رأسها سوناطراك أن تلف حولها هذه المؤسسات وتستغل قدراتها في ذلك من وجهة أخرى؛ ما يحفظ حق الأجيال اللاحقة في هذه الثروة الناضبة.

إن الإحصائيات تؤكد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم تزايدها كمًّا؛ إلا أنها لا تُوجَه نوعاً، أو لا تُشجَع للتوجه نحو القطاعات المُنتِجَة مثل: الفلاحة والصناعة، وهذا سيؤثر سلبا على دورها في تحقيق التنمية المستدامة؛ التي ترتكز على تنافسية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وجودة نشاطها، لا تزايدها العددي.

ثانيا: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تَظهَر الإحصائيات المتعلقة بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة سطحية وغير كافية، فالمؤشرات المتوفرة تختصر البعدين الاقتصادي والاجتماعي في عدد محدود من المؤشرات الكلية الكبرى مثل: الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة ومعدل التشغيل، أما عن البعد البيئي فلا تتوفر إحصائيات تعكس مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة على بيئتها أو استنزاف وهدر مواردها.

1-**الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:** إن أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة هي كل من الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة، وسيتم عرض ذلك كما يأتي:

1-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي:

يعرض الجدول أدناه نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين 2002-2018م، وهذا بناء على ما وفرته النشريات الإعلامية الصادرة عن وزارة الصناعة وتقارير بنك الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (3-5)

نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة•في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2002-2018م

الوحدة: مليار دج

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الاجمالي	4522.8	5247.5	6151.9	7562	8514.8	9408.3	11043.7	9968	11991.6	14526.8	16115.5	16643.8	17225.6	16712.7	17514.6	18575.8	20259
مساهمة القطاع الخاص	1679.1	1884.2	2146.7	2364.5	2740.06	3153.77	3574.07	4162.02	4681.68	5137.46	5813.02	6741.19	7338.65	7924.51	8529.27	8815.68	9524.41
النسبة	%37	%36	%35	%31	%32	%34	%32.5	%41.75	%39	%35.4	%36	%40.7	%43	%47	%48	%47.5	%47

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

النشريات الإعلامية، **مرجع سابق**.

تقارير بنك الجزائر، على الموقع:

تاريخ الزيارة: 2020/12/20 https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

من خلال الجدول أعلاه؛ يُلاحظ أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، والتي يُعبَر عنها بالقطاع الخاص، حسب نشريات وزارة الصناعة، تعتبر نسبة معتبرة لا تعكس واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لكن بعد تصفح تقارير بنك الجزائر[1]؛ لُوحظ أنه؛ على سبيل المثال لا الحصر، أن سنة2012م مثلا، سجلت مساهمة القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات 9501.6 مليار دج، بما فيها مساهمة الإدارات العمومية بقيمة2654.5 مليار دج، ومنه تساهم كل المؤسسات الإنتاجية العمومية والخاصة بمختلف أحجامها(كبيرة وصغيرة ومتوسطة)، بمقدار

• تم اعتبار مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي خارج المحروقات المدرجة في النشريات الإعلامية مُمَثِلا لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي.

[1] بنك الجزائر. (جوان 2015)، **النشرية الاحصائية الثلاثية**، رقم30، ص26.

6847.17 مليار دج، وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة منها بمقدار 5813.02 مليار دج حسب ما هو مدرج في الجدول أعلاه (وحسب معطيات النشرية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛ ومنه يمكن القول أن المؤسسات الكبيرة، الخاصة والعمومية ذات النشاط الانتاجي(لا الخدمي)، لا تساهم إلا بمقدار1034.15 مليار دج، وهذا ما يُؤكد أن القطاع الخاص المدرج في نشريات وزارة الصناعة لا يمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط؛ بل يشمل كل المؤسسات الخاصة بمختلف أحجامها؛ بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ومنه لا يمكن اعتبار القطاع الخاص المدرج في النشريات الاعلامية على أنه هو ممثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فقط؛ وهو ما يمكن طرحه أيضا بالنسبة للإحصائيات المرتبطة بالقيمة المضافة.

1-2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين القيمة المضافة:

يعرض الجدول أدناه، نسبة مساهمة القطاع الخاص حسب النشريات الإعلامية؛ في القيمة المضافة المحققة خارج قطاع المحروقات، ويُلاحظ أنها مساهمة تشهد ارتفاعا سنة تلو الأخرى خلال الفترة 2001-2018م، وتحتاج الاهتمام والدعم.

الجدول رقم(3-6)

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2018م.

الوحدة: مليار دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مساهمة القطاع الخاص	1486.8	1585.3	1783.77	2065.84	2299.89	2634.51	2986.07	3383.57	4162,02	4681.68	5137.46	5813.02	6741,19	7338,65	7597.59	8165.37	10382.5	727967.9
القيمة المضافة خارج المحروقات	2041.7	2184.1	2434.8	2745.4	3015.5	3444.11	3903.63	4334.99	4978.89	5509	6061	6606	7 634,43	8526,58	9237,87	9943,92	10106,8	10886,62
النسبة (%)	72.8	72.6	73.26	75.25	76.3	76.5	76.5	77	83.6	84.98	84.77	87.99	88,3	86.1	85.78	85.77	87.225	87.49

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: النشريات الإعلامية، **مرجع سابق**.

2- الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قريبة من بيئتها ومنه يكون دورها الاجتماعي وتأثيرها واضحا فيها، إلا أن الإحصائيات

التي توفرها النشريات الإعلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تكشف واقع هذا الدور، وفي هذا الصدد لم نجد سوى إحصائيات تعبر عن مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف خلال الفترة الممتدة 2002-2019م.

الجدول رقم (3-7)

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2002-2019م

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤسسات الخاصة	654578	630236	766678	1081593	1190986	1298255	1487423	345902	1577030	1676111	1800742	19533676	2110665	2327293	2452216	2632018	2702067	2864566
المؤسسات العمومية	74763	74764	71826	76283	61661	57146	52786	51635	48656	48086	47375	48256	46567	43727	35698	23452	22197	21085
المجموع	731082	705000	838504	1157876	122647	1355399	1540209	1756964	1625686	1724197	1848117	201892	20157232	237120	2487914	2 655 470	7242642	2885651
معدل التوظيف*	2.79	2.44	2.67	3.37	3.32	3.3	2.96	2.8	2.6	2.6	2.6	2.6	2.5	2.6	2.4	2.5	2.5	2.4

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: النشريات الإعلامية، **مرجع سابق**.

يُلاحظ من خلال الجدول، أن مناصب العمل تتزايد بشكل مطرد لتصل إلى أزيد من مليوني منصب عمل؛ لكن معدل التوظيف يعتبر جدّ منخفض؛ حيث خلال أزيد من خمسة عشرة سنة لم يتجاوز هذا المعدل 10 عمال، وهذا يدل على أن معدل تزايد المؤسسات المصغرة أكبر من معدل مناصب العمل التي توفرها، وهنا يمكن الحكم على أن منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أغلبها مؤسسات مصغرة لا يتجاوز عدد عمالها 10 عمال، ومنه هي غير كافية لامتصاص القوة العاملة

* يمثل معدل التوظيف حاصل قسمة عدد اليد العاملة في هذه المؤسسات على العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والذي سبق ادراجه في الجدول رقم (3-2).

التي تتزايد بشكل مطرد، وهذا ما يدعو إلى التوجه نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة بتشغيل عدد معتبر يصل إلى 250 عامل؛ أي ما يقابل إنشاء خمس وعشرون مؤسسة مصغرة أو خمس مؤسسات صغيرة.

من خلال ما سبق، تعتبر المعطيات المتوفرة شحيحة وغير عميقة، لا تمنح الدراسة إمكانية وصف وتحليل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة كما أنها لم تتناول البعد البيئي؛ رغم أنها كشفت بعض خصائص مجتمع الدراسة.

في المقابل، تبقى التنمية المستدامة من المصطلحات الواسعة؛ التي لا تختزلها الأرقام والمؤشرات، باعتبار أنها طريقة تفكير وأسلوب عمل وسلوك قد نكرره بشكل يومي، يتغذى على الخلفية الثقافية والأخلاقية والاجتماعية لمن يمارسها ويطبقها؛ وعلى هذا الأساس يمكن الحكم على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، من خلال ما تتمتع به من خصائص المؤسسة المستدامة التي تجعلها أكثر مسؤولية تجاه نفسها وعمالها والبيئة التي تنتمي إليها المحلية وحتى الوطنية؛ وكلما كانت المؤسسة مسؤولة كلما أدمجت التنمية المستدامة في وظائفها، وحققت من وراء ذلك موارد معتبرة، ولا يمكن جمع هذا النوع من المعلومات إلا من خلال توزيع الاستبيان الذي يعد الأداة المناسبة في هذه الحالة.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة واختيار العينة

المؤسسة المستدامة ليست هي المؤسسة الأكثر ربحية أو الأكثر إنتاجا؛ بل هي المؤسسة التي تضع خطة مستدامة تهدف من خلالها إلى تحقيق أرباح مادية إلى جانب تفاعل ايجابي مع مجتمعها، وتتوخى عدم الإضرار بالبيئة التي تنتمي إليها بمختلف الأشكال؛ إن لم نقل إعادة إثرائها والمحافظة على أصولها. وبما أن الاحصائيات لم تكن كافية لتحقيق ذلك تم الاستعانة بالاستمارة؛ التي تكشف توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأساليب المعتمدة بهدف تحقيق التنمية المستدامة في مختلف أبعادها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

أولا– أداة جمع البيانات: تتحدد الأداة المنهجية لأي دراسة على ضوء وطبيعة البيانات المتوفرة حول الموضوع؛ وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة الميدانية على الاستمارة، وهذا للأسباب الآتية:

– نقص الاحصائيات التي تعرض مدى تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة في الجزائر.

– لا يمكن حصر مفهوم التنمية المستدامة في مجموعة من المؤشرات، لأنه مفهوم يحمل في طياته الكثير من العوامل المعنوية والنفسية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية التي تتحكم في تحقيق هذه المؤشرات من عدمها.

- إن الجزائر من الدول التي لازالت تعتمد على الثروات الناضبة في نشاطها، وهذا يتنافى مع متطلبات التنمية المستدامة؛ لكن من صعوبات النظرية الكلية عدم القدرة على تعميم هذا الحكم؛ فقد تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين الأعوان الاقتصاديين الذين يمارسون نشاطاتهم وفق متطلبات وأبعاد التنمية المستدامة؛ ولو على مستواهم الجزئي.

لهذه الأسباب تم توزيع استمارة، مقسمة إلى محورين رئيسين، وهما:

- **المحور الأول:** الذي تناول البيانات العامة حول المؤسسة، واحتوى على ست بيانات رئيسية مطلوبة من المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة. ولقد تم الاعتماد على نمط الأسئلة المغلقة ذات الخيارين أو أكثر في هذا المحور حتى تُوَجه إجابات المستقصين نحو ما يخدم الدراسة.

- **المحور الثاني:** تم تخصيصه لمعرفة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال 28 عبارة؛ قُسِمَت كما يأتي: من العبارة 1إلى العبارة 11؛ تناولت البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، أما مجموعة العبارات (12-18) فكان الهدف منها البعد الاقتصادي، وما تبقى اهتم بجمع المعلومات حول البعد البيئي.

ولقد تميزت الاستمارة بالقصر والتركيز، لتسهيل عملية جمع المعلومات وعدم ملل المستقصى، ومنه تكون إجاباته دقيقة وأكثر جدية. ويوضح الجدول رقم (3-8)، تصميم الاستمارة وتوزيع محاورها نسبيا.

الجدول رقم (3-8)

تصميم وتوزيع عبارات الاستمارة

	البعد	عدد العبارات	النسبة
أبعاد التنمية المستدامة	البعد الاجتماعي	11	%39
	البعد الاقتصادي	7	%25
	البعد البيئي	10	%36
	المجموع	28	%100

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على عبارات الاستبيان.

من خلال الجدول، يُلاحظ أن البعدين الاجتماعي والبيئي يحتلان نسباً أعلى من نسبة البعد الاقتصادي، وهذا يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة، باعتبار أن المؤسسة الأكثر ربحية أو إنتاجا أو تشغيلا لليد العاملة ليست بالضرورة هي مؤسسة تدمج التنمية المستدامة في مختلف وظائفها.

ثانيا- معايير اختيار العينة: نظرا لعدم إمكانية إجراء الدراسة الميدانية على جميع أفراد المجتمع الأصلي، والمتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كامل التراب الجزائري، فقد تم اللجوء إلى استعمال طريقة العينة العشوائية والتي تم اختيارها وفق مجموعة من المعايير، وهي:

– المؤسسات مصنفة حسب حجمها، بالاعتماد على معيار عدد العمال في كل مؤسسة، وهذا لأن معيار العمال معيار حقيقي وثابت؛ ويمكن الحصول على المعلومات الخاصة به بسهولة؛ كما وكيفا.

– المؤسسات توظف إلى 250 عامل، وبالتالي هي إما مصغرة أو صغيرة، أو متوسطة وذلك باعتبار أن الحجم قد يؤثر على مساهمتها في التنمية المستدامة.

– المؤسسات تنتمي للقطاع الخاص فقط، باعتبار أن البنية الغالبة في تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي المؤسسات الخاصة، كما أنها تتمتع بالاستقلالية التامة في الإدارة والتسيير.

– المؤسسات تنشط في قطاعات مختلفة، بهدف معرفة مدى تأثير نشاط المؤسسة على تبنيها للتنمية المستدامة، كما أنها من ولايات مختلفة؛ حتى يمكن إدراك نقاط الاتفاق بين أصحاب المؤسسات حول مسؤوليتهم تجاه محيطهم القريب منهم، رغم البيئة المحلية المختلفة.

– أصحاب المؤسسات رجالا ونساء من فئات عمرية مختلفة، ومستويات علمية متباينة، وهذا قد يؤثر في مدى إدراكهم لمفهوم التنمية المستدامة والأنشطة المرتبطة بتطبيقها وتحقيقها على مستوى وظائف مؤسساتهم وعمالهم.

ثالثا– الاختبارات الإحصائية المعتمدة في الدراسة: لقد كان لابد من اختبار صدق وثبات الاستمارة، وذلك من خلال تطبيق أساليب إحصائية خاصة، إلى جانب اختبارات أخرى ستساعد في وصف العينة وتحليل النتائج لاحقا.

حيث تم تفريغ وتحليل الاستمارة بالاعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية برنامج (Spss, V21)، إلى جانب اختبارات إحصائية، يمكن تناول الهدف من استعمال كل واحد منها في إطار إشكالية الدراسة كما يأتي:

1–مقياس ليكارت: وهو سلم يوضح درجة ميول المستقصى إلى محتوى العبارة، من غير موافق تماما وتقابلها 1 درجة إلى موافق بشدة بـ 5 درجات.

ولتحديد قيم المتوسط الحسابي في أية فئة نقوم بإيجاد طول المدى (5–1=4) ثم قسمة المدى على الفئات الخمسة من غير موافق تماما إلى موافق بشدة :4/5=0.8. ثم يضاف 0.8 إلى الحد الأدنى للمقياس فتصبح الفئة الأولى [1– 1.8[؛ وهكذا مع بقية الفئات[1]، فيتكون المقياس الموضح في الجدول رقم (3–9)، المدرج أدناه.

1 مصطفى، طويطي وميلود. (2013/2012)، وعيل، **مطبوعة في أساليب تصميم واعداد الدراسات الميدانية: منظور احصائي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ص 111.

الجدول رقم(3-9)

مقياس ليكارت

درجة الموافقة	غير موافق تماما		غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	1	1.8	2.6	3.4	4.2	5

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على:

مصطفى، طويطي وميلود، وعيل.(2013/2012)، **مطبوعة في أساليب تصميم واعداد الدراسات الميدانية: منظور احصائي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ص 111.

2-معامل ألفا كرونباخ: يُعتمَد على هذا المعامل لقياس صدق الاستمارة، أي مدى ارتباط خصائص أداة القياس بأغراض القياس.

3-النسب المئوية والتكرارات: من أجل عرض خصائص العينة ومعرفة مستوى آراء أفرادها حول عبارات الاستمارة وتصنيفها نسبيا.

4-المتوسط الحسابي والانحراف المعياري: والتي تساعد في قياس مستوى ظاهرة التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها المختلفة وفق خصائص معينة، إلى جانب تحديد اتجاهات الإجابات بين الموافقة والرفض حول ممارسة نشاطات واتخاذ إجراءات تعبر عن تبني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

5-اختبار كروسكال واليس (krushal-wallis): يستخدم هذا الاختبار إذا كانت هناك مقارنة ستتم بين أكثر من مجموعة من النتائج، أو مقارنة متوسطات عدة مجتمعات مستقلة خاصة إذا كانت العينة صغيرة أو لا تتبع توزيع طبيعي[1]، وبما أن التنمية المستدامة تتكون من ثلاث مجموعات مستقلة كل مجموعة تمثل بعدا معينا، فقد تم مقارنة مدى إدماج كل بعد وفق المعلومات العامة التي تم جمعها.

6-اختبار مان– وتني (Mann-Whitney): يستخدم هذا الاختبار إذا كانت هناك مقارنة بين متوسطي مجتمعين في حالة العينات المستقلة[2]، وبما أنه قد تتأثر أبعاد التنمية المستدامة كمجموعات مستقلة بنوع نشاط المؤسسة أو المنطقة مثلا، فإن هذا الاختبار يساعد على معرفة مصدر الفرق.

رابعا- صدق وثبات الاستمارة: يعبر الصدق في صورته العامة دليلا على مدى ملاءمة مؤشرات القياس مع المفهوم المراد قياسه. أي أن معامل الصدق يسمح بالإجابة على السؤال التالي: ما هو المتغير الذي تقيسه هذه المؤشرات؟ أما الثبات فيعبر على مدى دقة أداة القياس ومدى اتساق مؤشراتها.

---

1 نافذ، محمد بركات. (2013/2012)، **التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS**، دائرة التعليم المستمر، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 158.

2 **المرجع نفسه**، ص152.

1-الصدق: ويمكن تقسيمه إلى صدق ظاهري وصدق بنائي.

1-1- الصدق الظاهري: تم الاعتماد على المقاييس المقترحة من قبل (Wing S. CHOW & YANG CHEN، 2012)[1] في استبانته؛ التي وُزعَت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين، وبعد الترجمة وإعادة صياغة بعض العبارات وإضافة عبارات أخرى، تعرضت الاستمارة للتدقيق اللغوي، بهدف التأكد من صحة الترجمة والصياغة، وعلى ضوء التعديلات المقترحة تم إخراج الاستمارة في شكلها النهائي الذي تم اعتماده في التوزيع.(الملحق 1).

1-2- الصدق البنائي: يستخدم الصدق للإشارة إلى ارتباط خصائص أداة القياس بأغراض القياس. كما أن أهم خصائص المقياس الجيد قدرته على تحقيق الهدف الذي وُضع من أجله؛ أي أنه قادر على قياس الصفة الذي وضع من أجلها كما تم تعريفها وتحديدها.

واعتمادا على المقاييس المقترحة من قبل (Wing S. CHOW & YANG CHEN،2012)؛ الذي تحقق من خلاله من الصدق البنائي لمفهوم التنمية المستدامة في المؤسسة. وبعد إضافة بعض المؤشرات التي تتلاءم والبحث محل الدراسة. تم التحقق من صدق المقاييس الثلاث من خلال تحديد معنوية الارتباط بين المؤشرات والدرجة الكلية للمحور. وجاءت نتائج الاختبار مبينة في الجدول رقم (3-10).

الجدول رقم (3-10)

نتائج اختبار صدق المقاييس

المحاور	العبارات	الارتباط	المعنوية
البعد الاجتماعي	العبارة01	0,484	0,001
	العبارة02	0,558	0,000
	العبارة03	0,362	0,016
	العبارة04	0,679	0,000
	العبارة05	0,378	0,011
	العبارة06	0,555	0,000
	العبارة07	0,667	0,000
	العبارة08	0,742	0,000
	العبارة09	0,593	0,000
	العبارة10	0,705	0,000
	العبارة11	0,462	0,002
البعد الاقتصادي	العبارة12	0,591	0,000
	العبارة13	0,676	0,000
	العبارة14	0,511	0,000

[1] Wing, S. CHOW & YANG, CHEN. (2012), **Corporate Sustainable Development: Testing a New Scale Based on the Mainland Chinese Context**, Journal of Business Ethics, Springer.

	العبارة15	0,384	0,010
	العبارة16	0,687	0,000
	العبارة17	0,613	0,000
	العبارة18	0,745	0,000
البعد البيئي	العبارة19	0,454	0,002
	العبارة20	0,816	0,000
	العبارة21	0,630	0,000
	العبارة22	0,796	0,000
	العبارة23	0,530	0,000
	العبارة24	0,830	0,000
	العبارة25	0,613	0,000
	العبارة26	0,497	0,001
	العبارة27	0,601	0,000
	العبارة28	0,737	0,000

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS,V21).

يتبين من خلال الجدول رقم (3-10)؛ أن جميع ارتباطات المؤشرات بالدرجة العامة للمحور دالة معنويا. أي أن البعد الاجتماعي يمكن قياسه بالمؤشرات من 01 إلى 11. أما البعد الاقتصادي فيمكن قياسه بالمؤشرات من 12 إلى 18. أما البعد البيئي يمكن قياسه بالمؤشرات من 19 إلى28.

2- الثبات: يسمح الثبات بتحديد إلى أي مدى يمكن الوثوق بأداة القياس. بعبارة أخرى؛ ارتفاع معدل الثبات يضمن الحصول على نفس النتائج إذا تم تطبيق نفس الأداة على نفس العينة بعد مدة معينة. كما يعتبر دليلا على عدم تأثره بالعوامل والظروف الخارجية، وهذا يعني قلة تأثير عوامل الصدفة والمتغيرات العشوائية على نتائج عملية القياس. يمكن حساب معامل الثبات بعدة طرق، مثل: إعادة تطبيق الاختبار على نفس العينة، طريقة التجزئة النصفية، الاتساق الداخلي. ويعتبر الأسلوب الأخير من أشهر طرق حساب معامل الثبات؛ والذي يقوم على حساب ما يصطلح عليه بـ"معامل كرونباخ"[1]. وتأتي نتائج اختبار الثبات مبينة في الجدول رقم(3-11).

الجدول رقم (3-11)

نتائج اختبار ثبات المقاييس

المحاور	ألفا كرونباخ	ملاحظات
البعد الاجتماعي	77,1	
البعد الاقتصادي	73,3	حذف العبارة

1 نافذ محمد بركات، **مرجع سابق**، ص179.

		15
البعد البيئي	84,3	

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS,V21).

يتضح من الجدول أعلاه؛ بأن جميع معاملات الثبات جيدة، حيث تجاوزت قيمة "ألفا كرونباخ" 70%، وهي معدلات جيدة. يتبين من الجدول بأن قيمة معامل "ألفا كرونباخ" للبعد الاجتماعي الذي يتكون من احدى عشرة مؤشرا بلغت 77.1% وهي نسبة جيدة. أما البعد الاقتصادي وبعد حذف العبارة رقم 15؛ فقد بلغت قيمة معامل "ألفا كرونباخ" لديه 73.3% وهي كذلك نسبة جيدة. أما بالنسبة للبعد البيئي الذي يتكون من عشر مؤشرات، فقد تم تسجيل أعلى نسبة لديه لمعامل "ألفا كرونباخ" بمعدل 84.3% وهي نسبة جيدة.

إن خصائص مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المُتَوصَل إليها كانت غير كافية لمعرفة مدى إدماجها لمتطلبات التنمية المستدامة، ومدى تبنيها لهذا المفهوم بمختلف أبعاده، لذلك تم اللجوء لتصميم استمارة خضعت لاختبارات إحصائية ملائمة أثبتت صدقها وثباتها. وعلى هذا الأساس سيتم وصف العينة وتحليل النتائج وتفسيرها.

الفصل الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الولايات: برج بوعريريج، وسطيف والمسيلة

المبحث الثاني: تحليل وتفسير النتائج

بعد التعريف بأداة الدراسة وأهم الأساليب الإحصائية التي سيتم استخدامها، اهتم هذا المبحث بوصف خصائص العينة التي وزعت عليها الاستمارة، واختبار الفرضيات التي صيغت في بداية البحث بهدف الوصول إلى نتائج توضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بناء على الولايات المعنية بالتوزيع.

المطلب الأول: عرض نموذج الدراسة ووصف العينة.

إن وضع نموذج للدراسة يساعد في تلخيص مضمون الدراسة التطبيقية ويحدد متغيراتها والعلاقات التي تربط بين تلك المتغيرات، كما يعرض ضمنيا فرضيات الدراسة التي يتم اختبارها فيما بعد.

أولا- نموذج وفرضيات الدراسة: من خلال الأدبيات النظرية، التي تناولتها الفصول السابقة، تم التوصل أن علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية المستدامة ليست علاقة تأثير مباشرة، بل يوجد متغير آخر ينقل أثر نشاط هذه المؤسسات إلى بيئتها سواء المحيطة بها أو البعيدة، ألا وهي المسؤولية الاجتماعية. وعلى هذا الأساس يمكن تمثيل نموذج الدراسة في الشكل رقم (3-1).

الشكل رقم (3-1)

نموذج الدراسة

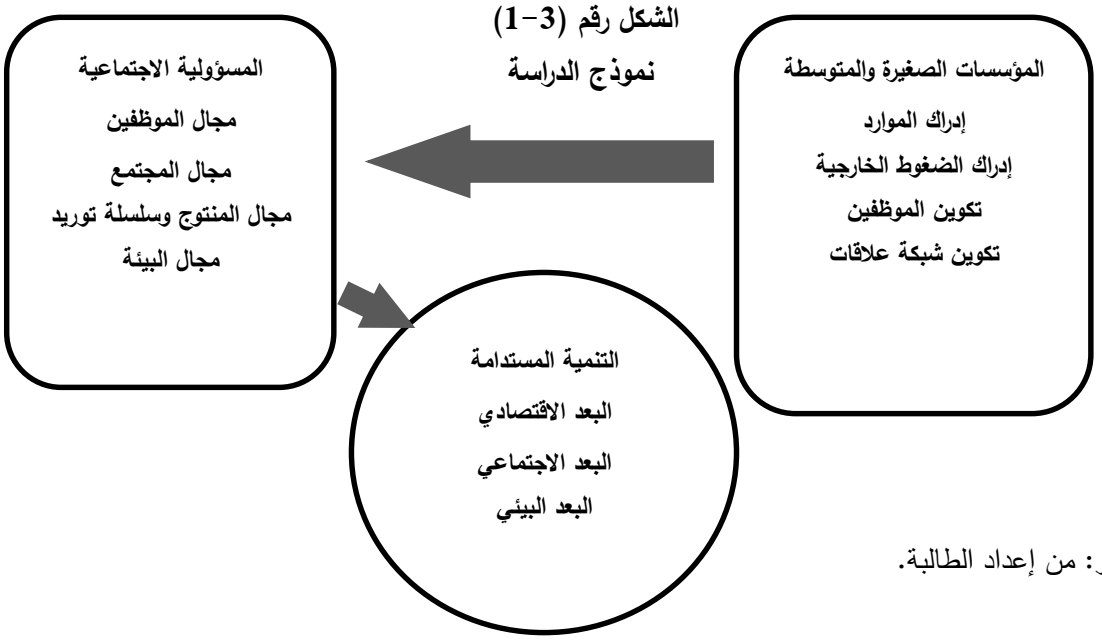

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح أن هناك عدة علاقات بين متغيرات الدراسة، يمكن تلخيصها كالآتي:

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتغير المستقل؛ والتي تتمتع بخصائص كمية أهمها عدد العمال الذي لا يتجاوز 250 عامل، إلى جانب خصائص أخرى تُكسب هذه المؤسسات صفة الاستدامة، وهي: إدراك صاحب المؤسسة للموارد، وإدراكه للضغوط الخارجية، والاعتماد على تكوين الموظفين وعلى شبكة علاقات مغلقة.
- تمثل المسؤولية الاجتماعية المتغير الوسيط ، فإذا تمتعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بخصائص المؤسسة المستدامة، استطاعت أن تكون مسؤولة تجاه موظفيها، وبيئتها، ومجتمعها، ومنتوجها وسلسلة توريد المتعلقة بنشاطها.

- تمثل التنمية المستدامة المتغير التابع؛ الذي تحققه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسؤولة اجتماعيا من خلال نقل أثرها من البيئة الداخلية إلى البيئة المحيطة القريبة والبعيدة.

على ضوء التحليل السابق؛ لا بأس بالتذكير بالفرضيات التي على أساسها سيتم التحليل الآتي:

- **الفرضية الرئيسية:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بأبعادها الثلاث المختلفة الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي.

تنضوي تحت الفرضية الرئيسية، الفرضيات الفرعية التالية:

- تؤدي عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مقبولا في إطار تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- توجد علاقة بين أراء عينة المؤسسات حول دورها في التنمية المستدامة والبيانات العامة التي جاءت في الاستبيان.
- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة للعينة ببعض محددات التنمية المستدامة.
- تُدمِج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنمية المستدامة في بعض مجالات نشاطها.

ثانيا– وصف العينة: خصائص عينة الدراسة، بناء على المعلومات الشخصية التي قدمها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على الاستمارة في الولايات الثلاثة برج بوعريريج، وسطيف والمسيلة.

1–المنطقة: تتوزع عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات وفق الجدول الآتي.

الجدول رقم (3–12)

توزيع أفراد العينة حسب منطقة نشاط المؤسسة

الولايات	التكرار	النسبة المئوية	المتجمع الصاعد
برج بوعريريج	16	36,4	36,4
المسيلة	13	29,5	65,9
سطيف	15	34,1	100,0
المجموع	44	100,0	–

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS, V21)

يتبين من الجدول رقم (3–12)، وجود تجانس في توزيع عدد المؤسسات حسب منطقة النشاط، أين تم تسجيل نسبة 29.5% في ولاية المسيلة وهي النسبة الأقل، تليها ولاية سطيف بنسبة 34.1%، وأخيرا ولاية برج بوعريريج التي تمثل 36.4% من عينة الدراسة وهي النسبة الأكبر.

2–الصفة الوظيفية:

الجدول رقم(3-13)

توزيع أفراد العينة حسب موقع المستقصى في السلم الإداري

	التكرار	النسبة المئوية	المتجمع الصاعد
مالك	39	88,6	88,6
إطار	5	11,4	100,0
المجموع	44	100,0	

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS, V21)

يتبين من الجدول، أن أغلب أفراد العينة عبارة عن مالكي المؤسسة، أين تم تسجيل 88.6% مالكين و 11.4% بمنصب إطار، وهذا يعكس حالة الحضور الدائمة لصاحب المؤسسة ومنه الدمج بين وظيفتي الملكية والتسيير، لأن أغلب المالكين هم مسيرون لمؤسسات العينة.

3-الجنس:

الجدول رقم (3-14)

توزيع أفراد العينة حسب الجنس

	التكرار	النسبة المئوية	المتجمع الصاعد
ذكر	**43**	**97,7**	**97,7**
أنثى	**1**	**2,3**	**100,0**
المجموع	**44**	**100,0**	

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS, V21)

يتبين أن أغلب أفراد العينة ذكور بنسبة 97.7%، كما تم تسجيل أنثى واحدة بصفة مسير، وهذا يوضح مبدئيا أن المرأة في الولايات المعنية وحسب عينة الدراسة لم تندمج بعد وبشكل واسع في الحياة الاقتصادية.

4-سن المستجوب:

الجدول رقم (3-15)

توزيع أفراد العينة حسب السن

	التكرار	النسبة المئوية	المتجمع الصاعد	متوسط الأعمار	الانحراف المعياري
من 24 إلى 35 سنة	**14**	**31,8**	**31,8**	**42,77**	**12,19**
من 36 إلى 45 سنة	**14**	**31,8**	**63,6**		
من 46 إلى 55 سنة	**9**	**20,5**	**84,1**		
أكبر من 55 سنة	**7**	**15,9**	**100,0**		
المجموع	**44**	**100,0**			

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS, V21)

يتبين من الجدول، أن 31.8% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 24 و35 وبنفس المعدل للفئة العمرية بين 36 و45 سنة؛ أي أن 63.6% من أفراد عينة الدراسة لا تتجاوز أعمارهم 45 سنة. كما تم تسجيل 20.5% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 46 و55 سنة. وما نسبته 15.9% تجاوزت أعمارهم 55 سنة. وهذا يؤكد أن مسيري المؤسسات ينتمون لفئة الشباب، فئة الأغلبية في المجتمع الجزائري.

5-المستوى التعليمي:

الجدول رقم (3-16)

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

	التكرار	النسبة المئوية	المتجمع الصاعد
ابتدائي	2	4,5	4,5
متوسط	8	18,2	22,7
ثانوي	16	36,4	59,1
جامعي	17	38,6	97,7
مهني	1	2,3	100,0
المجموع	44	100,0	

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS, V21).

يتبين من الجدول رقم (3-16)؛ أن 38.6% من أفراد عينة الدراسة حاصلون على شهادات جامعية، وهي النسبة الأعلى. تليها الفئة ذات المستوى الثانوي بنسبة 36.4%. كما تم تسجيل 22.7% بمستوى متوسط وأقل. وقد يفسر هذا بلجوء الطبقة الجامعية إلى المقاولاتية.

6- مجال نشاط المؤسسة:

الجدول رقم(3-17)

توزيع أفراد العينة حسب مجال نشاط المؤسسة

	التكرار	النسبة المئوية	المتجمع الصاعد
صناعي	23	52,3	52,3
خدماتي	17	38,6	90,9
أشغال عمومية	3	6,8	97,7
فلاحي	1	2,3	100,0
المجموع	44	100,0	

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS, V21).

يتبين من الجدول أن 52.3% من المؤسسات محل الدراسة تزاول نشاطا صناعيا، وهي النسبة الأكبر. تليها فئة المؤسسات التي تمارس نشاطا خدماتيا بنسبة 38.6%. كما تم تسجيل ثلاث مؤسسات في الأشغال العمومية ومؤسسة واحدة تزاول نشاطا فلاحيا، وهذا يعكس الطابع الصناعي الغالب على الولايات المعنية، حسب عينة الدراسة.

7-توزيع العمال:

الجدول رقم (3-18)

توزيع أفراد العينة حسب عدد العمال

	التكرار	النسبة المئوية	المتجمع الصاعد
من 01 إلى 09 عمال	14	31,8	31,8
من 10 إلى 49 عامل	21	47,7	79,5
من 50 إلى 250 عامل	9	20,5	100,0
المجموع	44	100,0	

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS, V21).

الجدول رقم (3-19)

توزيع أفراد العينة حسب عدد العمال الذكور والإناث

	الرجال	النساء
المتوسط الحسابي	22,20	8,25
الانحراف المعياري	21,85	15,53

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS, V21).

يُوضِح الجدول (3-18)، أن 47.7% من المؤسسات تشغل ما بين 10 عمال و 49 عاملاً، وهي النسبة الأكبر. تليها 31.8% من المؤسسات يتراوح عدد عمالها بين 01 و09 عمال. أما نسبة 20.5% من المؤسسات فيتراوح عدد العمال فيها بين 50 و250 عامل. ومنه تعتبر المؤسسات الصغيرة هي النوع الغالب على عينة الدراسة.

كما يُبين الجدول (3-19)، أن متوسط عدد العمال الرجال بالمؤسسات محل الدراسة يساوي 22.2 بانحراف معياري21.85، أي وجود تجانس في عدد الرجال الموظفين في عينة الدراسة، عكس النساء؛ أين تم تسجيل متوسط عدد العاملات النساء يساوي 8.25 بانحراف معياري 15.53. وهذا يؤكد أن أصحاب المؤسسات يميلون لتشغيل الرجال أكثر من النساء.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

من خلال ما سبق يمكن تحليل نتائج الدراسة وفق النموذج المُقترَح في بداية الفصل، تُوجِهُنا في ذلك الفرضيات التي تم صياغتها للتأكد من صحتها ومنه قبولها، أو إثبات خطئها ومنه رفضها.

أولا- اختبار الفرضية الرئيسية:

1- وصف اتجاهات العينة: يعرض الجدول رقم (3-20)، اتجاهات عينة الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

جدول رقم(3-20)

اتجاهات عينة الدراسة في تحقيق أبعاد المستدامة

المحاور	العبارات	المتوسط الحسابي	متوسط المحاور	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
البعد الاجتماعي	العبارة01	4,48	3,70	0,63	الموافقة
	العبارة02	4,07		1,00	الموافقة
	العبارة03	2,23		1,27	عدم الموافقة
	العبارة04	3,20		1,44	الحياد
	العبارة05	3,98		1,25	الموافقة
	العبارة06	3,80		1,07	الموافقة
	العبارة07	4,23		0,83	الموافقة
	العبارة08	4,02		1,00	الموافقة
	العبارة09	3,36		1,31	الحياد
	العبارة10	3,43		1,42	الموافقة
	العبارة11	3,86		1,15	الموافقة
البعد الاقتصادي	العبارة12	2,43	3,20	1,65	عدم الموافقة
	العبارة13	3,14		1,29	الحياد
	العبارة14	2,48		1,15	عدم الموافقة
	العبارة16	3,82		1,15	الموافقة
	العبارة17	3,25		1,40	الحياد
	العبارة18	3,77		1,43	الموافقة
البعد البيئي	العبارة19	3,77	3,30	1,22	الموافقة
	العبارة20	3,68		1,38	الموافقة
	العبارة21	3,50		1,19	الموافقة
	العبارة22	3,95		1,01	الموافقة
	العبارة23	2,93		1,40	الحياد
	العبارة24	3,57		1,30	الموافقة
	العبارة25	2,98		1,21	الحياد
	العبارة26	2,57		1,40	عدم الموافقة

	العبارة27	2,98		1,47	الحياد
	العبارة28	3,02		1,56	الحياد

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS, V21)

التحليل الإحصائي: يتبين من الجدول أعلاه؛ أن اتجاه العبارات يتأرجح بين الموافقة وعدم الموافقة والحياد. أي أنه لا يوجد اتجاه عام للإجابات. فبالنسبة للبعد الاجتماعي بلغ متوسط الإجابات حول العبارات 3.7 وهي قيمة تتجه نحو الموافقة، أين تم تسجيل ثمان عبارات من مجموع إحدى عشر عبارة تتجه نحو الموافقة. أما بالنسبة لمحور البعد الاقتصادي بلغ متوسط الإجابات 3.2 وهي قيمة تتجه نحو الحياد، كما تم تسجيل موافقة على العبارتين 16 و18 فقط. أما محور البعد البيئي بلغت قيمة متوسط الإجابات 3.3 وهي كذلك نسبة تدل على أن اتجاه الإجابات كان نحو الحياد، رغم وجود خمس عبارات تتجه نحو الموافقة، وهذا بالاعتماد على درجات مقياس ليكارت.

التفسير الاقتصادي: على هذا يمكن القول أن متوسط مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستقصات في التنمية المستدامة 3.4، وهي درجة تتجه نحو الموافقة، يمكن الخروج منها بالنتائج الآتية:

- **البعد الاجتماعي:** يمكن تفسير التحليل الإحصائي من خلال النقاط الآتية:

- يرفض أصحاب المؤسسات إدماج أصحاب الاحتياجات الخاصة، لأنهم يرون في ذلك عرقلة للنشاط اليومي للمؤسسة وتحمل مسؤولية أكبر دون وجود مقابل مجزي أو تسهيلات من طرف الجهات الرسمية، وهو ما يعتقد به كذلك أصحاب بعض المؤسسات تجاه توظيف المرأة. في المقابل يوافق البعض على توظيفها كونها ترى في المرأة يد عاملة غير مكلفة وتقبل بمستويات أجور منخفضة.

- تهتم المؤسسات بحماية حقوق المجتمع المدني واحترام خصوصيته الاجتماعية والثقافية بشدة، لكنها توافق على تمويل فعالياته، بشكل نسبي، متوقفا ذلك على مدى قوة وصدق العلاقة بين صاحب المؤسسة وصاحب الجمعية مثلا، من وجهة، وقدرة المؤسسة المادية وقناعة وتكوين صاحب المؤسسة من وجهة أخرى.

- تلتزم المؤسسات المستقصات بتوفير شروط السلامة والصحة المهنية، وتعتمد سلم أجور مكافئ للجهد الذي يبذله العامل والخبرة التي يتمتع بها.

من خلال ما سبق يمكن القول **أن المؤسسات المكونة للعينة لا تملك رؤية واضحة عن المسؤولية المجتمعية، وكل ما تمارسه في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يصب في المسؤولية الاجتماعية المفروضة عليها؛ من خلال الرقابة الاجتماعية من طرف البيئة المحيطة بها، واللوائح والقوانين التي تؤطر وتضبط نشاطها في هذا السياق.**

- **البعد الاقتصادي:** تتجه درجة الموافقة في عبارات هذا البعد إلى الحياد مقارنة بالبعد

الاجتماعي، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط الآتية:

- يضطر أغلب أصحاب المؤسسات إلى التعامل مع النفايات بالأساليب التقليدية مثل الحرق أو التخلص منها في المفارغ العمومية، لأنها لا تملك الإمكانات المادية والخبرة الكافيتين للاستفادة منها، خاصة وأن شبكة علاقاتها لا زالت بسيطة لا ترقى لتكوين سلسلة توريد مغلقة ومستدامة.
- تحرص المؤسسات على تزويد منتوجاتها بالمعلومات الأساسية والتي لا تتعدى اسم المنتج وتركيبته وعنوان ورقم هاتف المؤسسة، وهي المعلومات التي تفرضها اللوائح القانونية دون توفير أي خدمات مادية أو لامادية صديقة للبيئة، ويعود ذلك لنقص الإمكانات والخبرات والمنظومة التي توفر المعلومات الكافية في هذا الصدد.

من خلال ما سبق يمكن القول **أن مؤسسات العينة تضيع الكثير من الفرص اللامادية ومنه الأرباح بسبب افتقادها للخبرة والإمكانات التي تحول دون استفادتها من القواعد الآتية:**

- **التعاون هو القوة.**
- **إدماج وتعزيز التنمية المستدامة جزء من ربحية وتنافسية النشاط التجاري للمؤسسة.**
- **ما تضيعه مؤسسة هو مورد بالنسبة لمؤسسة أخرى.**

- **البعد البيئي:** تميل درجة الموافقة في هذا البعد للحياد، ويمكن التفصيل في ذلك من خلال العرض الآتي:

يتحرى أصحاب المؤسسات تخفيض الآثار السلبية لنشاطهم على البيئة المحيطة بهم، ويعتبر ذلك مؤشر ايجابي على إدراكهم أن المحافظة على البيئة هو جزء من نشاط المؤسسة يجب العمل ضمنـه، لكن الأساليب والآليات المتبناة أولية وسريعة، لأنها لا تملك لا الإمكانات ولا الرؤية الواضحة ولا الدعم الكافي للتقدم في ملكية أو استعمال أساليب أكثر تطورا، خاصة في إطار إيجاد بدائل عن الوقود التقليدي.

ومنه يمكن القول أن **المؤسسات موافقة على ما هو بيئي في حال توفر الإمكانات والخبرة الكافيتين، وهي لا ترفض أن تكون مؤسسات إنتاجية وفعالة وفي الوقت ذاته صديقة للبيئة.**

2- اختبار التجانس: بهدف معرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة؛ التي أدرجت في المحور الأول من الاستبيان، على دور عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، تم الاعتماد على اختبار التجانس فيما بينها.

2-1-المتغيرات الموضوعية: والتي يمكن حصرها في منطقة ومجال النشاط.

أ- **منطقة النشاط:** بعد تحديد اتجاه إجابات العينة محل الدراسة، تم اختبار مدى تجانسها حسب منطقة نشاط المؤسسة. نتائج اختبار (Kruskal-Wallis) مبينة في الجدول أدناه.

الجدول رقم(3-21)

اختبار تجانس اتجاه إجابات عينة الدراسة لمتغير منطقة نشاط المؤسسة

المحاور	العبارات	كاي^2	مستوى المعنوية
البعد الاجتماعي	العبارة01	8,746	,013
	العبارة02	7,036	,030
	العبارة03	,022	,989
	العبارة04	9,034	,011
	العبارة05	3,399	,183
	العبارة06	12,789	,002
	العبارة07	11,994	,002
	العبارة08	14,664	,001
	العبارة09	2,481	,289
	العبارة10	12,795	,002
	العبارة11	14,717	,001
البعد الاقتصادي	العبارة12	3,196	,202
	العبارة13	12,652	,002
	العبارة14	1,500	,472
	العبارة16	14,917	,001
	العبارة17	14,064	,001
	العبارة18	27,091	,000
البعد البيئي	العبارة19	14,210	,001
	العبارة20	12,640	,002
	العبارة21	3,659	,160
	العبارة22	6,703	,035
	العبارة23	2,717	,257
	العبارة24	13,760	,001
	العبارة25	10,661	,005
	العبارة26	1,863	,394
	العبارة27	8,508	,014
	العبارة28	12,780	,002

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS, V21).

التحليل الإحصائي: يتبين من خلال الجدول أعلاه، وجود فروق دالة معنويا على مستوى أغلب العبارات. فبالنسبة لمحور البعد الاجتماعي يوجد فرق على مستوى جميع العبارات باستثناء العبارات

03-05-09. أما محور البعد الاقتصادي يلاحظ وجود فرق على مستوى أغلب العبارات ماعدا العبارتين 12-14. أما محور البعد البيئي يلاحظ وجود فرق على مستوى أغلب العبارات باستثناء العبارات 21-23-26. على هذا الأساس يمكن استنتاج بأن منطقة نشاط المؤسسة تلعب دورا في التأثير على اتجاهات المستقصين على مستوى جميع المحاور.

التفسير الاقتصادي: يتأثر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة ببيئتها وقد يعتبر ذلك بديهيا باعتبار أن التنمية المستدامة مصطلح وليد البيئة، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تعمل في شروط بيئتها المحلية وتتأثر بها، وتعد هذه إشكالية أخرى. لكن اتفقت وجهات نظر أصحاب المؤسسات في عدة عبارات من كل بعد، رغم البيئة المحلية المختلفة، وهو ما دفعنا لتحليل العبارات المتفق عليها وإيجاد القضايا المشتركة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الولايات تجاه التنمية المستدامة:

- تتمثل قضايا البعد الاجتماعي في اتفاق ملاك المؤسسات على عدم إدماج أصحاب الاحتياجات الخاصة، لعدم وجود منظومة وطنية متكاملة تضمن للمؤسسة عائدا مجزيا وحماية لهؤلاء، حيث أبدى أصحاب المؤسسات رأيهم حول صعوبة وارتفاع تكاليف تأمين الأصحاء فكيف بذوي الاحتياجات الخاصة. إلى جانب تفادي تشغيل أفراد من العائلة والأقارب، وهذا يطرح اتجاهين: الاتجاه الأول هو تفادي المشكلات العائلية بسبب الخلط بين العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وقد يؤدي ذلك لفشل المؤسسة، أما الاتجاه الثاني هو توجه العلاقات العائلية الجزائرية للفتور، وكلا الاتجاهين لا يخدما التنمية المستدامة، كما أن تمويل مبادرات المجتمع المحلي يعد عملا تطوعيا وليس إلزاميا بالنسبة لهذه المؤسسات. وهذا ما يؤكد أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الثلاث تمارس مسؤولية اجتماعية إلزامية وليست مجتمعية طوعية.

- تجتمع قضايا البعدين الاقتصادي والبيئي في عدم وجود منظومة اقتصادية منظمة ومغلقة واستراتيجية وطنية مسطرة بهدف تحقيق التنمية المستدامة في الولايات المعنية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع إحداث هذا التطور منفردة، خاصة وأن هذه القضايا تحتاج لإمكانات مادية كبيرة وخبرات وموارد بشرية متخصصة، سواء على مستوى المؤسسات، أو على مستوى البيئة المحيطة بها.

ومن أجل تحديد مصدر الفرق، تم استخدام اختبار (Mann&Whitney) للفرق بين العينات الثنائية. نتائج الاختبار مبينة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-22)

ملخص نتائج اختبار (Mann-Whitney) لمتغير مجال نشاط المؤسسة

المحاور	العبارات	معنوية الفرق بين المجموعات		
		برج بوعريريج- المسيلة	برج بوعريريج- سطيف	المسيلة-سطيف
البعد الاجتماعي	العبارة01	,005	,809	,019
	العبارة02	,015	,258	,068
	العبارة04	,003	,650	,027
	العبارة06	,006	,898	,001
	العبارة07	,003	,856	,003
	العبارة08	,001	,552	,002
	العبارة10	,000	,412	,013
	العبارة11	,000	,015	,077
البعد الاقتصادي	العبارة13	,002	,328	,004
	العبارة16	,001	,393	,001
	العبارة17	,008	,388	,000
	العبارة18	,000	,486	,000
البعد البيئي	العبارة19	,001	,003	,753
	العبارة20	,002	,713	,002
	العبارة22	,016	,898	,035
	العبارة24	,000	,899	,007
	العبارة25	,001	,934	,002
	العبارة27	,007	,739	,003
	العبارة28	,002	,809	,019

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS, V21)

التحليل الإحصائي: يتبين من الجدول، وجود مجموعتين تتميز بتجانس واضح في الفرق بين نتائجها، والتي تمثل ولايتي برج بوعريريج وسطيف. أما المجموعتين الأولى والثانية المتمثلة في ولايتي برج بوعريريج والمسيلة تم تسجيل فروقات دالة معنويا على جميع العبارات. وفيما يتعلق في الفروقات بين المجموعتين الثانية والثالثة ممثلة في سطيف والمسيلة، يلاحظ وجود فروقات على مستوى أغلب المؤشرات باستثناء العبارات 02-11-19.

التفسير الاقتصادي: أثَّر انتماء ولايتي برج بوعريريج وسطيف لمنطقة الهضاب العليا في تبني أصحاب المؤسسات مواقف واحدة تجاه دورها في التنمية المستدامة، مقابل اختلافها مع أراء أصحاب مؤسسات ولاية المسيلة المنتمية لمنطقة الجنوب، وهذا يؤكد أن البيئة المحلية تساهم بشكل فعلي في درجة تأدية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدورها في تحقيق التنمية المستدامة.

ومنه يمكن القول **أن تحقيق التنمية المستدامة يبدأ من التنمية المحلية التي تراعي خصوصية كل منطقة، فتستغل كل الفرص المتاحة في إطار البيئة الاجتماعية والايكولوجية المتوفرة محليا وما تقدمه المنظومة الإدارية والاقتصادية. إن التنمية المستدامة مفهوم أفقي البعد مرتبط باللامركزية، فقد تكون هناك ولايات تحقق تنمية مستدامة في بلد لا يستطيع ذلك، إذا تم الاعتماد على الإدارة اللامركزية ورفع هامش الحرية المادية والمعنوية للإدارات المحلية، مع مراقبة دورية ومنتظمة.**

ب-مجال النشاط: لاختبار مدى التجانس حسب مجال النشاط سنعتمد على اختبار (Kruskal-Wallis).

الجدول رقم (3-23)

اختبار تجانس اتجاه إجابات عينة الدراسة لمتغير مجال نشاط المؤسسة

المحاور	العبارات	كاي^2	مستوى المعنوية
البعد الاجتماعي	العبارة01	9,034	,029
	العبارة02	2,809	,422
	العبارة03	1,646	,649
	العبارة04	3,140	,371
	العبارة05	2,879	,411
	العبارة06	3,343	,342
	العبارة07	3,563	,313
	العبارة08	1,865	,601
	العبارة09	2,327	,507
	العبارة10	4,655	,199
	العبارة11	7,080	,069
البعد الاقتصادي	العبارة12	10,468	,015
	العبارة13	10,418	,015
	العبارة14	6,909	,075
	العبارة16	,839	,840
	العبارة17	2,292	,514
	العبارة18	7,055	,070
البعد البيئي	العبارة19	6,976	,073
	العبارة20	10,584	,014
	العبارة21	3,582	,310
	العبارة22	7,958	,047
	العبارة23	,492	,921
	العبارة24	7,296	,063
	العبارة25	9,321	,025
	العبارة26	12,449	,006
	العبارة27	1,550	,671
	العبارة28	3,925	,270

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS).

التحليل الإحصائي: يتبين من خلال الجدول رقم (3-23)، وجود فروق دالة معنويا على مستوى بعض المؤشرات. فبالنسبة لمحور البعد الاجتماعي يوجد فرق على مستوى العبارة 01 فقط. أما محور البعد الاقتصادي يُلاحظ وجود فرق على مستوى العبارتين 12-13. أما محور في عبارات البعد البيئي، يوجد فروقات على مستوى العبارات 20-25-26. على هذا الأساس يمكن القول بأن نوع النشاط له دور في التأثير على اتجاهات المستقصين على مستوى جميع محاور الدراسة لكن بشكل جزئي.

ومن أجل تحديد مصدر الفرق، تم استخدام اختبار (Mann&Whitney) للفرق بين العينات الثنائية للعبارات 01-12-13-20-25-26. نتائج الاختبار مبينة في الجدول رقم(3-24) .

الجدول رقم (3-24)

ملخص نتائج اختبار (Mann-Whitney) لمتغير مجال نشاط المؤسسة

المحاور	العبارات	معنوية الفرق بين المجموعات					
		الصناعية-الخدمية	الصناعية-الأشغال العمومية	الصناعية-الفلاحية	الخدمية-الأشغال العمومية	الخدمية-الفلاحية	الأشغال العمومية-الفلاحية
البعد الاجتماعي	العبارة01	,021	0,229	,197	,030	,641	,083
البعد الاقتصادي	العبارة12	,007	0,103	,258	,851	,077	,157
	العبارة13	,002	0,166	,812	,784	,228	,346
البعد البيئي	العبارة20	,002	0,078	,465	1,000	,483	,564
	العبارة25	,005	0,932	,592	,151	,160	,564
	العبارة26	,005	0,042	,135	,421	,083	,157

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS, V21).

التحليل الإحصائي: توجد مجموعتان تتميزان بتجانس واضح في الفرق بين مجموعاتها. تتمثل في المجموعتين الأولى والثانية، أي بين الفئة التي تمثل المؤسسات الصناعية والفئة التي تمثل المؤسسات الخدمية. أما باقي المجالات فلم يتم تسجيل أي فروقات فيما بينها.

التحليل الاقتصادي: يظهر بوضوح تأثير مجال نشاط المؤسسات على دورها في التنمية المستدامة في المجموعتين المؤسسات الصناعية والمؤسسات الخدمية، فكلما كان نشاط المؤسسة يميل للاعتماد على الآلات والاحتكاك بالبيئة الخارجية، كلما استدعى ذلك اتخاذ تدابير السلامة المهنية، ونتج عن هذا النشاط ضوضاء ونفايات واستخدام أكبر للوقود، ومنه تقوم المؤسسات الصناعية بتطبيق بعض الإجراءات المستدامة الإلزامية أكثر مقارنة بالمؤسسات الخدمية التي تنخفض فيها حوادث العمل الخطيرة؛ لكن في المقابل لم تبدي مؤسسات الأشغال العمومية سعيها لتحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال اتخاذ التدابير الاحترازية للوقاية من حوادث العمل.

ومنه لم تتجاوز الإجراءات المتبناة في مختلف النشاطات، الإجراءات القانونية والمادية، وهذا يعني **أن مؤسسات العينة لا تتبنى سلوك عام وناضج لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وهي لم تتجاوز بعد مرحلة الامتثال والاستجابة وردود الأفعال هذا من وجهة، من وجهة أخرى مؤسسات العينة لا زالت تقليدية لا تدرك البعد اللامادي في النشاط الاقتصادي مهما كان نوعه، صناعيا أو خدميا.**

2-2 المتغيرات الشخصية: والتي تتمثل في السن والمستوى التعليمي لأصحاب المؤسسات.

أ-السن: بعد تحديد اتجاه إجابات العينة محل الدراسة تم اختبار مدى تجانسها حسب سن المستقصى بالاعتماد على اختبار (Kruskal-Wallis).

الجدول رقم(3-25)

اختبار تجانس اتجاه إجابات عينة الدراسة لمتغير السن

المحاور	العبارات	كاي^2	مستوى المعنوية
البعد الاجتماعي	العبارة01	1,694	,638
	العبارة02	1,943	,584
	العبارة03	1,751	,626
	العبارة04	2,018	,569
	العبارة05	,867	,833
	العبارة06	1,774	,621
	العبارة07	5,463	,141
	العبارة08	6,834	,077
	العبارة09	6,250	,100
	العبارة10	4,685	,196
	العبارة11	3,214	,360
البعد الاقتصادي	العبارة12	4,338	,227
	العبارة13	,193	,979
	العبارة14	7,462	,059
	العبارة16	,872	,832
	العبارة17	10,350	,016
	العبارة18	,667	,881
البعد البيئي	العبارة19	,637	,888
	العبارة20	1,978	,577
	العبارة21	4,529	,210
	العبارة22	1,420	,701
	العبارة23	3,123	,373
	العبارة24	1,826	,609
	العبارة25	1,321	,724
	العبارة26	3,747	,290
	العبارة27	6,339	,096

	العبارة28	5,619	,132

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS, V21)

التحليل الإحصائي: لا توجد فروق دالة معنويا على مستوى جميع المؤشرات. بعبارة أخرى، السن لا يؤثر على اتجاهات المستقصين حول مختلف الأبعاد محل الدراسة.

ب-المستوى التعليمي: بعد تحديد اتجاه إجابات العينة محل الدراسة سيتم اختبار مدى تجانسها حسب المستوى التعليمي للمستجوب. نتائج اختبار (Kruskal-Wallis) مبينة في الجدول رقم (3-26).

الجدول رقم(3-26)

اختبار تجانس اتجاه إجابات عينة الدراسة لمتغير المستوى التعليمي

المحاور	العبارات	كاي^2	مستوى المعنوية
البعد الاجتماعي	العبارة01	10,198	,037
	العبارة02	6,671	,154
	العبارة03	3,576	,466
	العبارة04	5,095	,278
	العبارة05	6,049	,195
	العبارة06	8,914	,063
	العبارة07	1,678	,795
	العبارة08	3,866	,424
	العبارة09	3,258	,516
	العبارة10	1,517	,824
	العبارة11	4,572	,334
البعد الاقتصادي	العبارة12	3,637	,457
	العبارة13	4,417	,353
	العبارة14	2,506	,643
	العبارة16	3,925	,416
	العبارة17	,444	,979
	العبارة18	1,920	,750
البعد البيئي	العبارة19	3,646	,456
	العبارة20	6,152	,188
	العبارة21	5,724	,221
	العبارة22	4,980	,289
	العبارة23	6,704	,152
	العبارة24	5,753	,218
	العبارة25	9,274	,055
	العبارة26	6,586	,159
	العبارة27	3,777	,437
	العبارة28	9,303	,054

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS, V21)

التحليل الإحصائي: يبين الجدول أعلاه، عدم وجود فروق دالة معنويا على مستوى جميع المؤشرات (باستثناء العبارة 01). بعبارة أخرى، المستوى التعليمي لصاحب المؤسسة لا يؤثر على توجه مؤسسته حول مختلف الأبعاد محل الدراسة.

التحليل الاقتصادي: يمكن القول بأن الخبرة الحياتية والمستوى التعليمي لصاحب المؤسسة، لا يؤثران في تبني التنمية المستدامة رغم أن بعض المسيرين أبدوا فهمهم ومعرفتهم بالمصطلح؛ لكن لا توجد الإرادة الكافية والمخاطرة المدروسة، والمنظومة الداعمة لهم، لذلك يفضلون العمل في إطار ما هو متعارف عليه ومعمول به، أي الاعتماد على التقليد وليس التجديد. وعليه يبدو **أن أغلب أصحاب المؤسسات لا يتمتعون بروح المقاولاتية كما أنهم لا يبادرون بالتغيير ويلقون باللوم على السلطات المعنية التي لا توفر الإعلام والدعم الكافيين، بل على العكس هي تثقل كاهلهم بالضرائب والالتزامات دون تلقي المقابل، رغم أنهم مقتنعون أن نشاطاتهم داعمة للتنمية المستدامة بشكل عفوي وتلقائي، وهم يحاولون دائما العمل في إطار ما توفره البيئة وما يتقبله المجتمع وما يتماشى مع إمكاناتهم المادية والبشرية التي يرونها دائما غير كافية لتبني خطة تنمية مستدامة ذات الأجل الطويل، فأهدافهم لا تتعدى تحقيق هامش ربح مجزي وتغطية حصة سوقية جد ضيقة، ومنه هم يرون أن مؤسساتهم تساهم بطريقة غير مباشرة في التنمية المستدامة وبشكل لا يظهر بوضوح على المستوى الكلي، لكن على مستواهم هم يلاحظون ومقتنعون بهذا الأثر في إطار ما لديهم من إمكانات وما يتعرضون إليه من ضغوطات وبيروقراطية هذا من وجهة، من وجهة أخرى يمكن القول أن التعليم في مراحله المختلفة لا يقدم لأصحاب المؤسسات الأدوات الكافية والنظرة الصحيحة عن الواقع، لذلك يمكن التحدث عن الفجوة الموجودة بين ما يحدث في المؤسسات التعليمية وبين ما هو موجود في عالم الشغل.**

وهكذا، يظهر مستوى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة للعينة في الولايات الثلاث متوسط متواضع ومحدود، وغير فعال على المستوى المحلي.

وحتى يتم الربط بين النتائج المُتوصل إليها في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وبين ما تتمتع به من خصائص مستدامة ومن تطبيق للمسؤولية الاجتماعية، تم إعادة تبويب عبارات الاستبيان وفق محددات ومجالات التنمية المستدامة، التي توضح مدى تمتع هذه المؤسسات بخصائص المؤسسة المستدامة، ومنه إدماج التنمية المستدامة في مختلف مستويات البيئة التي تعيش فيها الداخلية والخارجية في إطار ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية التي تمثل المتغير الوسيط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: سيتم من خلال هذه الفرضية، مناقشة خصائص عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، أي مدى تمتعها بمحددات التنمية المستدامة.

الجدول رقم (3-27)

اتجاه إجابات المؤسسات حول محددات التنمية المستدامة

المحاور	العبارات	المتوسط الحسابي	متوسط المحاور	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
إدراك صاحب المؤسسة للموارد	العبارة12	2,43	3,14	1,65	عدم الموافقة
	العبارة13	3,14		1,29	الحياد
	العبارة14	2,48		1,15	عدم الموافقة
	العبارة18	3,77		1,43	الموافقة
	العبارة19	3,77		1,22	الموافقة
	العبارة22	3,95		1,01	الموافقة
	العبارة25	2,98		1,21	الحياد
	العبارة26	2,57		1,40	عدم الموافقة
إدراك صاحب المؤسسة للضغوط الخارجية	العبارة07	4,23	3,48	0,83	الموافقة
	العبارة08	4,02		1,00	الموافقة
	العبارة09	3,36		1,31	الحياد
	العبارة10	3,43		1,42	الموافقة
	العبارة20	3,68		1,38	الموافقة
	العبارة21	3,50		1,19	الموافقة
	العبارة24	3,57		1,30	الموافقة
	العبارة26	2,57		1,40	عدم الموافقة
	العبارة27	2,98		1,47	الحياد
تكوين الموظفين	العبارة02	4,07	3,69	1,00	الموافقة
	العبارة05	3,98		1,25	الموافقة
	العبارة28	3,02		1,56	الحياد
شبكة علاقات المؤسسة	العبارة11	3,86	3,40	1,15	الموافقة
	العبارة23	2,93		1,40	الحياد

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS, V21)

التحليل الإحصائي: يتبين من الجدول رقم (3-27)؛ أن اتجاه العبارات يتأرجح بين الموافقة وعدم الموافقة والحياد. أي أنه لا يوجد اتجاه عام للإجابات. فبالنسبة لإدراك صاحب المؤسسة للموارد المتاحة بلغ متوسط الإجابات حول العبارات 3.14 وهي قيمة تتجه نحو الحياد، أين تم تسجيل ثمان

عبارات من مجموع احدى عشر عبارة تتجه نحو الموافقة. أما بالنسبة لمحور إدراكه للضغوط الخارجية بلغ متوسط الإجابات 3.48 وهي قيمة تتجه نحو الموافقة العالية، كما تم تسجيل الاتجاه نفسه على محور تكوين الموظفين. أما محور شبكة علاقات المؤسسة بلغت قيمة متوسط الإجابات 3.4 وهي نسبة تدل على أن اتجاه الإجابات كان نحو الموافقة، مع وجود عبارة تتجه نحو الموافقة العالية.

التفسير الاقتصادي: يتأثر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بمجموعة من المحددات والتي يمكن حصرها وفق النموذج والمعطيات المتوفرة في مدى إدراك صاحب المؤسسة للموارد المتاحة وكيفية الاستفادة منها في مختلف أشكالها؛ حتى وان كانت على شكل نفايات، إلى جانب قدرته على تحويل الضغوط الخارجية إلى فرص، وتعتبر هذه الخصائص من أهم صفات المسير الريادي. أما من بين أهم خصائص المؤسسة المستدامة تشغيلها لعمال وموظفين يستفيدون من دورات تكوينية وتدريبات وامتيازات، ترفع من مستواهم المهني وتوسع من دائرة خبراتهم ومهاراتهم وتحفزهم على العمل والإبداع أكثر، إلى جانب تمتع المؤسسة بشبكة علاقات مع المؤسسات المنافسة والمكملة والهيئات الرسمية وغير الرسمية.

كلما توفرت هذه المحددات سواء المتعلقة بصاحب المؤسسة أو المؤسسة بمستويات مرتفعة، كانت المؤسسة مندمجة أكثر في التنمية المستدامة ومساهمة بشكل كبير في أبعادها المختلفة.

ويمكن ايجاد تفسير للدور المتواضع في تحقيق التنمية المستدامة لعينة الدراسة، من خلال مستوى تلك المحددات؛ وهذا ما سيتم عرضه فيما يأتي:

- **إدراك صاحب المؤسسة للموارد المتاحة:** تتجه درجة موافقة أصحاب المؤسسات على هذه الخاصية إلى الحياد، وهذا يدفع بالقول **أن أصحاب هذه المؤسسات لم يدركوا بعد حقيقة الموارد المتاحة أمامهم، ولم يستطيعوا انتهاج طرق غير مادية للاستفادة منها، ويمكن تفسير ذلك بعدم فهمهم لاحتياجاتهم بشكل صحيح، ومنه اكتشاف البدائل المتاحة في بيئتهم المحلية**، وتم التوصل لهذه النتيجة من خلال النقاط الآتية:

- الموقف الشخصي لأصحاب المؤسسات تجاه نشاطهم وتجاه التنمية المستدامة، حيث يرى أغلب المسيرين أن متطلبات التنمية المستدامة لا تعني مؤسساتهم لأنها ذات نشاط محدود، خاصة وأن بعض المؤسسات يمر نشاطها بمديرية البيئة، ومنه هم يملكون وثيقة تثبت عدم وجود تأثير سلبي على البيئة.

- اختيار أصحاب المؤسسات الطريق الأكثر توفرا وسرعة وسهولة، والأقرب لطريقة عملهم وقناعتهم، مثل التخلص من النفايات أو بيعها لمؤسسة الردم التقني وفق عقد مبرم بينهما.

لكن في المقابل يوجد أصحاب مؤسسات وهم قلة يدركون أهمية استغلال الموارد مهما كان شكلها، حيث يحقق هؤلاء من وراء بيع بقايا البلاستيك أو الخشب أو الورق، أرباحا قد تمثل نسبة 7% من مجمل أرباحهم، كما تسعى بعض المؤسسات للتعاقد مع مؤسسات متخصصة في إعادة تدوير بقايا نشاطاتهم؛ لقناعتهم أن ما هو نفايات على مستواهم يمثل موردا بالنسبة لمؤسسة أخرى، وهذا ما يجب أن تدركه كل المؤسسات ولا تبقى مجرد اجتهادات فردية معزولة.

- الاعتماد في أغلب الأنشطة على مدخلات مستوردة بالعملة الصعبة؛ وهذا يجعل نشاط المؤسسة محدودا ولا يستطيع أصحابها تخفيض قيمة المدخلات لنفس مستوى المخرجات، خاصة وأنهم مقتنعون بعدم وجود البدائل المحلية؛ وإن وُجدت فهي غير متوفرة لا بِالْكَم ولا الكيف المطلوبين ولا بالأسعار المعقولة.

- أغلب أصحاب المؤسسات يرون بارتفاع تكلفة بدائل الوقود التقليدي، والمتمثلة أساسا في الألواح الشمسية التي لا تتناسب تكلفتها مع ميزانية المؤسسات؛ كما أن الوقود التقليدي هو المادة الطاقوية الوحيدة المتوفرة بشكل سهل ومعقول من ناحية تكلفته.

- تلجأ أغلب المؤسسات في ترشيد الطاقة لأساليب بسيطة وأولية وذات تكلفة منخفضة أو معدومة مثل تجنب العمل إلى فترات مسائية متأخرة، متجنبة بذلك الاعتماد على الإضاءة الكهربائية، أو اللجوء إلى مصابيح موفرة للطاقة إلى جانب معدات وآلات تستهلك وقودا أقل.

- **إدراك صاحب المؤسسة للضغوط الخارجية:** تعكس درجة الموافقة 3.48 وجود استجابة من طرف أصحاب المؤسسات لضغوطات البيئة الاجتماعية، والقانونية والإيكولوجية التي تعيش وتحتك بها مؤسساتهم، ويمكن توضيح ذلك في النقاط الآتية:

- يرى أصحاب المؤسسات أن احترام المجتمع من خلال عاداته وتقاليده يعتبر أمرا بديهيا وليس متطلبا، باعتبار أنهم من أبناء المنطقة والولاية، وهم يعملون في إطار مكتسباتهم الاجتماعية وتكوينهم الأخلاقي وقيمهم التربوية، إلى جانب أنهم يرون أن مؤسساتهم أكثر عرضة لرقابة ومحاسبة مجتمعاتهم، وعليه يجب العمل في إطار احترام البيئة الاجتماعية التي تحيط بالمؤسسة. بل أكثر من ذلك بعض المؤسسات وهي قليلة، ترى أن البيئة المحلية يجب أن تكون أول مستفيد من خدماتهم؛ ما يضمن لهم سمعة حسنة. في المقابل تُفضِل بعض المؤسسات مواقع خارج التجمعات السكانية تجنبا للاحتكاك وتفاديا لشكاويهم.

- يرى أصحاب المؤسسات المستقصات أن ما يقدمونه من أموال ومنتجات للجمعيات يصنف ضمن الأعمال التطوعية غير المخطط لها، ويرتبط ذلك بقدرة المؤسسة ومدى تأكدها من صدق صاحب الجمعية وعدم التحايل عليهم، كما أن أصحاب المؤسسات يساهمون في بناء المساجد أو تقديم إعانات مالية مباشرة لبعض سكان المنطقة بحكم معرفتهم التفصيلية بها، وعليه المؤسسات لا تملك برنامجا

تمويليا لمبادرات المجتمع المحلي لتحقيق أهداف معينة، بل يبقى ذلك مرتبطا بظروف المؤسسة وصاحبها ومدى ضرورة الحالة.

من خلال ما سبق يُلاحظ؛ **أن أصحاب المؤسسات لا يستجيبون لضغوط البيئة الاجتماعية أو الايكولوجية باعتبارها فرصا، كما لا يستقرؤون مستقبلها، لأنها لو كانت كذلك لتم إدراج استراتيجية هذه المؤسسات تجاهها وكيفية اغتنامها وتحقيق منافع منها، لذلك تعتبر أغلب مبادرات المؤسسات تجاه المجتمع وبيئته المحيطة التزام وتقيد بالعادات والتقاليد والقوانين والقواعد التي تمثل بالنسبة للمؤسسات جهاز رقابي سواء رسمي ومباشر أو غير رسمي وغير مباشر، كما قد يكون إراديا نابعا من ذوات أصحاب المؤسسات بدافع أخلاقي وبشكل تلقائي وعفوي دون الشعور بوجود قوة ضاغطة.**

- **الموظفين:** رغم أن اتجاه عبارات هذا المحدد تتجه نحو الموافقة، إلا أن مسؤولية المؤسسة تجاه موظفيها لم تتجاوز ما هو قانوني وضروري، ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

- توفير بدلات عمل خاصة وتوفير الأدوات والوسائل اللازمة للعمل والسلامة المهنية مثل توفير نظام مكافحة حرائق داخل المصنع مثلا.

- تنويع تشكيلة الموظفين خارج الأقارب والمعارف تجنبا للمشكلات العائلات، في المقابل تفضيل الرجال والأصحاء بدل النساء وذوي الاحتياجات، مراعاة أن أغلبية النشاطات تحتاج للياقة بدنية عالية، إلى جانب خطورة وصعوبة استعمال الآلات، أو لموقع المؤسسات الذي يحول دون تنقل هاتين الفئتين بسلاسة.

- توفير طبيب مداوم وفحوصات طبية دورية إلزامية وأحيانا مجانية، والتعاقد مع أجهزة الضمان ومع أطباء خارجيين يوفرون الخدمة الطبية بشكل مجاني أحيانا.

- ارتباط الأجر بكفاءة وخبرة العامل، وقد تقدم امتيازات أخرى مثل مساعدات مادية، لكن تبقى مبادرات قليلة ولا يمكن تعميمها.

من خلال ما سبق **تبدو العلاقة بين أغلب أصحاب المؤسسات وعمالها علاقة تحكمها الضرورة، ويمكن إيعاز هذه العلاقة إلى سببين رئيسيين أولهما أن أغلب المؤسسات تشتكي من قلة الموارد ومحدودية النشاط وهذا السبب الظاهري، أما السبب الحقيقي فهو مدى وجود قناعة متبادلة بين الطرفين أي العمال وصاحب المؤسسة، أن سلوك العمال المسؤول عبارة عن موارد مختزنة لا يمكن استخراجها أو إبرازها إلا من خلال التعامل معهم وفق مبادئ تكافؤ الفرص والتعاون والمشاركة ودعم التوازن بين العمل وحياتهم الشخصية، وليس وفق نظام السخرة. في المقابل التماس العمال لهذه المبادئ فعلا، وفهمهم ووعيهم بذلك، ومنه مشاركتهم ورفع نشاطهم ورفع تنافسية المؤسسة،**

وهذا سيزيد من حصة المؤسسة السوقية ويرفع من مواردها، وهذا ما تفتقر إليه أغلب المؤسسات في علاقتها بعمالها.

- **شبكة العلاقات:** تميل المؤسسات إلى الموافقة على شبكة علاقاتها، وهي درجة مناسبة لتواضع هذه العلاقات مع مختلف أصحاب المصالح؛ الذين يتم لقاؤهم بشكل تلقائي وغير رسمي بسبب المعرفة الشخصية والقرب المكاني، والأخذ بآرائهم من خلال التحاور بشكل مباشر مثل العمال، أو الاتصال هاتفيا مثل الموردين وبائعي الجملة والتجزئة، أو من خلال الانتباه والاستماع لتعليقات وملاحظات العملاء، وهذا يجعل عملية اتخاذ القرارات سهلة وسريعة؛ لكنها ارتجالية، ومنه عدم توقع انعكاساتها سواء الايجابية أو السلبية، رغم أن بعض المؤسسات تنظم اجتماعات دورية ومنتظمة.

إن الحوار مع أصحاب المصالح وقت الحاجة وعند الضرورة، جعل شبكة علاقات عينة المؤسسات ضيقة، أي لا توجد منظومة محلية مترابطة تحكمها لوائح وقوانين رسمية، تضمن سلسلة توريد مغلقة. وهذا ما جعلها تتوقف في كثير من الحالات على مجهود صاحب المؤسسة، الذي يسعى لإبرام اتفاقات مع مؤسسات نظافة، أو التعاون مع مؤسسات حكومية مثل مديرية البيئة والبلدية ومصالح الردم التقني، أما المجتمع المدني فالتعامل معه لا يتجاوز المبادرات التطوعية، وهذا يفوت فرص التعاون والاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها كل مؤسسة كل من موقعها وكل من نوعية نشاطها والمهام المنوطة بها.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن عينة الدراسة تتمتع بمحددات التنمية المستدامة في الأشكال والمستويات الآتية:

- **موارد محدودة.**
- **فرص ضائعة.**
- **موظفون تقليديون.**
- **شبكة علاقات ضيقة ومتقطعة.**

ثالثا– اختبار الفرضية الفرعية الثانية: بهدف تحديد مدى إدماج مؤسسات العينة للتنمية المستدامة ضمن وظائفها، وبناء على ما تتمتع به من خصائص، تم إعادة تبويب عبارات الاستبيان وفق مجالات التنمية المستدامة وهي: الموظفين، والمجتمع، والعملاء والسوق، والمنتوج وسلسلة التوريد والبيئة. وخَلُص الجدول أدناه للنتائج الآتية.

الجدول رقم (3-28)

اتجاه إجابات عينة الدراسة حول مجالات التنمية المستدامة

المحاور	العبارات	المتوسط الحسابي	متوسط المحاور	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
الموظفين	العبارة01	4,48	3,66	0,63	الموافقة
	العبارة02	4,07		1,00	الموافقة
	العبارة03	2,23		1,27	عدم الموافقة
	العبارة04	3,20		1,44	الحياد
	العبارة05	3,98		1,25	الموافقة
	العبارة08	4,02		1,00	الموافقة
المجتمع	العبارة07	4,23	3,60	0,83	الموافقة
	العبارة08	4,02		1,00	الموافقة
	العبارة09	3,36		1,31	الحياد
	العبارة10	3,43		1,42	الموافقة
	العبارة27	2,98		1,47	الحياد
العملاء والسوق	العبارة06	3,80	3,52	1,07	الموافقة
	العبارة16	3,82		1,15	الموافقة
	العبارة23	2,93		1,40	الحياد
المنتوج وسلسلة التوريد	العبارة12	2,43	3,22	1,65	عدم الموافقة
	العبارة13	3,14		1,29	الحياد
	العبارة14	2,48		1,15	عدم الموافقة
	العبارة17	3,25		1,40	الحياد
	العبارة18	3,77		1,43	الموافقة
	العبارة19	3,77		1,22	الموافقة
	العبارة22	3,95		1,01	الموافقة
	العبارة25	2,98		1,21	الحياد
البيئة	العبارة20	3,68	3,33	1,38	الموافقة
	العبارة21	3,50		1,19	الموافقة
	العبارة24	3,57		1,30	الموافقة
	العبارة26	2,57		1,40	عدم الموافقة

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS, V21).

التحليل الإحصائي: بلغ متوسط الإجابات حول عبارات مجال الموظفين 3.66 وهي قيمة تتجه نحو الموافقة. كما تم تسجيل الاتجاه نفسه بالنسبة لمجال المجتمع ومجال العملاء والسوق بقيمة 3.6 و3.52 على الترتيب، أما محوري المنتوج وسلسلة التوريد والبيئة فكانت قيمة متوسط الإجابات على العبارات المتعلقة بهما 3.22 و3.33 على الترتيب، وهي نسب تدل على أن اتجاه الإجابات كان نحو الحياد.

التفسير الاقتصادي: إن درجة إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة في مختلف وظائفها يتأثر بمدى تمتعها بخصائص المؤسسة المستدامة؛ فكلما كانت المؤسسة أكثر استدامة، كانت التنمية المستدامة مدمجة أكثر في وظائفها وتتحول من هدف إلى أسلوب عمل شامل وفعال وذو عائد مادي ومعنوي. وعليه تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- **مجال الموظفين:** يتم إدماج مجال الموظفين بالاعتماد على إجراءات بسيطة ولا تتجاوز ما تنص عليه اللوائح القانونية من خلال توفير ظروف العمل الآمنة وإتباع سياسة أجور متناسبة مع جهود العمال من وجهة والإمكانات المالية للمؤسسات من وجهة أخرى، كما أنها تتهرب من تشغيل النساء وذوي الاحتياجات الخاصة مراعاة لمخاطر توظيف هؤلاء وتفاديا للتكاليف والمشكلات.

ومنه يمكن الحكم **بأن عينة المؤسسات لا تُكَوِن عمالا متخصصين مشاركين ونشطين، ومنه هي لا تدعم تنافسيتها من خلال استغلال الموارد المختزنة داخل عمالها.**

- **مجال المجتمع والجماعات المحلية:** رغم درجة الموافقة المسجلة، إلا أن المؤسسات تنتهج ردود أفعال تجاه مجتمعها وبيئتها المحلية، أو أنها ترى محتوى العبارات أمورا بديهية مرتبطة أساسا بتنشئة أصحاب المؤسسات الاجتماعية ومكتسباتهم الثقافية؛ لكن إذا تعلق الأمر بتعزيز مساهمتها في المجتمع بمفهومه الواسع وخارج اللوائح القانونية والمكتسبات الاجتماعية والثقافية؛ تبقى المؤسسات محايدة، أي أنها لا ترفض لكنها أيضا لا تبادر.

ومنه يمكن القول **أن المؤسسات المعنية بالدراسة لا تجتهد في رفع رفاهية مجتمعاتها المحلية، وتلتزم فقط بما هو مفروض سواء بقوة القانون الإلزامية أو قوة رقابة المجتمع بمختلف أدواته من عادات وتقاليد وعرف. وهذا بسبب الإمكانات المحدودة، وعدم اقتناع أصحاب المؤسسات أن التعاون مع المجتمع قوة، بل على العكس يرى بعضهم أن المجتمع مصدر عرقلة لنشاطهم لذلك يفضلون الابتعاد والحياد.**

- **مجال العملاء والسوق:** في الوقت الذي تسعى المؤسسات لتطوير شبكة علاقاتها مع مؤسسات أخرى مستعينة بها في مختلف مراحل نشاطها، هي تبدي موقفا حياديا تجاه إبرام شراكات مع مؤسسات تساعدها في تخفيض تأثيراتها البيئية السلبية، رغم اهتمامها بالجوانب الشكلية لمرافقها. وهذا يعني **أن أغلب المؤسسات تملك شبكة علاقات تقليدية وبسيطة، وتتعامل مع العملاء بشكل سطحي ومادي ومحدود الأفق، وهذا ما سيؤكده مجال المنتوج وسلسلة التوريد.**

- **مجال المنتوج وسلسلة التوريد:** لا تسعى المؤسسات إلى تغيير الصورة النمطية التي تعودت عليها عن المستهلك فهي لا تطور من منتجاتها وخدماتها تلبية لتوقعات المستهلك من أجل التنمية المستدامة، وتكتفي بتوفير المعلومات الأساسية حول منشأ المنتج وتوفير أدنى خدمات الصيانة؛ إن

وجدت. وهذا استجابة وحرصا من العقوبات التي تفرضها القوانين التي تنظم نشاطها، إلى جانب أن السلسلة الإنتاجية القَبْلية والبَعْدية؛ التي ترتبط بها أغلب مؤسسات العينة متقطعة وغير مكتملة، ولا تحقق مستوى الفعالية المفروض توفره حسب آراء أصحاب المؤسسات؛ كونها لم تتعدى أن تكون جهود شخصية وليست ضمن منظومة عمل مُعتَمَدَة على المستوى المحلي والجهوي وحتى الوطني. **وعليه بيئة نشاط هذه المؤسسات وسلسلة إنتاجها لم تصل بعد لمستوى من المسؤولية الذي يعزز التنمية المستدامة كجزء من ربحية وتنافسية نشاطها التجاري، كما أن إنتاجيتها ليست فعالة ولم ترق بعد لمصادقة البيئة.**

- **مجال البيئة:** درجة الحياد تعكس الاهتمام المتواضع بالبيئة الايكولوجية المحيطة بنشاط المؤسسة، وهذا لاعتقادهم أن نشاطهم لا يشكل ضررا عليها ولا على الأصناف الحيوانية والنباتية التي تعيش فيها، وليس لديهم تلك المفرزات الخطيرة التي تهدد التوازن البيئي، كما أنهم لا يملكون الإمكانات المالية الكافية لاقتناء معدات وآلات صديقة للبيئة؛ وهذا لاقتناعهم أن متطلبات التنمية المستدامة ذات تكلفة عالية وغير مدعومة من طرف هيئات رسمية، ومنه لا يمكن استرجاعها إلا على المدى الطويل.

وعليه **عينة الدراسة لا تأخذ بالحسبان القضايا البيئية بشكل ممنهج ومنتظم، وهذه نتيجة حتمية لأسلوب إنتاج وسلسلة توريد لا يقللا من استخدام الطاقة والمياه، ولا يحدا من إنتاج النفايات أو يضمنا استخدام الموارد بفعالية ويعملا على إعادة تدوير مختلف النفايات.**

من المجحف تحميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مسؤولية ضعف النتائج المُتوصَل إليها لوحدها؛ لأن المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الأخلاقية تؤثر بشكل كبير في مدى تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمفهوم التنمية المستدامة؛ ومن بين أهم الضغوط التي أدت إلى هذه الوضعية يمكن ذكر الآتي:

- مواكبة البلاد اقتصاد السوق ومتطلباته؛ دون تهيئة وتنظيم وتنسيق جهود السلطات والأجهزة والمؤسسات والمجتمع؛ أحدث الكثير من الاختلالات فأبطأ وتيرة النمو والتنمية معا، وأهمل التفكير في تحقيق التنمية المستدامة.
- غياب سياسة تكوين المسيرين والعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما وفيما يصطلح عليه بالمسؤولية الاجتماعية خصوصا .
- الضغط الجبائي والأعباء الاجتماعية مع عدم انسجام التعريفة الجمركية التي تضر بالإنتاج لصالح التجارة.
- تعقيد وغموض النصوص ذات الطابع التشريعي والتنظيمي.

- تولي عدد كبير من الهيئات تقديم المساعدة والدعم والاستشارة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغرف التجارة والصناعة والجمعيات المهنية والوكالات وحتى المصالح التابعة للدولة التي يشكل الدعم والمساعدة جوهر تواجدها؛ لكن لمن يريد دراسة وضعية المقاولين الشباب، يلاحظ بصورة واضحة أن نجاعة هذه الهيئات في الميدان تكاد تكون منعدمة، باستثناء البعض. كما تظهر قلة عمليات دراسة السوق فمثلا يلاحظ عدد كبير للناقلين الصغار الذين يزيدون من ازدحام المرور في الحي الواحد.

- بطء الإجراءات الإدارية وتعقيدها جعلها معرقلة، وهذا يجعل الجزائر تسير في واقعين متناقضين؛ وهما خطاب رسمي قائم على قرارات تشجيع الاستثمار، وواقع يعكس ممارسات مليئة بالصعوبات تثبط أقوى الإرادات، بعبارة أخرى هياكل الدولة أصبحت تعرقل عمل الدولة نفسها. غير أن هذه الظاهرة المعروفة والمتسامحة في بعض الحالات وصلت مستويات خطيرة ألا وهي البيروقراطية.

- ابتعاد البنوك عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب هشاشتها. وهذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات نسب النمو العالية، التي أصبحت مُجبرَة على تخفيض استثماراتها. وعليه البنوك بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا للصعوبات؛ ما يجردها من دور الشريك الفعال.

- مواجهة المناطق الصناعية ومناطق النشاط عدة مشكلات أهمها غياب رؤية واضحة في ميدان التهيئة العمرانية وعدم تزويدها في أغلب الحالات بأجهزة التسيير والتهيئة الكافية؛ ما يؤدي إلى ضعف نسب التشغيل فيها وتأثيرها سلبا على البيئة المحيطة بها.

- ضعف المقاولة من الباطن رغم أنها تعتبر كأحد مجالات النشاط المُفضلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها تحقق سلسلة توريد مغلقة وتقلل من النفايات وتحقق موارد أكثر.

من الواضح نظريا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل عاملا حيويا ومرنا لإرساء اللبنات الأولى للتنمية المستدامة، غير أن هذا الهدف الطموح يبقى مرهونا بتوفير عدد كبير من العوامل، من أهمها تدخل الدولة بمختلف مصالحها وسلطاتها العمومية في خطة مُحْكمَة من حيث الزمان والآليات والأهداف من أجل ضمان تطور وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحويلها إلى عون فعال في توفير احتياجات الجيل الحالي دون المساومة على احتياجات وموارد الأجيال المستقبلية.

الفصل الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الولايات: برج بوعريريج، وسطيف والمسيلة

الخلاصة:

لقد أثبتت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمارس دورا متواضعا في تحقيق التنمية المستدامة في الولايات المعنية كونها مؤسسات تقليدية، وتنظر للتنمية المستدامة نظرة هامشية وأنها قضية تعني المؤسسات الكبيرة أكثر منها، كونها تمارس نشاطات محدودة، ومنه هي لا تؤثر سلبا على البيئة المحيطة وخاصة القريبة منها، كما أنها ترى أن في تبني البعد البيئي للتنمية المستدامة تكلفة ليست قادرة على تحملها، أما عن متطلبات البعد الاجتماعي فلا تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبئا في إدماجه باعتبار أن ملاكها وموظفيها من أبناء المنطقة، وهم متشبعون بعادات وعرف مجتمعاتهم المحلية وعليه ترى في احترامه أمرا بديهيا وعفويا ونابع من ذواتهم دون قوة ضاغطة، لكن تفتقر هذه المؤسسات للمبادرات التي ترفع من مستوى رفاهية هذه المجتمعات وتتحول من موقع المؤسسات الحيادية للمؤسسات التي تتمتع بالمسؤولية المجتمعية. أما البعد الاقتصادي فنتيجة افتقار هذه المؤسسات للموارد المالية والخبرة الكافيتين والمنظومة الاقتصادية والتشريعية الواضحة والداعمة، ترى أن مختلف متطلبات هذا البعد مكلفة وتحتاج لأموال قد تكون بالعملة الصعبة، وهذا يعتبر خارج إمكانات هذه المؤسسات ذات الأهداف قصيرة المدى وخطة العمل العفوية والارتجالية وشبكة العلاقات المحدودة، إلى جانب موظفين وأساليب إنتاج بسيطة.

الخاتمة

الخاتمة :

الخاتمة:

تمثل التنمية المستدامة، موضوعا رئيسيا من مواضيع الحوار الدولي والمحلي الدائر في الفكر الاقتصادي والتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية والمحلية؛ وقد افتتح هذا الحوار ولا زال مفتوحا على مصرعيه في ظل ما يعرفه العالم من ركود اقتصادي كبير وبنية اجتماعية مهترأة تنخرها البطالة والفقر واللاعدالة، وبيئة مُلوثة مهددة بتراجع أو انقراض أغلب أصنافها الحيوانية والنباتية؛ كل هذه الظروف فرضت التنمية المستدامة كطريقة تفكير ومنهجا للتطبيق.

ولقد لاقت التنمية المستدامة إقرارا واسعا بضرورة تطبيق برامج وانتهاج سبل تهدف لتحقيقها؛ غير أنه اتضح أن ذلك يعد مهمة صعبة تتطلب التوافق بين مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ حتى يكون هناك توازن بين مختلف هذه الاعتبارات مستقبلا.

وفي إطار البحث الحثيث عن حلول مكملة وبديلة لتحقيق التنمية المستدامة؛ تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وراء مزاياها وصفاتها الخاصة قطاعا يتمتع بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والنمو الذاتي؛ ويمكن عن طريقها تجديد العملية التنموية وإعادة بناء قاعدة اقتصادية يشارك فيها الجميع بمختلف إمكاناتهم ويتقاسم الجميع عوائدها؛ إذا توفرت البيئة المناسبة؛ وهذا ما ركّزت عليه الدراسة.

1- النتائج النظرية: من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة؛ يمكن التوصل إلى أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في تحقيق التنمية المستدامة متى تمتعت بالمسؤولية الاجتماعية الكافية؛ وفيما يأتي عرض لأهم ما تم التوصل إليه من نتائج حول متغيري الدراسة:

- التطور التاريخي لمفهوم التنمية من مرادف للنمو الاقتصادي إلى التنمية المستدامة يعكس التعامل الخاطئ للقوى الاقتصادية مع المشكلة الاقتصادية، فبدل أن تعمل هذه القوى على التوفيق بين الحاجيات المتزايدة والموارد المحدودة، قامت بالتركيز على الحاجيات كما وكيفا وكيفية توسيع الحصص السوقية على حساب الموارد التي تم حصرها في شكلها النقدي فقط؛ رغم أن البعض منها غير قابل للإحلال كطبقة الأوزون مثلا.

- يجد العالم صعوبة في شق طريقه نحو تحقيق التنمية المستدامة؛ حيث في كل مرة تبدي الدول المتقدمة عدم التزامها بالاتفاقيات الدولية حول حماية البيئة والتنمية المستدامة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؛ ما يجعل الوضع ينتابه الكثير من القلق خاصة وأن العالم أصبح أصغر من قرية صغيرة.

- لا بأس من أن توضع للتنمية المستدامة مجموعة من المؤشرات والأهداف والأبعاد؛ لكن دون إفراغ أو افقاد المصطلح روحه؛ التي تتمثل في البعد الأخلاقي الذي يضمن التفاعل المنسجم بين الأبعاد الثلاثة المعروفة البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. إن تجاهل البعد الأخلاقي يجعل مصطلح التنمية المستدامة كغيرها من المصطلحات التي سبقتها.

الخاتمة :

- التنمية المستدامة عبارة عن تنمية توفر الاحتياجات المادية والمعنوية وتحقق تكافؤ الفرص بين كل الأجيال الحالية والمستقبلية، وتحافظ على البيئة، بل وتضمن للأجيال القادمة أن تكون بشكل أفضل.

- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على تجسيد القيم الاجتماعية والثقافية وحتى القيم السياسية للمجتمع الذي تنشط فيه، إلى جانب تحقيق الفعالية الاقتصادية.

- التأكيد على تغير التصور النمطي والتقليدي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات ذات الحجم الصغير والعدد المحدود من العمال والحصة السوقية الضيقة وارتجالية التسيير وغياب الاستراتيجية؛ إلى مؤسسات تتمتع بدرجة عالية من اللامركزية والتخصص تعتمد على استراتيجية طويلة المدى، تعتمد على أنظمة معلومات متطورة داخلية وخارجية ويتعدى نشاطها إلى الأسواق الدولية.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعريفها مؤسسات مستدامة في ذاتها، فالروابط التي تحتفظ بها مع عملائها وعمالها وبيئتها المحلية، بالإضافة إلى تداخل نشاطها مع الحياة الأسرية يجعلها أكثر فهما لمجتمعها وبيئته؛ وعليه التنمية المستدامة والتراث الثقافي أجزاء من يومية من نشاطها؛ حتى وإن لم تستخدم هذا المصطلح.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستدامة هي المؤسسات التي تتمتع بمحددات التنمية المستدامة، والمتمثلة في مدى إدراك صاحب المؤسسة للموارد والضغوط الخارجية المفروضة عليه من طرف أصحاب المصالح واستغلالهما بالشكل المناسب، إلى جانب تكوين موظفين مبدعين وشبكة علاقات مكتملة.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسؤولة مجتمعيا وليس اجتماعيا فقط، هي المؤسسات التي تطبق شروط التنمية المستدامة في مختلف وظائفها ومصالحها البشرية والمتمثلة في الموظفين والعملاء، والموردين والمجتمع، والمادية المتمثلة في السوق، والمنتوج، وسلسلة التوريد والبيئة التي تحيط بالمؤسسة القريبة والبعيدة.

- تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوز ما تعانيه من مشكلات على مختلف الأصعدة بالاعتماد على قدرتها على الابتكار والمبادرة والمخاطرة إلى جانب مرونتها وسرعة اتخاذ القرارات فيها؛ فبيئة الأعمال وما تطرحه حاليا من عالمية للتجارة والاتصال والتكنولوجيا تتناسب مع هذه الخصائص وقد تكون في صالحها؛ إذا تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الخروج من الشكل النمطي التقليدي وتبنت مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المعاكسة المستدامة التي تتمتع بالمسؤولية الاجتماعية.

2- النتائج الميدانية: ركزت الدراسة في جانبها الميداني على تناول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، ولتحقيق هذا الهدف تم جمع

الخاتمة :

إحصائيات والاستعانة بتوزيع استبيان على ثلاث ولايات وهي برج بوعريريج وسطيف والمسيلة؛ ولقد أظهرت البيانات عدة نتائج؛ أهمها:

– تشير المعطيات المقدمة إلى وجود عدد هام من المؤسسات بمختلف الأحجام؛ إلا أن عند جمع ودراسة المعطيات لتقييم وضع هذه المؤسسات نكتشف بكل وضوح وجود نقائص في مجال الإعلام والتعريف، فمختلف المصادر المتوفرة غير كافية لوحدها لإعطاء صورة واضحة عن القطاع؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى مشاكل المعطيات الإحصائية ونقائص في أنظمة التسجيل والمتابعة؛ إلا أن أهم قطاعات نشاطها هي الخدمات والبناء والأشغال العمومية والصناعات التحويلية.

– تتمركز أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال أين تقع الولايات التي تمثل الأقطاب الحضارية والصناعية، وهذا التوزيع المختل يرهن التنمية المستدامة التي يفترض أن تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملا فعالا لتشجيع الاستغلال العقلاني للتراب الوطني بنشر النشاطات واستقرار السكان؛ ويعتبر هذا من أهم وأول استراتيجيات التنمية المستدامة.

– لا تزال تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نتائج ضعيفة في تكوين القيمة المضافة والناتج الإجمالي؛ وحتى معدل التشغيل.

– إن الوضعية الاقتصادية التي ميزت البلاد بنمو إجمالي ضعيف ومشاكل اجتماعية عميقة؛ أدت إلى عرقلة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تراجع نشاط العديد من المؤسسات العمومية التي كان يجب الاعتماد عليها كموجه للعديد من المؤسسات الخاصة؛ لكن نتيجة النقص الواضح في الرؤية الاقتصادية تم خصخصتها بعد أن أشهر أغلبها الإفلاس.

– تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة وحسب عينة الدراسة بدرجة متوسطة؛ فهي لا تتبنى سلوك عام وشامل وناضج لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة ولم تتجاوز بعد مرحلة الامتثال والاستجابة وردود الأفعال؛ ويمكن التفصيل أكثر في ذلك من خلال الآتي:

– لا تملك عينة المؤسسات رؤية واضحة عن المسؤولية المجتمعية، وكل ما تمارسه في تحقيق البعد الاجتماعي يصب في المسؤولية الاجتماعية المفروضة عليها من خلال الرقابة الداخلية النابعة من المكتسبات التربوية والاجتماعية لأصحاب المؤسسات أو الرقابة الخارجية التي تفرضها البيئة المحيطة واللوائح القانونية المنظمة.

– لا تزال أغلب مؤسسات عينة الدراسة تقليدية تضيع الكثير من الفرص اللامادية التي يوفرها نشاطها ومنه الأرباح المترتبة عنها بسبب افتقادها للمعلومة والخبرة الكافيتين في كيفية التعاون بين المؤسسات واستغلال نفايات غيرها من المؤسسات كموارد. إن المؤسسات التي تكون العينة ترى في تبني التنمية المستدامة مسألة مكلفة وأمام مواردها المحدودة وأهدافها قصيرة المدى لن تستطيع التوفيق بينهما.

الخاتمة :

– لا ترفض مؤسسات العينة أن تكون صديقة للبيئة وإنتاجية وفعالة في الوقت ذاته؛ لكنها تشكو ضعف الإمكانات وغياب سياسات انسجام وتنسيق؛ وجهل بالآليات التي يمكن تبنيها في هذا المجال.

– تؤكد عينة الدراسة أن المؤسسات تتأثر ببيئتها في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا يدل على أن التنمية المستدامة ذات طابع محلي من وجهة، أما من وجهة أخرى فإن المؤسسات تمتثل لبيئتها وتعمل وفق مبدأ الجوار كونها قريبة منها.

– تؤكد العينة وجود ظاهرة تناقض الأفكار المُسبقة؛ والتي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحبذ النشاطات التجارية بدل النشاطات الإنتاجية؛ لكن عينة الدراسة أثبتت العكس، كما أن نوع النشاط يتحكم في مدى تبني التنمية المستدامة، فالنشاط الإنتاجي يعتبر أكثر التزاما بمتطلبات التنمية المستدامة.

– تُظهِر العينة أن تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جد محدود، فالمُسَيِر يؤدي الدور الرئيس في مجال اتخاذ القرارات والتنسيق؛ لكن لا تتأثر بمقوماته الشخصية من مستوى تعليمي أو خبرة حياتية.

– يتأثر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بمجموعة من المحددات؛ التي سجلت درجة موافقة متوسطة؛ ولقد كشفت الدراسة الآتي:

– موارد محدودة.

– مواجهة الضغوطات الخارجية بطرق دفاعية وليست هجومية من أجل تحويلها إلى فرص.

– معاملة تقليدية مع العمال والموظفين.

– سلسلة توريد ضيقة وقصيرة وسطحية وغير مكتملة.

– تتراوح المسؤولية الاجتماعية في عينة الدراسة بين المسؤولية المحدودة والضيقة أو المسؤولية البديهية والعفوية؛ ويرتبط ذلك بنوع مجال التنمية المستدامة؛ حيث:

– لا تدعم المؤسسات تنافسيتها من خلال استخراج واستغلال الطاقات الكامنة داخل موظفيها وعمالها.

– تشارك المؤسسات في بعض الفعاليات التي تخص مجتمعاتها المحلية لكن لا تجتهد في رفع مستوى رفاهيتها.

– تعمل المؤسسات ضمن سلسلة توريد غير مكتملة لم تصل بعد لهدف مصادقة البيئة فعلا؛ كما أن أغلب منتجاتها سواء السلعية أو الخدمية لا زالت تقليدية.

3– المقترحات: إن الحديث عن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة يحيل إلى معالجة عدد هام من الجوانب. فمن الضروري أن تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحيط الذي تتطور فيه؛ وتصرف مختلف الفاعلين فيه؛ حتى يندرج ذلك ضمن استراتيجية تنموية وطنية مستدامة؛ لذلك تم تقسيم المقترحات إلى ثلاث مستويات:

الخاتمة :

– **على مستوى المؤسسات:** على أصحاب المؤسسات البحث والتزود بنوعية المعلومات الواجب معرفتها حول القدرات الاقتصادية والحدود الاجتماعية والبيئية للولاية أو المنطقة التي ينتمي إليها نشاطهم، إلى جانب الآتي:

– التعرف على الاحتياجات الوطنية للمنتوجات المصنعة والمستوردة و البدائل الوطنية عنها، إلى جانب المنتوجات التي يمكن تصديرها.

– التعرف على مختلف شبكات الاستثمار المتوفرة على مستوى تراب الولاية ومختلف الهيئات الداعمة والخدمات التي توفرها.

– التمكن من مختلف الإجراءات الإدارية المتعلقة بمختلف النشاطات؛ منذ أن يكون المشروع فكرة إلى كيفية الاستفادة من النفايات وإعادة تدويرها؛ بهدف التسهيل وإن أمكن التخفيف منها.

– التعرف على مختلف الأسواق المحلية والجهوية وحتى الوطنية ومكانة المنتوج البيئي فيها.

– التعرف على مختلف الموارد البشرية المتوفرة بمختلف التخصصات بهدف الاستفادة من موظفين متخصصين ومبدعين في مجالهم.

– الاستفادة من نسيج التعاقد من الباطن والتأكد من مختلف الامتيازات والواجبات الناتجة عن هذا النوع من العقود.

– **على المستوى المحلي:** على الهيئات والسلطات العمومية المحلية أن تتظافر جهودها من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال المقترحات الآتية:

– محاولة تسهيل عملية تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي في شكل جمعيات تهتم بالمهام الآتية:

– تقديم الاستشارات والمعلومات الدقيقة والتكوين الكافي وإعادة تأهيل أعضائها تماشيا مع متطلبات تبني التنمية المستدامة في مختلف مجالاتها.

– التعاون على تعبئة المدخرات الصغيرة وإقراضها لأعضاء الجمعية بشكل دوري وتوليها عملية رقابة المقترض في التسديد.

– تنظيم معارض محلية بهدف التسويق لمنتجات الأعضاء وبيعها.

– تدخل الجامعات والمخابر ومعاهد التكوين المهني لنشر التكنولوجيات وأساليب الإنتاج المستدامة أو تكييف الموجود منها وفق ما يحقق التنمية المستدامة.

– انجاز دراسات عميقة جهوية ومحلية بالتعاون مع جمعيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول إمكانات هذه المؤسسات في كل منطقة وخصوصية ترقيتها قصد توجيه الاستثمارات والدعم بشكل مباشر وأكثر فعالية دون هدر للموارد والاستفادة من كل دينار ينفق.

– تكييف دور غرف التجارة والصناعة في مساعدة المؤسسات فيما يخص تحديد حالات الأسواق والحاجات المحلية والجهوية وميول المستهلكين الجديدة.

– إشراك وسائل الإعلام المحلية التقليدية منها والحديثة في التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورهاناتها الكبيرة تجاه تحقيق التنمية المستدامة من أجل ترغيب إشراك كافة أعيان الولاية وأعضاء المجتمع المدني في النشاط الاقتصادي.

– **على المستوى الوطني:** إن هناك الكثير من التدابير والاجراءات التي يمكن للدولة أن تتبناها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة؛ والتي يمكن حصرها في المقترحات الآتية:

– الاعتراف بالمؤسسة والملكية الخاصة اللتين طالما تم تشويه صورتهما والتشجيع على بروز ثقافة المقاول الحقيقية؛ ما يفرض تغيرات ليس فقط على مستوى التنظيم بل حتى على مستوى الذهنيات.

– مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس راسخا بما فيه الكفاية في الذهنيات الجماعية وغالبا ما يحل محلها الاتجارية والانتهازية، لذلك لا بد من إعادة بناء جسر الثقة من جديد.

– إعادة النظر في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبسيطه بالاعتماد على متغير عدد العمال فقط؛ خاصة وأن المتغيرات النقدية أثبتت عدم استقرارها.

– تقديم تحفيزات ضريبية لنشاطات معينة أو لتبني أساليب انتاجية موفرة للطاقة أو محافظة للبيئة مثلا.

– تبسيط إجراءات الترخيص لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحقيقية.

– اعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المجدية الفرصة الكافية للحصول على القروض المناسبة بشروط ميسرة مع انتهاج تدابير مراقبة ومتابعة صارمة ودقيقة حتى مرحلة الاسترداد وتحقيق القيمة المضافة.

– التنسيق بين مختلف المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة والورشات وما شابهها لتحقيق ترابط خلفي وأمامي؛ ما يحقق التشغيل الكامل لمختلف الطاقات والخروج بصفر نفايات.

– إعادة الاعتبار لمناطق النشاط والمناطق الصناعية والبحث في سبل تكوين عناقيد صناعية مكتملة ومستدامة.

– توفير نظم عملية تناسب ظروف وإمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل نظام للتخزين، ونظام لإعادة التدوير، ونظام للتزويد بالطاقات المتجددة ونظام للتدريب والتأهيل مثلا.

– اقتراح تكوين وبرامج معدة لعصرنة معارف العاملين على أرض الواقع وتدعيم مكتسباتهم بالتطورات التي تعرفها مهنهم في إطار خلق وظائف مستدامة.

4– **آفاق الدراسة:** انطلقت الدراسة بطرح إشكالية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري؛ وخلال المسيرة البحثية بدت مجموعة من الأفكار ارتبطت بالاهتمام المتجدد من طرف السلطات الجزائرية بالمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة والبحث عن

الخاتمة : _____

البدائل المتاحة اقتصاديا واجتماعيا وحتى بيئيا عن المحروقات. ومن بين الأفكار التي قد تمثل آفاقا للدراسة ما يأتي:

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.
- دور المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة.
- دعم العناقيد الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تفعيل أساليب التمويل المستدامة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المؤسسات الوطنية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أحمد فريد مصطفى، **دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط**، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2005.
2. باسل البستاني، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
3. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، ط 1، دار الصفاء، الأردن، 2002.
4. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، ط2، الدار الجامعية، مصر، 2010.
5. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي: الفرص والتحديات**، دار دجلة، الأردن، 2013
6. رمضان السنوسي وعبد السلام الدويبي، **حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى**، ط1،المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، منظمة العمل العربية، ليبيا، 2003.
7. عبد الجبار محمود العبيدي، **خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة: دراسات في إشكالية الفكر الاقتصادي**، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2012.
8. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم, **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الفجر، القاهرة، 2002.
9. عبد الرحمن يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
10. عبد الله خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
11. عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2010
12. عوف محمود الكفراوي، **التنمية المستدامة من منظور إسلامي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية،2000.
13. فريد راغب النجار، **إدارة المشروعات و الأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة دليل رجال الأعمال والمهن الحرة والاستثمارات الخاصة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

قائمة المراجع:

14. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة: محمد كامل عارف، عالم المعرفة، الكويت، 1989

15. ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة، الأردن، 2012.

16. محمد بن أحمد تركي السديري، **نظم المعلومات الادارية: مدخل إلى نظم المعلومات مفاهيم أساسية**، دار جامعة الملك سعود، السعودية، 2014.

17. نافذ محمد بركات، **التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS**، دائرة التعليم المستمر، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013/2012.

18. هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة**، ط1 المنظمة العربية للتنمية الإدارية, جامعة الدول العربية، القاهرة ،2002.

19. هل لن سبنسر, **منشآت الأعمال الصغيرة اتجاهات في الاقتصاد الكلي**، ترجمة: صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989

20. وفاء المبيريك وتركي الشمري، **تأسيس المشروعات الصغيرة و إدارتها**، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، 2006.

ب- الأطروحات والدراسات:

21. إدارة البحوث، **واقع المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية**، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض، المملكة العربية السعودية، تشرين الاول1994.

22. إدريس محمد صالح، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، عمان، الأردن،2009

23. بلال مشعلي، **دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

24. بوزيد سائح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

25. الجهاز المركزي للإحصاء، **البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين**، وزارة شؤون البيئة، رام الله، فلسطين، ماي 2013.

26. حبيبة عامر، **دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مكملة لنيل

شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016.

27. حسان خضر، **تنمية المشاريع الصغيرة: جسر التنمية**، س1، ع9، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أيلول2002

28. دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع الفاو، دمشق، سورية، 2003

29. راجية الجزراوي، **استثمار بلا تنمية مستدامة ربح متوهم وخسائر محققة**، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مارس 2014

30. رامي زيدان، **تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية: دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق,2005.

31. رلى مجدلاني، **متابعة مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) والدول العربية**، الإسكوا، الأمم المتحدة، البحرين، 8-9 ماي 2013

32. سمير سحنون، **فرص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال المخاطر: دراسة حالة المغرب وتونس والجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.

33. صباح شاوي، **أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

34. الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007/2006.

35. عبد الغني حسونة، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه علوم في قانون الأعمال، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

36. عبدالله جمعان الغامدي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 10 أوت 2007.

37. عبد اللطيف عامر، **أثار تحرير تجارة المنتجات الزراعية على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة: الجزائر. تونس. المغرب** ، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة المسيلة، 2018/2017.

قائمة المراجع:

38. عزام سليمان، **المشكلات التمويلية في المشروعات الصغيرة: دراسة حالة سورية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2004.

39. عمر بن جيمة، **ثقافة المسير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: منطقة بشار أنموذجا**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

40. فراجي بلحاج، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

41. فريد علي، **تصميم وتطوير نظام تحكم لنفق هوائي ضمن الزمن الحقيقي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة حلب، 2010

42. لميس محمد ممدوح عبد الرؤوف عفانة، **استراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية**، أطروحة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010

43. محمد ناصر مشري، **دور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011

44. مراد مرمي، **أهمية نظم المعلومات كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة حالة شركة Chiali Profiplast بسطيف**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.

45. مصطفى طويطي وميلود وعيل، **مطبوعة في أساليب تصميم واعداد الدراسات الميدانية: منظور احصائي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2013/2012.

46. مليكة بوضياف، **إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير **غير منشورة**، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006.

47. نجاة عبد الوالي محمد صالح، **دور المشروعات الصغيرة في التنمية المستدامة في اليمن**، رسالة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس مصر، 2011

48. نوال مرزوقي، **صعوبات حصول المؤسسات الصغيرة المتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و14000: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009

49. نور زاد عبد الرحمان الهيتي وحسن إبراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات**، اللجنة الدائمة للسكان، قطر، ديسمبر 2008.

قائمة المراجع:

50. هدى هداوي محمد الهداوي ولهيب جليل عبود، **مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة**، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، تشرين الثاني2011.

51. يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

ثالثا- الدوريات والملتقيات:

52. إيمان بوشنقير والطيب داودي، **التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي في القطاع الصناعي، مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع31/30، ماي 2013.

53. بيان حرب، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مج 22، ع2، سورية، 2006.

54. حبيبة عامرو رابح بوقرة، **برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورو_جزائرية دراسة حالة مؤسسة التفصيل والخياطة برج بوعريريج cobba، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، ع15، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.

55. الحسين شكراني، **من مؤتمر إستكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية**،ع63-64، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2013.

56. رزيقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ع13، 2015.

57. ريدة ديب، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية**، مج25، ع1، دمشق، 2009.

58. سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان2011.

59. سعيدة بورديمة، **التنمية البشرية ومؤشرات قياسها-دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ع3، 2009.

60. سمير كسيرة وعادل مستوي، **الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر-رؤية تحليلية آنية ومستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ع14، 2015.

61. سنوسي بن عبو وسعيدة طيب، **مدى مساهمة الطاقة الشمسية كمورد اقتصادي مستدام في تحقيق التنمية بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مج 11،ع2، 2018.

قائمة المراجع:

62. طلال زغبة (وآخرون)، **الاستثمار المسؤول اجتماعيا فرصة للتمويل الإسلامي في ظل تحقيق التنمية المستدامة-عرض بعض التجارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، ع1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مارس2017.

63. عبير محمود مجاهد، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحول الإقتصادات العربية نحو الاقتصاد الأخضر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ع5، 2016.

64. فارس فاروق، **التنمية المستدامة بين التنظير والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية**، مج15، دمشق، سورية، 1999

65. فريدة لقرط (وآخرون)، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية**، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة في 25-28 ماي 2003، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.

66. كمال قاسمي، **دراسة إمكانية تطبيق مدخل إعادة الهندسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: بالتطبيق على 30 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ع8، 2012.

67. مجدي عبد الله شرارة، **أهمية تكامل الصناعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة: دراسة حالة لمدينة العاشر من رمضان، مجلة آفاق اقتصادية**، مج22، ع85، اتحاد غرف التجارة والصناعة، الإمارات العربية المتحدة،2001.

68. محمد عبد الله يوسف، **التوظيف الأمثل للأراضي والتنمية المستدامة، الندوة العلمية الدولية المنظمة العواصم والمدن الإسلامية حول تشريعات حماية البيئة من أجل تنمية مستدامة**، مكة المكرمة، سبتمبر 2013.

69. مركز الإنتاج الإعلامي، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول**، الإصدار 11، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2006.

70. مفيد عبد اللاوي وناجية صالحي، **دور مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، 18-19 أفريل2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

71. **الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة**، منشورات مخبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 10-11 نوفمبر، 2009.

قائمة المراجع:

72. **الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7-8 أفريل 2008.

73. ميلود تومي، **مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة الشلف، الجزائر،17-18 افريل2006.

74. نور الدين أبو الرُب (وآخرون)، **الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية الحاجات المالية والصعوبات والمصادر المتاحة، مجلة دراسات**، مج 31، ع2، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004.

رابعا- الوثائق:

75. الأمم المتحدة ، **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**، جوهانسبورغ، جنوب افريقيا، 26 أوت-4 سبتمبر2002.

76. الأمم المتحدة، **إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030**، الجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، نيويورك، 10 جويلية 2017.

77. الأمم المتحدة، **تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017**، نيويورك، 2017.

78. الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية**، ريو دي جانيرو، 3-14 جوان 1992، نيويورك، 1993.

79. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع**، تقرير التنمية البشرية، 2004.

80. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع**، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2013.

81. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **البيئة من أجل التنمية**، تقرير توقعات البيئة العالمية، نيروبي، كينيا، 2007.

82. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **التقرير السنوي لعام 2014**، نيروبي، كينيا، 2015.

83. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **ملخص لواضعي السياسات**، تقرير توقعات البيئة العالمية، نيروبي، كينيا، 2012.

84. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، (د ت ن).

85. **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رقم 17-02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع2، 10 يناير 2017.

86. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

87. لجنة التنمية المستدامة، **إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: التطبيق والتنفيذ**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، 7-25 أفريل 1997.

88. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة**، المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الأمم المتحدة، دورة 2019.

ثانيا- المراجع باللغات الأجنبية:

A- Ouvrages:

1. Alain Jounot, **100 quetions pour comprendre et Agir le développement durable**, Afnor, Saint-Denis, Franc, 2004.
2. Beat Bürgenmeier, **L'économie du développement durable**, Bœck, Bruxelles, 2005
3. Bruno Cohen-Bacrie, **Communiquer efficacement sur le développement durable**, démos, France, 2006.
4. Farid Baddache, **Le développement durable tout simplement**, Paris, 2008.
5. Jean –marie courrent, **RSE et développement durable en PME**, Boeck, bruxelles, 2012.
6. OdehRashed Al Jayousy, **Islam and sustainable development**, England, 2012.
7. Olivier Torres, **les PME**, Dominos, Flammarion, 1999.

B- Recherches et Etudes :

8. Abdulla adelshafy Mansur hefnawy, **The role of SME's in sustainable regional development**, university ATDRESDEN, Germane, 2006.
9. Aurélien Boutaud**, développement durable quelques vérités embarrassantes, Economie et humanisme**, N363, France, Décembre 2002.
10. Catherine Aubertin et et Franck-Dominique Vivien, **Le développement durable enjeux politiques économiques et sociaux**, la documentation Française, Paris, 2006.
11. CGPME, **Développement durable et PME : introduction à la démarche**, ILE de France, France.
12. Corinne Gendron et Jean-Pierre Revéret, **le développement durable, In économies et société**, série F, N37, développement, GREGIM, Montréal, 9/2000.

13. Jean Paul Maréchal et Béatirice Quenanlt, **le développement durable une perspective pour XXI siècle**, collection Des sociétés Pur, 2005, Rennes, France.
14. Laura spence, **introduction:le développement durable dans les petites et moyennes entreprises** ,réseaux entreprises et développement durable, université du Québec, école des sciences de la gestion, 06/08/2012.
15. Lucian Cernat, Malgorzata Jakubiak, Nicolas Preillon ,**The Role of SMEs in extra-EU Exports: Key performance indicators,** European commission, May2020.
16. Mahmoud Al Omar Radwan, **Le comportement des PME françaises et le développement international Motivations, Risques et Stratégies: le cas des PME-PMI de Basse Normandie**, Thèse de doctorat, Université de CAEN, France, 1994.
17. Mansour Déchera, **Stratégies de développement des PME et le développement local**, mémoire de magister nom-publie, Science économiques, Université d'Oran, Oran, 2014.
18. Martine Spence, Jouhaina Ben Boubaker Gherib et Viviane OndouaBiwolé, **Développement durable et PME : une étude exploratoire des déterminants de leur Engagement,** Revue internationale P.M.E. : économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, vol. 20, n° 3-4, 2007.
19. M.Mohd Rosli (and others) ,**Competitive Strategies And Firm Performance: A Competitive Study Of Malaysian And Indonesian Small And Medium Enterprises**, **3rd International Conference On Business And Economic Research**, Indonesia, 12 - 13 March 2012.
20. Olivier Torres, **A French perspective of research on small business: denaturation and proximity** : 17 th conference of European council of small business (ECSB), Rent XVII, Lodz. Pologne, 2003.
21. Olivier Torres, **le management stratégique en PME, entre spécificité et dénaturation**, VIème conférence d'Association internationale de management stratégique, Montréal, 01-03 Juin 1997,
22. Olivier Torres, **Pour une approche contingente de la spécificité de la PME**, Revue international PME, V10, N°2, 1997.
23. Rémi Bazillier, **les PME et le développent durable**, laboratoire d'économie d'Orléans, faculté de droit, d'économie et de gestion, France, 2011.
24. Réseau entreprise et développement durable, **les défis de développement durable des PME pour 2012**, école de sciences de la gestion, université du Québec, Canada, 2012.
25. The center for responsible business, **corporate responsibility in SME' sector** ,university of turku, Finland, 2009.

26. United Nations Environment Programme, **Keeping Track of out changing Environment, From Rio to Riot+20**, Nairobi, Kenya, Octobre2011, pIV.

ثالثا- مواقع الأنترنت:

89. وهيبة مقدم، **المسؤولية ضرورة في الشركات الكبيرة وخيار يجب دعمه في الشركات المتوسطة**، الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية، 22أوت 2012، على الموقع:
http://www.csrsa.net/index.php/2012-04-29-04-06-50/270-2012-07-23-22-37-36

90. مديرية المنظومة الإعلامية والإحصائية، **نشريات المعلومات**، الأعداد(8-36)، وزارة الصناعة والمناجم، على الموقع:
http://www.mdipi.gov.dz

91. بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، رقم30، جوان 2015 على الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm:

92. الأمم المتحدة، **أهداف التنمية المستدامة: 17 هدفا لتحول عالمنا**، على الموقع:
http://www.un.org/sastainabledevelopment/ar/sastainable-development-goals /

93. بغداد كريالي ومحمد حمداني، استراتيجيات والسياسات التنموية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية، س4، ع45، 2010، على الموقع:
http://www.ULUM.NL

94. موسوعة الويكيبيديا:

http//www.wikipedia.org/wiki **انتروبيا**

الملاحق

الملاحق:

استبيان

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري

–دراسة حالة بعض الولايات–

دراسة في إطار إعداد أطروحة دكتوراه علوم

من إعداد الباحثة:

لوكريز سمية

نرجو منكم ملء هذه الاستمارة بكل مصداقية وموضوعية، علما أن هذه المعلومات لا تستخدم إلا للأغراض العلمية ، وثق أخي –أختي– بأن هذه المعلومات التي سنحصل عليها والتي تقتضيها محاور الأطروحة هدفها إثراء البحث العلمي من خلال تحليل وتشخيص بعض الظواهر في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.

لكم منا جزيل الشكر.

المحور الأول: معلومات عامة

1. الصفة:.....
2. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
3. السن:.....
4. المستوى التعليمي: : ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ آخر.....
5. مجال عمل المؤسسة:.....
6. عدد عمال المؤسسة: رجالا.....نساء..... 1-9 ☐ 49-1 ☐ 250-50 ☐

إليك العبارات الآتية (نرجو أن تعبر عن وجهة نظرك بوضع علامة "X" في الخانة التي تراها مناسبة)

غير موافق تماما	غير موافق	لا أعلم	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

الملاحق:

	المحور الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري	1	2	3	4	5
	البعد الاجتماعي					
01	تهتم مؤسستنا بصحة وسلامة الموظفين من خلال تهيئة ظروف عمل آمنة					
02	تمنح المؤسسة أجورا مناسبة وتعترف بقدرات كل الموظفين وتنتهج سياسة واضحة للترقية					
03	تراعي مؤسستنا إدماج أصحاب الاحتياجات الخاصة كموظفين لديها					
04	تراعي مؤسستنا إدماج المرأة في الوظائف المناسبة لها					
05	تراعي المؤسسة توظيف أفراد خارج العائلة والأقارب والمعارف					
06	تهتم مؤسستنا بالجوانب الشكلية لمرافقها والعمليات التي تقوم بها					
07	تسعى مؤسستنا إلى حماية حقوق ومطالب المجتمع المحلي وتحترم عاداته وأخلاقياته					
08	تهتم المؤسسة بسلامة وصحة المجتمع المحلي					
09	مؤسستنا على وعي بأهمية تمويل مبادرات المجتمع المحلي وتساهم في إنجاحها					
10	تقوم مؤسستنا بإبلاغ المجتمع المحلي عن التأثيرات والمخاطر البيئية التي يمكن أن تسببها					
11	تراعي مؤسستنا بجدية اهتمامات أصحاب المصالح في القرارات الاستثمارية وتحاورهم بشكل رسمي وشفاف					
	البعد الاقتصادي					
12	تقوم مؤسستنا ببيع نفايات مقابل الحصول على إيرادات					
13	استطاعت مؤسستنا تخفيض تكاليف المدخلات لتصل إلى نفس مستوى المخرجات					
14	استطاعت مؤسستنا تخفيض تكاليف إدارة النفايات لنفس مستوى المخرجات					
15	تتعاون مؤسستنا مع الجهات الحكومية والسلطات لحماية مصالحها					
16	طورت مؤسستنا شبكة علاقتها بالمؤسسات الأخرى من أجل الاستعانة بها على مستوى مختلف نشاطاتها					
17	تعتمد مؤسستنا في جهودها التسويقية على توضيح الأداء البيئي لنشاطها ومنتجاتها					
18	تحرص مؤسستنا على إدراج بيانات المنتج وطريقة استعماله وتوفر خدمة الصيانة والإصلاح					
	البعد البيئي					
19	استطاعت مؤسستنا ترشيد عملية استهلاك الطاقة					
20	تقوم مؤسستنا بتخفيض الانبعاثات والنفايات والضوضاء الناتجة عن مختلف العمليات					
21	تسعى مؤسستنا إلى تخفيض الآثار السلبية على الأصناف الحيوانية والثروات الطبيعية					
22	تقوم مؤسستنا بتخفيض التأثيرات البيئية السلبية لمنتجاتها/خدماتها					
23	استطاعت مؤسستنا تخفيض التأثيرات البيئية عبر إبرام شراكات مع مختلف الهيئات والمؤسسات ذات الصلة					
24	تقوم مؤسستنا بتخفيض مختلف المخاطر البيئية التي يمكن أن تتسبب فيها نشاطاتها					
25	قامت مؤسستنا بتخفيض مشترياتها من المواد غير المتجددة والكيماويات					
26	قامت مؤسستنا بتخفيض استخدام الوقود التقليدي عن طريق استبداله ببعض مصادر الطاقة الأقل تلويثا					
27	تقوم مؤسستنا بنشاطات طوعية للتهيئة والترميم البيئي والعناية الاجتماعية(إجراءات لا تفرضها القوانين المنظمة)					
28	بادرت مؤسستنا بإجراءات للتدقيق البيئي والكشف العام وتوعية الموظفين وتدريبهم					

Test de Kruskal-Wallis.

Rangs

	الولاية الولاية التي تمت بها عملية الاستجواب	N	Rang moyen :
البعد_الاجتماعي	برج بوعريريج	16	29.03
	المسيلة	13	9.27
	سطيف	15	27.00
	Total	44	
البعد_الإقتصادي	برج بوعريريج	16	27.25
	المسيلة	13	8.00
	سطيف	15	30.00
	Total	44	
البعد_البيئي	برج بوعريريج	16	29.22
	المسيلة	13	10.15
	سطيف	15	26.03
	Total	44	

Tests statistiques[a,b]

	البعد_الاجتماعي	البعد_الإقتصادي	البعد_البيئي
Khi-deux	19.844	23.968	17.570
Ddl	2	2	2
Sig. asymptotique	.000	.000	.000

a. Test de Kruskal Wallis

b. Variable de regroupement : الولاية التي تمت بها عملية الاستجواب

Test de Kruskal-Wallis:

Tests statistiques[a,b]

	العبارة_01 تهتم مؤسستنا بصحة وسلامة الموظفين من خلال تهيئة ظروف عمل آمنة	العبارة_02 تمنح المؤسسة أجورا مناسبة وتعترف بقدرات كل الموظفين وتنتهج سياسة واضحة للترقية	العبارة_03 تراعي مؤسستنا إدماج أصحاب الاحتياجات الخاصة كموظفين لديها	العبارة_04 تراعي مؤسستنا إدماج المرأة في الوظائف المناسبة لها
Khi-deux	9.034	2.809	1.646	3.140
Ddl	3	3	3	3
Sig. asymptotique	.029	.422	.649	.371

Tests statistiques[a,b]

الملاحق:

	العبارة_05 تراعي المؤسسة توظيف أفراد خارج العائلة والأقارب والمعارف	العبارة_06 تهتم مؤسستنا بالجوانب المرئية لمرافقها والعمليات التي تقوم بها	العبارة_07 تسعى مؤسستنا إلى حماية حقوق ومطالب المجتمع المحلي وتحترم عاداته وأخلاقياته	العبارة_08 تهتم مؤسستنا بسلامة وصحة المجتمع المحلي
Khi-deux	2.879	3.343	3.563	1.865
Ddl	3	3	3	3
Sig. Asymptotique	.411	.342	.313	.601

Tests statistiques[a,b]

	العبارة_09 مؤسستنا على وعي بأهمية تمويل مبادرات المجتمع المحلي وتساهم في إنجاحها	العبارة_10 تقوم مؤسستنا بإبلاغ المجتمع المحلي عن التأثيرات والمخاطر البيئية التي يمكن أن تسببها	العبارة_11 تراعي مؤسستنا مصالح أصحاب المصلحة في القرارات الاستثمارية وتحاورهم بشكل رسمي وشفاف	العبارة_12 تقوم مؤسستنا ببيع نفايات مقابل الحصول على ايرادات
Khi-deux	2.327	4.655	7.080	10.468
Ddl	3	3	3	3
Sig. Asymptotique	.507	.199	.069	.015

Tests statistiques[a,b]

	العبارة_13 استطاعت مؤسستنا تخفيض التكاليف المدخلات لتصل إلى نفس مستواها عند المخرجات	العبارة_14 استطاعت مؤسستنا تخفيض تكاليف إدارة النفايات لنفس مستوى المخرجات	العبارة_15 تتعاون مؤسستنا مع الجهات الحكومية والسلطات لحماية مصالحنا	العبارة_16 طورت مؤسستنا شبكة علاقاتها بالمؤسسات الأخرى من أجل الاستعانة بها على مستوى مختلف نشاطاتها
Khi-deux	10.418	6.909	5.057	.839
Ddl	3	3	3	3
Sig. Asymptotique	.015	.075	.168	.840

Tests statistiques[a,b]

	العبارة_17 تعتمد مؤسستنا في جهودها التسويقية على توضيح الأداء البيئي لنشاطها ومنتجاتها	العبارة_18 تحرص مؤسستنا على إدراج بيانات المنتج وطريقة استعماله وتوفر خدمة الصيانة والإصلاح	العبارة_19 استطاعت مؤسستنا ترشيد عملية استهلاك الطاقة	العبارة_20 تقوم مؤسستنا بتخفيض الانبعاثات والنفايات والضوضاء الناتجة عن مختلف العمليات
Khi-deux	2.292	7.055	6.976	10.584
Ddl	3	3	3	3
Sig. Asymptotique	.514	.070	.073	.014

Tests statistiques[a,b]

	العبارة_21 تسعى مؤسستنا إلى تخفيض الآثار السلبية على الأصناف الحيوانات وثروات الطبيعية	العبارة_22 تقوم مؤسستنا من تخفيض التأثيرات البيئية السلبية لمنتجاتها/خدماتها	العبارة_23 استطاعت مؤسستنا من تخفيض التأثيرات البيئية عبر ابرام شراكات مع مختلف الهيئات والمؤسسات ذات الصلة	العبارة_24 تقوم مؤسستنا بتخفيض مختلف المخاطر البيئية التي يمكن أن تتسبب بها نشاطاتها
Khi-deux	3.582	7.958	.492	7.296
Ddl	3	3	3	3

Sig. Asymptotique	.310	.047	.921	.063

Tests statistiques[a,b]

	العبارة_25 قامت المؤسسة بتخفيض مشترياتها من المواد غير المتجددة والكيماويات	العبارة_26 قامت المؤسسة بتخفيض استخدام الوقود التقليدي عن طريق استبداله ببعض مصادر الطاقة الأقل تلويثا	العبارة_27 تقوم مؤسستنا بنشاطات طوعية للتهيئة والترميم البيئي والعناية الاجتماعية (اجراءات لا تفرضها القوانين المنظمة)	العبارة_28 بادرت مؤسستنا بإجراءات للتدقيق البيئي والكشف العام وتوعية الموظفين وتدريبهم
Khi-deux	9.321	12.449	1.550	3.925
Ddl	3	3	3	3
Sig. Asymptotique	.025	.006	.671	.270

a. Test de Kruskal Wallis

b. Variable de regroupement : مجال عمل المؤسسة

Test de Mann-Whitney:

Rangs

	الولاية الولاية التي تمت بها عملية الاستجواب	N	Rang moyen :	Somme des rangs
العبارة_01 تهتم مؤسستنا بصحة وسلامة الموظفين من خلال تهيئة ظروف عمل آمنة	برج بوعريريج	16	18.47	295.50
	المسيلة	13	10.73	139.50
	Total	29		
العبارة_02 تمنح المؤسسة أجورا مناسبة وتعترف بقدرات كل الموظفين وتنتهج سياسة واضحة للترقية	برج بوعريريج	16	18.25	292.00
	المسيلة	13	11.00	143.00
	Total	29		
العبارة_04 تراعي مؤسستنا إدماج المرأة في الوظائف المناسبة لها	برج بوعريريج	16	19.09	305.50
	المسيلة	13	9.96	129.50
	Total	29		
العبارة_06 تهتم مؤسستنا بالجوانب المرئية لمرافقها والعمليات التي تقوم بها	برج بوعريريج	16	18.78	300.50
	المسيلة	13	10.35	134.50
	Total	29		
العبارة_07 تسعى مؤسستنا إلى حماية حقوق ومطالب المجتمع المحلي وتحترم عاداته وأخلاقياته	برج بوعريريج	16	18.94	303.00
	المسيلة	13	10.15	132.00
	Total	29		
العبارة_08 تهتم مؤسستنا بسلامة وصحة المجتمع المحلي	برج بوعريريج	16	19.69	315.00
	المسيلة	13	9.23	120.00
	Total	29		
العبارة_10 تقوم مؤسستنا بإبلاغ المجتمع المحلي عن التأثيرات والمخاطر البيئية التي يمكن أن تسببها	برج بوعريريج	16	19.91	318.50
	المسيلة	13	8.96	116.50
	Total	29		
العبارة_11 تراعي مؤسستنا مصالح أصحاب المصلحة في القرارات الاستثمارية وتحاورهم بشكل رسمي وشفاف	برج بوعريريج	16	19.97	319.50
	المسيلة	13	8.88	115.50
	Total	29		

Test de Mann-Whitney:

Tests statistiques[a]

	العبارة_01 تهتم مؤسستنا بصحة وسلامة الموظفين من خلال تهيئة ظروف عمل آمنة	العبارة_12 تقوم مؤسستنا ببيع نفايات مقابل الحصول على ايرادات	العبارة_13 استطاعت مؤسستنا تخفيض التكاليف المدخلات لتصل إلى نفس مستواها عند المخرجات	العبارة_20 تقوم مؤسستنا بتخفيض الانبعاثات والنفايات والضوضاء الناتجة عن مختلف العمليات
U de Mann-Whitney	121.500	101.500	89.000	88.500
W de Wilcoxon	274.500	254.500	242.000	241.500
Z	-2.310	-2.717	-3.054	-3.059
Sig. asymptotique (bilatérale)	.021	.007	.002	.002
Sig. exacte [2*(sig. unilatérale)]	.042[b]	.009[b]	.003[b]	.003[b]

Tests statistiques[a]

	العبارة_25 قامت المؤسسة بتخفيض مشترياتها من المواد غير المتجددة والكيماويات	العبارة_26 قامت المؤسسة بتخفيض استخدام الوقود التقليدي عن طريق استبداله ببعض مصادر الطاقة الأقل تلويثا
U de Mann-Whitney	95.000	96.000
W de Wilcoxon	248.000	249.000
Z	-2.833	-2.809
Sig. asymptotique (bilatérale)	.005	.005
Sig. exacte [2*(sig. unilatérale)]	.005[b]	.006[b]

a. Variable de regroupement : مجال عمل المؤسسة

b. Non corrigé pour les ex aequo.

الملاحق:

Test de Mann-Whitney:

Tests statistiques[a]

	العبارة_13 استطاعت مؤسستنا تخفيض التكاليف المدخلات لتصل إلى نفس مستواها عند المخرجات	العبارة_16 طورت مؤسستنا شبكة علاقاتها بالمؤسسات الأخرى من أجل الاستعانة بها على مستوى مختلف نشاطاتها	العبارة_17 تعتمد مؤسستنا في جهودها التسويقية على توضيح الأداء البيئي لنشاطها ومنتجاتها	العبارة_18 تحرص مؤسستنا على إدراج بيانات المنتج وطريقة استعماله وتوفر خدمة الصيانة والإصلاح
U de Mann-Whitney	36.000	32.500	45.000	8.500
W de Wilcoxon	127.000	123.500	136.000	99.500
Z	-3.099	-3.348	-2.659	-4.313
Sig. asymptotique (bilatérale)	.002	.001	.008	.000
Sig. exacte [2*(sig. unilatérale)]	.002[b]	.001[b]	.009[b]	.000[b]

Tests statistiques[a]

	العبارة_19 استطاعت مؤسستنا ترشيد عملية استهلاك الطاقة	العبارة_20 تقوم مؤسستنا بتخفيض الانبعاثات والنفايات والضوضاء الناتجة عن مختلف العمليات	العبارة_22 تقوم مؤسستنا من تخفيض التأثيرات البيئية السلبية لمنتجاتها/خدماتها	العبارة_24 تقوم مؤسستنا بتخفيض مختلف المخاطر البيئية التي يمكن أن تتسبب بها نشاطاتها
U de Mann-Whitney	32.000	37.000	53.000	22.500
W de Wilcoxon	123.000	128.000	144.000	113.500
Z	-3.431	-3.028	-2.404	-3.692
Sig. asymptotique (bilatérale)	.001	.002	.016	.000
Sig. exacte [2*(sig. unilatérale)]	.001[b]	.003[b]	.025[b]	.000[b]

Tests statistiques[a]

	العبارة_28 بادرت مؤسستنا بإجراءات للتدقيق البيئي والكشف العام وتوعية الموظفين وتدريبهم	العبارة_25 قامت المؤسسة بتخفيض مشترياتها من المواد غير المتجددة والكيماويات
U de Mann-Whitney	31.500	45.000
W de Wilcoxon	122.500	136.000
Z	-3.271	-2.698
Sig. asymptotique (bilatérale)	.001	.007
Sig. exacte [2*(sig. unilatérale)]	.001[b]	.009[b]

a. Variable de regroupement : الولاية التي تمت بها عملية الاستجواب

b. Non corrigé pour les ex aequo.

الفهرس

فهرس المحتويات:

الشـــكـــــــر **الاهـــــــــداء** **الفهرس المختصر** **فهرس الجـداول والأشكال** **مقدمـــــــــــة**	أ _ ح
الفصل الأول: ماهية التنمية المستدامة ونهجها	
تمهيد	**10**
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	**11**
المطلب الأول: مفاهيم التنمية	**11**
أولا– التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي	**11**
ثانيا– التنمية البشرية	**13**
ثالثا– مراعاة التنمية للبيئة	**14**
المطلب الثاني: طبيعة التنمية المستدامة	**16**
أولا – تواريخ مفتاحية في مسيرة التنمية المستدامة	**16**
ثانيا– تعريف التنمية المستدامة	**24**
ثالثا– سمات التنمية المستدامة	**31**
المبحث الثاني: نهج التنمية المستدامة، أسس التكوين ومعيقات التمكين	**36**
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة وطبيعة العلاقة فيما بينها	**36**
أولا–أبعاد التنمية المستدامة	**36**
ثانيا– علاقة أبعاد التنمية المستدامة فيما بينها	**39**
المطلب الثاني: آليات التنمية المستدامة ومؤشراتها	**42**
أولا– الآليات	**42**
ثانيا– قياس التنمية المستدامة	**45**
المطلب الثالث: واقع التنمية المستدامة	**55**
أولا–المشهد الاقتصادي والاجتماعي الراهن	**55**
ثانيا–المشهد البيئي الراهن	**61**

ثالثا– أسباب فشل تحقيق التنمية المستدامة	**65**
خلاصة	**68**
الفصل الثاني **إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة**	
تمهيد	**70**
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**71**
المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين انتشار الظاهرة وصياغة النظرية	**71**
أولا– الظروف التاريخية لانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**71**
ثانيا– خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب الاهتمام بها عبر العالم	**75**
ثالثا –تاريخ البحث والتأسيس النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**79**
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**86**
أولا – خصائص متعلقة بالمؤسسة	**87**
ثانيا – خصائص متعلقة بوظائف المؤسسة	**91**
المبحث الثاني: أهمية تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة والمشكلات التي تواجهها	**97**
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة	**97**
أولا– الدور الاقتصادي	**97**
ثانيا – الدور الاجتماعي	**100**
ثالثا– الدور البيئـــي	**103**
المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**106**
أولا– خصوصية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**106**
ثانيا– عوامل وخطوات إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**111**
المطلب الثالث: مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة	**120**
أولا–المشكلات الخارجية	**120**
ثانيا–المشكلات الداخلية	**123**
الخلاصة	**126**

الفصل الثالث دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الولايات: برج بوعريريج، وسطيف والمسيلة	
تمهيد	**128**
المبحث الأول: الإطار الموضوعي والمنهجي للدراسة التطبيقية	**129**
المطلب الأول: خصائص دور مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	**129**
أولا– خصائص مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**130**
ثانيا: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**134**
المطلب الثاني: أدوات الدراسة واختيار العينة	**138**
أولا– أداة جمع البيانات	**138**
ثانيا– معايير اختيار العينة	**139**
ثالثا– الاختبارات الإحصائية المعتمدة في الدراسة	**140**
رابعا– صدق وثبات الاستمارة	**141**
المبحث الثاني: تحليل وتفسير النتائج	**145**
المطلب الأول: عرض نموذج الدراسة ووصف العينة	**145**
أولا– نموذج وفرضيات الدراسة	**145**
ثانيا– وصف العينة	**146**
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج	**150**
أولا– اختبار الفرضية الرئيسية	**150**
ثانيا– اختبار الفرضية الفرعية الأولى	**161**
ثالثا– اختبار الفرضية الفرعية الثانية	**165**
الخلاصة	**170**
الخاتمة	**172**
قائمة المراجع	**180**
الملاحق	**191**
فهرس المحتويات	**199**

الملخص: إن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يحتاج لتجنيد جهود كل الأعوان الاقتصاديين بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها الأقرب إلى بيئتها؛ لذلك كان الهدف من الدراسة هو إبراز الدور الذي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تؤديه لتحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري. ومن أجل ذلك تم توزيع استبيان على عينة عشوائية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ثلاث ولايات وهي برج بوعريريج سطيف والمسيلة؛ ولقد كشفت العينة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بدرجة متوسطة؛ فهي لا تتبنى سلوك عام ومنظم وناضج تجاه التنمية المستدامة؛ بل هو سلوك يمكن حصره بين البديهية والعفوية، والامتثال والاستجابة؛ وعليه كلما تمتعت هذه المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية أكثر استطاعت تطبيق شروط التنمية المستدامة في مختلف وظائفها ومصالحها البشرية (الموظفين والعملاء والموردين والمجتمع)، والمادية (السوق والمنتوج وسلسلة التوريد والبيئة القريبة والبعيدة)، ومنه ساهمت في تحقيق التنمية المستدامة بشكل أكبر، خاصة إذا كانت المنظومة ككل تهدف لذلك.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية، الاقتصاد الجزائري.

Resumé : La réalisation du développement durable en Algérie nécessite la mobilisation des efforts de tous les agents économiques, y compris les PMEs parce qu'elles sont les plus proches de leur environnement; L'objectif de l'étude était donc de mettre en évidence le rôle que les PMEs peuvent jouer dans la réalisation des différentes dimensions du développement durable dans l'économie algérienne. À cette fin, un questionnaire a été distribué à un échantillon aléatoire de PMEs de trois wilayas, à savoir Bordj Bou Arrerig, Sétif et Messila; L'échantillon a révélé que les PMEs contribuent à un degré modéré au développement durable. Il n'adopte pas un comportement général, ordonné et mûr envers le développement durable; C'est plutôt un comportement qui peut être confiné entre l'intuition, la spontanéité et les réactions. Ainsi, plus ces entreprises ont une responsabilité sociale, plus elles sont en mesure d'appliquer les conditions du développement durable dans leurs différentes fonctions et intérêts humains (employés, clients, fournisseurs et société), et matériels (marché, produit, chaîne d'approvisionnement, environnement proche et lointain), et à partir de là, elles contribuent davantage au développement durable, surtout si le système dans son ensemble vise à cela.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, développement durable, dimensions du développement durable, responsabilité sociale, l'économie algérienne.

Abstract: Achieving sustainable development in Algeria requires the mobilization and concerted efforts of all economic agents, including the SMEs because they are closest to their environment; therefore, the aim of the study was to highlight the role that SMEs can play in achieving the various dimensions of sustainable development in the Algerian economy. For this purpose, a questionnaire was distributed to a random sample of SMEs in three states, namely, Bordj Bou Areridj, Setif and Messila. The sample revealed that SMEs contribute to achieving sustainable development with a moderate degree. It does not adopt a general, orderly and mature behavior towards sustainable development; rather, it is a behavior that can be trapped between intuition, spontaneity, and reactions. Accordingly, the more these institutions enjoy social responsibility, the more they are able to apply the conditions of sustainable development in their various functions and human interests (employees, customers, suppliers, and society), and material (market, product, supply chain, and near and far environment), and from it they contribute to achieving sustainable development more, especially if the system as a whole aim for it.

Keywords: small and medium-sized enterprises, sustainable development, dimensions of sustainable development, social responsibility, the Algerian economy.